الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ
رقم:.....

مشاريع الإصلاحات الفرنسية بين طموحات الجزائريين ومعارضة المعمرين (1891م -1947م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في:

شعبة:تاريخ تخصص: عالم معاصر

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ:

-خليدة بلقرع –د .عبد القادر خليفي

اللجنة المناقشة		
اسم ولقب الأستاذ (ة)	الجامعة	الصفة
د.عمر بوضربة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د.عبد القادر خليفي	*جامعة محمد بوضياف المسيلة*	مشرفا ومقررا
د.يمينة بن رحال	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 1438-1439هـ/2017-2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

{من اصطنع إليكم معروفا فجازوه ، فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتي تعلموا أنكم قد شكرتم فإن الله يحب الشاكرين}.

لله الحمد والشكر عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته ، أولا أحمد الله الذي من علي بالصحة وأعانني على اكمال هذا العمل المتواضع، وأتقدم بجزيل الشكر وجل امتناني إلى الأستاذ المشرف الدكتور عبد القادر خليفي الذي لم يبخل عليا بتوجيهاته ونصائحه القيمة فله مني فائق الاحترام والتقدير.

كما لا يفتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذة قسم التاريخ وكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة محمد بوضياف ، كم أتقدم بالتحية والشكر إلى السادة أعضاء المناقشة لتحملهم عبا قراءة هذا العمل وتقييمه.

كذلك أتقدم بشكري إلى كل عمال متحف المجاهد بولاية المسيلة، وإلى كل من كان له الفضل في اخراج هذه الذكرة .

وفي الأخير أشكر كل من ساعدني سواء من قريب أو بعيد ولو بكلمة تشجيعية .

إهـــــداء

شكر وتقدير إلى اللذان قال فيهما الله تعالي :

"وقضي ربك ألا تعبدوا إلا اياه وبالوالدين إحسانا"

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما، إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من تعبت لتريحني ، إلى من اعطتني الدعم والحنان.
وسهرت لكي أنام وعملت حتي أحقق كل الأحلام وزرعت في قلبي الأمل والاطمئنان .
إلى قرة عيني ورفيقة دربي "أمي الغالية " أطال الله في عمرها

إلى من رباني وعلمني مكارم الأخلاق ، وأمدني بروح المثابرة والعمل ، إلى من تعب من أجل راحتي وسعادتي "أبي الحنون"

إلى أعز ما أملك : إخوتي وأزواجهم وأولادهم

إلى من تقاسموا معي درب الصداقة وحلاوة الشقاء ولذة التعب وثمرة الجهد أصدقائي :
"عبد الحليم، اليزيد، حاتم، خولة، عز الدين "

خليـــدة

قائمة المختصرات

أولا: باللغة العربية:

تر	ترجمة
ج	جزء
ح ش ج	حزب الشعب الجزائري
د س ن	دون سنة نشر
د ط	دون طبعة
د م ن	دون مكان نشر
ص	صفحة
ط	طبعة
ط خ	طبعة خاصة
ع	عدد
م	ميلادي
م ج	مجلد
م و د ب ح و ث أ ن	منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر
هـ	هجرة

ثانيا: باللغة الفرنسية:

ED	Edition
MTLD	Le Mouvement pour le Triomphe des libertés Dimocratique
P	Page
PCA	Parti Communiste Algérien
PPA	Parti Du Peuple Algérien
UDMA	Union Démocratique du Manifésté Algérien

مقدمـــــــة

مقدمة

لقد حاولت فرنسا منذ احتلالها للجزائر سنة 1830 م، فرض سيادتها على جميع الميادين (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية ، الثقافية ، الدينية)، مستعملة شتى الوسائل والأساليب، في إطار سياسة قمعية، ترتّب عنها كل أنواع الظلم ، الاحتقار والتمييز العنصري ، وتطبيقا لذلك، قامت بسن مجموعة من القوانين الزجرية ،هدفت في مجملها إلى إذابة الكيان الجزائري في المنظومة الفرنسية ،ولعل أصعب فترة كانت نهاية القرن 19 م خاصة منذ سنة 1870 م ، والتي مثلت مرحلة الانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني، والنصف الأول من القرن 20 م ،إذ تعتبر هّذه المرحلة من أهم مراحل الاحتلال، كونها كانت زاخرة بالأحداث السياسية، وقد عرفت نهاية الحرب العالمية الأولى تحولا هاما طرأ على المنظومة الدولية بعد انتصار دول الوفاق على دول المركز فكانت نهاية هذه الحرب بمثابة نقلة نوعية في تفعيل حركات التحرر، و ايقاظ الشعور الوطني بما في ذّلك الجزائري، كذلك الحرب العالمية الثانية أثرت بوضوح على المشهد السياسي الجزائري، فمن جهة برز الوعي السياسي لدى الجزائريين، وتجسد في الاحزاب السياسية ومن جهة اخرى نجد فرنسا تسعي جاهدة لإبقاء مستعمرتها (الجزائر) هادئة من خلال وعود الإصلاحات، والتضييق على نشاط الحركة الوطنية الجزائرية ،وشغل الشعب الجزائري عن قضيته التحريرية.

ولقد طرحت فرنسا عدة مشاريع سياسية بدعوى إصلاح أوضاع الجزائريين أهمها: لجنة جول فيري 1891م–1893 م المعروفة بلجنة الثمانية عشر تعتبر من أهم اللجان البرلمانية في القرن 19 م ، وبعدها قامت فرنسا بطرح إصلاحات فبراير 1919م،لإرضاء الجزائريين على مشاركتهم في الحرب العالمية الأولى ثم جاءت حكومة الجبهة الشعبية وطرحت مشروع بلوم فيوليت عام 1936 م، وبمجيئ ديغول إلى الجزائر سنة 1943 م

قام بطرح أمرية مارس 1944م ،وفي سنة 1947 م تم وضع قانون للجزائر لامتصاص غضب الشعب الجزائري بعد مجازر 8 ماي1945 م.

-أهمية اخيار الموضوع:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء علي أهم الاصلاحات الفرنسية في الجزائر، ومعرفة السياسة الفرنسية المعروفة" بذر الرماد في العيون" ، في فترة ما بين الحربين ،والتي تهدف إلى تحقيق الادماج ، كذلك من خلال هذا الموضوع يمكننا معرفة ردود الفعل المختلفة من طرف الشعب والحركة الوطنية علي هذه الاصلاحات.

-أسباب اختيار الموضوع :

-**أولا:** معرفة التطورات الهامة التي عرفتها الجزائر في نهاية القرن 19 م والنصف الأول من القرن 20 م.

- **ثانيا:** محاولة معرفة مضامين الاصلاحات الفرنسية ، و ذلك لمعرفة مدى توافقها مع مطالب الجزائريين .

-**ثالثا:** التشجيع الكبير الذى تلقيته من الاستاذ المشرف عبد القادر خليفي للخوض في هذا الموضوع.

-**رابعا:** ميلي ورغبتي الشخصية للبحث في مواضيع تاريخ الجزائر خلال القرنين 19 و20م.

-إشكالية البحث

تتمحور إشكالية هذه الدراسة الإجابة عن جملة من التساؤلات المتفرعة عن السؤال المركزي :

-ماهي أهم المشاريع الفرنسية في الفترة الممتدة من 1891م-1947م؟ وهل استجابة في مضمونها لمطالب الجزائريين؟ ويتفرع عنه العديد الأسئلة الفرعية:

-ماهي مراحل الإصلاحات الفرنسية في الجزائر؟.

-كيف كانت السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19م؟.

- وما الذي دفع بالبرلمان الفرنسي إلى الاهتمام بالإصلاح في الجزائر سنة 1891م؟.

-ماهي أسباب لجوء فرنسا للإصلاح في الجزائر بين الحربين 1919-1948م؟ وما محتواها؟ وفيم تجسدت المواقف منها؟ وما مصيرها؟.

- ماهو نوع التحول في مطالب الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية؟.

- ماهي ملامح السياسة الفرنسية المنتهجة خلال المرحلة 1939-1944م؟ وكيف تعاملت معها الحركة الوطنية؟.

حدود الدراسة :

إن المرحلة التي نتناولها بالدراسة تنحصر بين سنوات 1891م-1947 م، و لذلك فمجال الدراسة يغطي نهاية القرن 19 م والنصف الأول من القرن 20 م.

-منهج الدراسة :

فيما يتعلق بالمنهج المتبع في هذه الدراسة فيتمثل :

أولا: المنهج التاريخي الوصفي : و الذي تم الاعتماد عليه في رصد وعرض الأحداث وترتيبها ترتيبا كرونولوجيا ووصفها حسب متابعة المحطات التاريخية .

ثانيا : المنهج التحليلي :الذي سلكناه في دراسة و تحليل بعض النصوص المعتمدة بهدف الوصول إلى استنتاجات موضوعية حول الدراسة .

-وصف لأهم المصادر والمراجع :

تنوعت المصادر والمراجع التي اعتمدتها في إنجاز هذه الدراسة والتي كان من أهمها :

المصادر:

أولا: الصحف :الشهاب، إذ تعتبر من أهم المصادر التي اعتمدت عليها في إبراز العديد من النقاط الغامضة.

ثانيا :الكتب :

louis faux :un maffaiteur public de jules ferry والذي اعتمدت عليه في التعريف بشخصية جول فيري .

ثالثا :المراجع :

كتب شارل روبير أجيرون :الجزائريون المسلمون وفرنسا1871م-1919 م ،وتاريخ الجزائر المعاصرة، إذ يعتبر هاذان المرجعان من أهم المراجع التي تناولت موضوع دراستي بمختلف جوانبه ،وقد كان بالنسبة لنا الموجه الأول لتناوله تفاصيل كثيرة عن الإصلاحات الفرنسية من سنة 1891م إلى1947م .

-كذلك كتاب أبو القاسم سعد الله :الحركة الوطنية الجزائرية الجزء الثاني والثالث، حيث أفادنا كثيرا فهو يتناول الإصلاحات الفرنسية بالتفصيل تقريبا

-كتاب حياة سيدي صالح: اللجان البرلمانية الذي تم الاعتماد عليه بصورة كبيرة خاصة في لجنة جول فيري ، على غرار العديد من المؤلفات : عبد الرحمن بن العقون ،التاريخ السياسي، وكتاب سعد طاعة: دور النواب الجزائريين، و فرحات عبا س: ليل الاستعمار و من الرسائل التي تم الاعتماد عليها: شبوب محمد: الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945م).

رابعا: المقالات :

اعتمدنا على العديد من المقالات المنشورة في عدة مجلات محكمة مثل: مجلة الحكمة والمصادر، وعصور جديدة .

خطة البحث :

نظرا للمادة العلمية التي تحصلنا عليها ، فقد قسمت الموضوع إلى مقدمة و3 فصول وخاتمة وملاحق وقوائم للببليوغرافيا وفهارس للأعلام والأماكن والموضوعات .

تطرقت في المقدمة إلى التعريف بالموضوع ، أهميته، أسباب الاختيار، المنهج الصعوبات ،ذكر لأهم المصادر والمراجع المعتمد عليها .

الفصل الأول : فرنسا والمطالب الجزائرية في نهاية القرن 19 م : قسمناه إلى ثلاثة مباحث .

المبحث الأول :السياسة الفرنسية اتجاه الاهالي 1870-1900 م:ويتناول السياسة الفرنسية المنتهجة اتجاه الجزائريين في كافة المجالات .

المبحث الثانى : صدى الصوت الجزائري في باريس :وتم فيه عرض بعض العرائض والرسائل والمذكرات الاحتجاجية التي عبرت عن مشاكل الجزائريين نهاية القرن 19 م .

المبحث الثالث :لجنة جول فيري ، المهمة والمقترحات : درسنا فيه ظروف تكوينها ونتائجها وردود الافعال حولها .

الفصل الثاني :مشاريع الإصلاح الفرنسية بين الحربين1919-1939 م : وقد قسمناه كذلك إلى ثلاثة مباحث، حيث جاء المبحث الأول بعنوان :

المبحث الأول : إصلاحات فيفري 1919م ، دوافعها ومحتواها :تناولنا فيه دوافعها ، مراحل صدورها ، محتواها ، تقييمها .

المبحث الثاني :مشروع بلوم فيوليت 1936 م مضمونه ومصيره :عرضنا فيه التعريف بصاحب المشروع ،و ظهوره ،كما تطرقنا إلى أهم أهدافه، ومضمونه،و فشله

المبحث الثالث : مشاريع الإصلاح بين ارادتين، رصد للمواقف : تطرقنا فيه لأهم المواقف المؤيدة والمعارضة لإصلاحات 1919 م،ومشروع بلوم فيوليت 1936 م.

الفصل الثالث: التوجه الإصلاحي الفرنسي 1944-1948 م ، قطيعة أم استمرارية ؟: قسمناه إلى ثلاثة مباحث، حيث كان المبحث الأول بعنوان :

المبحث الأول :مطالب الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية :تناولنا فيه واقع الحركة الوطنية عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية ،كذلك تطرقنا إلى سياسة حكومة فيشى في الجزائر، ونزول الحلفاء ، كما تعرضنا إلى بيان 10 فيفري 1943 م.

المبحث الثاني :الطرح الديغولى، أمرية 7 مارس 1944 م :تناولنا فيه وصول ديغول إلى الجزائر ،والتعريف بالأمرية ،ومحتواها ،كما قمنا بتحليل مضمونها، والمواقف منها ،وفي الأخير قمت بتقييمه .

المبحث الثالث :القانون التنظيمي للجزائر 1947 م:خصصناه لدراسة الحركة الوطنية بعد مجازر 8 ماي 1945 م ،حيث تطرقت إلى هذه الأحداث واثرها في اعادة بناء الحركة الوطنية ، ثم تناولت تعريف القانون الأساسي ، أسبابه، بنوده ،المواقف منه كذلك تطرقت إلى أهم مساوئه ومحاسنه ،وأخيرا مصيره .

وانهينا البحث بخاتمة تضمنّت النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة المتواضعة وألحقناها بعدد من الملاحق المتصلة بالموضوع ، وفي الأخير وضعت قائمة ببليوغرافية وفهارس للأعلام والأماكن والموضوعات.

-الصعوبات:

مما لاشك فيه أنه لا توجد دراسة دون صعوبات وعراقيل ، ومن جملة الصعوبات التي واجهتني أثناء هذه الدراسة أذكر على سبيل المثال :

أولا: تغيير الإطار الزماني للموضوع، حيث بدأ ت العمل فيه مع بداية شهر فيفري.

ثانيا :طول الفترة المدروسة من 1830-1947 م، هذا ما أدي إلى وجود صعوبة في جمع المادة العلمية وصعوبة التعامل معها .

ثالثا : نقص المصادر والمراجع التي تدرس الموضوع .

رابعا: صعوبة الترجمة باللغة الفرنسية.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف الدكتور عبد القادر خليفي الذي كان له الفضل في توجيهي إلى هذا الموضوع، وضبطه بهذه الكيفية، كما أشكره على مختلف التوجيهات والملاحظات القيمة التي زودني بها خلال مختلف مراحل البحث .

الفصـــل الأوّل:

فرنسا والمطالب الجزائرية خلال القرن 19 م

المبحث الأول : السياسة الفرنسية اتجاه الأهالي 1830م-1900م

المبحث الثاني : صدى الصوت الجزائري في باريس

المبحث الثالث : لجنة جول فيري 1891م، المهمة والمقترحات

المبحث الأول: السياسة الفرنسية اتجاه الأهالي 1830م-1900م:

انطلقت سياسة الاحتلال الفرنسي للجزائر يوم 14 جوان 1830م ، بعد أن قامت فرنسا بإنزال قواتها العسكرية في ميناء سيدي فرج والاستلاء على الجزائر العاصمة ،وكان هدف فرنسا بسط نفوذها في منطقة شمال إفريقيا والاستلاء على خيراتها ، فعملت على إدماج الجزائر في فرنسا من خلال قوانين تعسفية جعلت من الجزائريين رعايا أوروبيين يقيمون في بلد خاضع قانونيا للسيادة الفرنسية، لكنهم لا يتمتعون فيه بأية حقوق (سياسية اقتصادية ،اجتماعية ، ثقافية).

عرفت الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي وخلال القرن التاسع عشر مرحلتين من الحكم:

01-المرحلة الأولى: مرحلة الحكم العسكري (1830م-1870م) [1]:

أخضعت الجزائر في هذه المرحلة إلى سيطرة العسكريين[2] ،وتعرض خلالها الشعب الجزائري لأخطر أنواع الهدم، والتخريب والابادة [3]،وقد مارس العسكريين حكمهم وسياستهم من خلال المكاتب العربية المؤسسة ابتداء من سنة 1833م [4]،حيث كانت سياسة فرنسا خلال السنوات الأولى من الاحتلال غير واضحة بخصوص الجزائر، لذلك عملت على

1-حياة سيدي صالح : اللجان البرلمانية وقضايا الجزائريين (1871-1895م)،(د ط)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر،2012م، ص15.

2-فرحات عباس : ليل الاستعمار(حرب الجزائر وثورتها الأولى) ، تر: أبو بكر رحال،(د ط) ،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ،2009م ، ص66.

3-جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، مج4،(د ط)، منشورات وزارة المجاهدين،(د م ن) 2009م ، ص117.

4-يحي بوعزيز :سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954م)،ط خاصة، دار البصائر،(د م ن) ،2009م ، ص24.

إخضاع المدن الساحلية مباشرة لحكم الجيش الفرنسي [1]،وتم تعيين أول حاكم عام عسكري لإدارة الجزائر بموجب قرار 22 جويلية 1834م،واعتبرت من خلاله الجزائر من ممتلكات فرنسا في إفريقيا الشمالية[2]،واخضعت للإدارة العسكرية الفرنسية ،وقد مارس حكامها كل أنواع الاضطهاد والنهب، وشجعوا حركة الاستيطان بالجزائر[3]، وبعد مرور عشر سنوات من الاحتلال قررت فرنسا المحافظة على مستعمرتها –الجزائر– والبقاء فيها نهائيا[4] ،لذلك بدأت في تطبيق سياسة الاحتلال الكلي في عهد الجنرال بيجو (Bugeaud) منذ سنة 1840م، فقد قام بخلق نظام إداري عنصري بالجزائر يقسم السكان إلى فئتين أوربيين وأهالي(الجزائريين) [5]،كما أصدر قرار 23 مارس 1843م الذي يقضي بوضع الأوقاف تحت سيطرة موظف فرنسي سامي للسيطرة على الرأي المعارض للوجود الفرنسي في الجزائر [6].

وبعد قيام الجمهورية الفرنسية الثانية (1848م–1851م)،أعلنت أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الأرض الفرنسية [7]، وأصبحت رسميا مقاطعة فرنسية مقسمة إلى ثلاث عمالات (قسنطينة، الجزائر، وهران)، أما الصحراء فقد أخضعت للقوانين العسكرية، وقسمت كل

1–بشير بلاح : تاريخ الجزائر المعاصرة (1830–1989م)،ج1،(د ط)،دار المعرفة ،الجزائر ،2006م ،ص139.

2–يحي بوعزيز ، المرجع السابق ،ص24.

3–عبد الله مقلاتي: المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية (1830–1962م) ج1،منشورات سيدي نايل ،2013م ، ص133.

4–Djamal Kharchi :Colonisation et Politique d'Assimilation en Algérie(1830–1962).Ed Casbah .Alger.2009 .pp37–42.

5–أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، ج 2،(د ط)،دار البصائر ،الجزائر ،2007م، ص89.

6–محمد بن شوش : الغزو الفكري للجزائر (1830–1870م) ،مجلة المصادر، ع 18،السداسي الثاني 2008م ص92.

7–شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت،1982م ص7.

ولاية إلى نوعين من البلديات[1] .

وقد اتبع نابليون الثالث[2](Napoléon 03) سياسة تهدف إلى كسب رضى المستوطنين والعسكريين، والمحافظة على الأمن والاستقرار في الجزائر[3]،وفي 24 جوان 1858م تّم إنشاء "وزارة الجزائر والمستعمرات" هذه الأخيرة نادت بضرورة تحقيق الادماج، وتّم استحداث القائد العام للقوات البرية والبحرية برئاسة ماك ماهون (Mac Mahon).

وفي ديسمبر 1860م حذفت وزارة الجزائر، وعوضت بحكومة عامة ترأسها بيليسي (Pelissier)،وكان هذا بعد زيارة نابليون لأول مرة للجزائر في 17-19 سبتمبر 1860م ومنذ سنة1863م أحدث نابليون سياسة جديدة اعتبر فيها الجزائر "مملكة عربية " تابعة لفرنسا[4].

وفي سنة 1865 م أصدر قانونا يقضي باعتبار الجزائريين رعايا فرنسيين يخضعون في الخارج لحماية قناصل فرنسا، إلا أنهم لا يتمتعون بنفس حقوق الفرنسيين إلا بعد التخلي عن أحوالهم الشخصية، وإتباع القانون الفرنسي في الأحوال المدنية [5].

1-عمار عمورة : موجز في تاريخ الجزائر، ط1 ، دار ريحانة ،الجزائر ،2002م، ص128.

2- (Napoléon 03) (1808-1873م) ،أنتخب سنة 1848م كرئيس للجمهورية في فرنسا ، أيد بريطانيا وتركيا في حرب القرم سنة 1854م ضد روسيا ،استسلم سنة 1870م ضد بروسيا في معركة(سيدانSedan). للمزيد أنظر :كمال خليل: المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر التأسيس والتطور (1850-1851م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ ، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2008-2009م ص393.

3-عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق ، ص136.

4- بشير بلاح ،المرجع السابق ، ص ص 142-143.

5-محمد بن شوش ، المرجع السابق ، ص 99.

02-المرحلة الثانية : مرحلة الحكم المدني (1870م-1900م):

أ-السياسة الإدارية:

لقد بدأت مرحلة النظام المدني في الجزائر مباشرة بعد الإطاحة بحكومة نابليون الثالث في 2 ديسمبر 1870م ،واعتقاله من قبل السلطات الألمانية[1]، و بمجرد قيام حكومة الدفاع الوطني أصدرت العديد من المراسيم كشفت عن سياستها التي تهدف إلى خدمة مصالح المستوطنين الاوربيين في البرلمان، وزيادة تمثيلهم السياسي[2]، وأصبح الحاكم العام[3] ديغدون (De Gauydon)،[4] ينفذ قرارات وزير الداخلية،[5] كما قامت الحكومة بإنشاء البلديات (هي الوحدة الحقيقية في كل نظام إداري فكل عمالة تنقسم إلى دوائر و كل دائرة إلى بلديات)،و هي ثلاثة أنواع كاملة الصلاحيات (يسكنها المسلمون والأوربيون) ،و(مختلطة) ، و عسكرية (خاصة بالجنوب)[6] .

1-يحي بوعزيز :كفاح الجزائر من خلال الوثائق، ط خاصة (وزارة المجاهدين)، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009 م، ص 175.

2- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954م) ، (د ط)، ديوان المطبوعات الجامعية (د م ن)، 2014 م، ص 175 .

3- يشرف على كل أمور القطر الجزائري عامة، و يمثل السلطة المركزية الفرنسية، و هو تابع لمجلس الوزراء الفرنسي للمزيد أنظر: أحمد توفيق المدني : أبطال المقاومة الجزائرية (أحمد ابن عثمان خوجة، أحمد باي قسنطينة ،الأمير عبد القادر و الدولة العثمانية)، مجلة التاريخ، ع 4، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010 م، ص111.

4- De Gauydon، حاكم عام في الجزائر من 9 أفريل 1871 م، إلى 17 جوان 1873 م، سعى إلى إلغاء مرسوم 20 أكتوبر 1870 م. للمزيد أنظر: رمضان بورغدة : جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة (1830- 1892م) ، مجلة كلية الآداب و العلوم الانسانية و الاجتماعية، ع4،جامعة محمد خيضر، بسكرة جانفى 2009م ، ص17.

5-غالية عبد القادر : محطات تاريخية من حياة الثورة التحريرية (أحداث و أحاديث منسية)، ط 1، المؤسسة الصحفية للنشر و الطباعة و الاتصال، المسيلة، 2013 م، ص 99.

6- أحمد توفيق المدني ، المصدر السابق، ص 113.

و لتقوية نفوذ المستوطنين أصدرت الإدارة الفرنسية قانون 4 أكتوبر 1870 م الذي منح 6 مقاعد للمستوطنين الأوروبيين في البرلمان بعد أن كان 4 مقاعد ، كما قامت بتوسيع الحكم المدني إلى المناطق العسكرية بموجب قانون 8 اكتوبر 1870 م[1] ، و قد

ارتفع عدد البلديات المدنية من 126 بلدية سنة 1873 م إلى 249 بلدية سنة1891م[2] وفي 10 أكتوبر 1870 م صدر قانون كريميو(Crémieux)[3]، والذي بموجبه تّم منح يهود الجزائر الجنسية بصفة جماعية ،و هكذا سيطروا على الجزائر وقاموا بإذلال شعبها وفي ديسمبر1870م تّم إلغاء العمل بالمكاتب العربية في المناطق الخاضعة للحكم المدني، ولتوسيع نفوذ المستوطنين في المناطق التي يقطنها الجزائريون المسلمون[4] قامت السلطات الفرنسية بإصدار قرار 24 ديسمبر 1870م، و في إطار مواصلة القمع السياسي وقف المستوطنون في وجه منح الجنسية للأهالي ،وقد تم إصدار قانون الأنديجينا سنة1871 م الخاص بالمسلمين، دعم سنة (1881م ،1890م ، 1897 م) يحتوي على 27 مخالفة، وهو قانون عنصري طبق بهمجية على الجزائريين[5] كما قامت الادارة الاستعمارية بإنشاء مكاتب للشؤون الأهلية طبقا لمرسوم 1 جانفي 1871 م[6]، وقد تمكن الكولون من فرض إرادته ففي سنة 1881 م، تم إلحاق الجزائر إداريا بفرنسا، حيث

1-عبد الوهاب بن خليف :الوجيز في تاريخ الجزائر من بداية الاحتلال إلى مجازر 8 ماي 1945 م(1830-1945م) ط1، دار بني مزغنة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2005 م، ص 41.

2- عبد االله مقلاتي، مرجع سابق، ص 119.

3- موسى أدولف إسحاق كريمو (1796-1880م) ، مارس مهنة المحاماة و عمره 21 سنة، تقلد منصب وزير العدل أصدر قرار تجنيس اليهود، نائب عن عمالة الجزائر. للمزيد أنظر: محرز عفرون :مذكرات وراء القبور (وقائع مأساة مبيتة)، تر: الحاج مسعود مسعود، ط خاصة، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2009م، ص 36.

4- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 39.

5-عمار عمورة :الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962م، ج1، (د ط)، دار المعرفة، الجزائر،2009م، ص ص 262-263.

6- حسين بوزاهر: العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة(1830-1962م)،(د ط)، دار هومة، الجزائر،2011م،ص ص 38-41.

أصبحت شؤون الجزائر من اختصاص الوزارات في باريس فمثلا أصبحت المحاكم تابعة لوزارة العدل في باريس، و مصلحة الضرائب لوزارة المالية، وبذلك فقد الحاكم العام سلطته وأصبح المستوطنين هم الأسياد الفعليين للجزائر[1]، وفي سنة 1889 م قامت بإصدار قانون التجنيس التلقائي لأبناء الأجانب المولودين في الجزائر، وقامت بإعادة نظام الولاية العامة بعد إلغائه بموجب قرار 31 ديسمبر 1896 م[2] .

ب- السياسة الاقتصادية:

تركزت السياسة الفرنسية في المجال الاقتصادي على مصادرة أراضي الجزائريين وتشجيع الهجرة حيث بلغ عدد المهاجرين سنة 1875 م ما بين 6 إلى 7 ملايين مهاجر[3]، ومن أهم القرارات التي أصدرها ديغيدون قرار5 جويلية 1871 م الذي بموجبه تمت مصادرة نصف مليون هكتار من أراضي الجزائريين بعد ثورة المقراني 1871 م[4] ووزعت على مهاجري الألزاس و اللورين[5]، كقانون 21 جويلية ، و 4 سبتمبر 1871 م[6] و قانون 13 جويلية 1872م الذي أقر ما يعرف بالضريبة العربية حيث دفع الجزائريون

1- إبراهيم مياسي : توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881-1919م) ، (د ط) ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1996م، ص 132.

2- عبد الرحمن بن محمد الجيلالي : تاريخ الجزائر العام، ج 4، طبعة جديدة و منفتحة و مزيدة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014 م، ص ص 327-329.

3- أحمد مهساس : الحقائق الاستعمارية و المقاومة، (د ط)، دار المعرفة، (د م ن)، 2007م، ص 17.

4- ولد محمد المقراني حسب التقديرات بين (1810م-1820م) ،بناحية مجانة ببرج بوعريريج، كان والده أحمد المقراني من كبار حكام المنطقة مجانة، من قادة الثورات الشعبية التي قاومت الاستعمار17 سنة إلى أن انهزم. للمزيد أنظر: سليمة كبير: الحاج محمد المقراني البطل الخالد،(د ط)،المكتبة الخضراء للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر،(د س ن) ،ص ص 8 -22.

5- أسامة صاحب منعم : الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية (1830-1962م) ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مج 4، ع3،(د م ن)،(د س ن) ،ص224.

6- وزارة المجاهدين : الجرائم الفرنسية والابادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م، ط خاصة ، م و ب ح و ث أ ن 1954م ، (د م ن) ، 2007م ،ص 91.

من سنة 1885م–1890م 4 ملايين فرنك قديم [1]، و للقضاء على موارد الجزائريين وتحطيم نظام الملكية الزراعية أصدرت قانون وارني (Warnier) 26 جويلية 1873 م الذي أقام الملكية الفردية داخل أراضي الأعراش التي لم يطبق عليها المرسوم المشيخي وهو يهدف إلى تمكين المستوطنين من الاستلاء على المزيد من الأراضي[2]،و قد تّم إنشاء أكبر عدد ممكن من الملكيات الصغيرة بموجب قانون 30 سبتمبر1878م ،و إنشاء قرى قدرت مساحتها بـ 40 هكتار، و مزارع قدرت بـ 100 هكتار[3]، وفي سنة 1895م تّم بناء 248 مركز استيطاني جديد، ولتوطين المهاجرين الأوروبيين في الجزائر أصدرت الإدارة الفرنسية مرسوم 26 أوت 1881م، وقد استولت الإدارة الفرنسية على 950 ألف هكتار ما بين سنة 1887م–1889 م استنادا لقانون 1887 م الذي نص على بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بأثمان رخيصة [4]،و لم تتوقف السلطات الفرنسية عند هذا الحد من القوانين التي تخدم المستوطنين، و توسع نفوذهم فقد أصدرت قانون 22 أفريل 1887م الذي نص على إنشاء الملكية الفردية للأوروبيين على حساب الأهالي ،و العودة للعمل بالإجراءات المتعلقة بتحديد أراضي القبائل، و كذلك السماح للأوروبيين والإسرائيليين الحصول على عقارات داخل أراضي العرش ،و عدم التمييز بين المالكين مهما كانت جنسيتهم (جزائرية ، فرنسية ،يهودية،.....)، و ذلك بالاستناد للقانون

1– وزارة المجاهدين : أثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830–1954 م)، ط خاصة و ب ح و ث أ ن 1954 م،الجزائر،2007م، ص57.

2– إبراهيم لونيسي :"الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن19 م منطقة سيدي بلعباس نموذجا "، مجلة عصور، ع 6–7،جوان–ديسمبر2005م ،ص71.

3– وزارة المجاهدين ،الجرائم الفرنسية والابادة ،المرجع السابق ،ص91.

4– عبد الوهاب بن خليف : تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال ،(د ط)، دار طليطلة،الجزائر،2009م ص63.

الصادر في 16 فيفري 1897م[1]،وقد تمكن المستوطنين من الحصول على الاستقلال الاقتصادي في 19ديسمبر1900م و بذلك استقلت ميزانية الجزائر عن فرنسا[2] ، و قد شجعت زراعة الكروم بهدف إنتاج حاجياتها من الخمور، حيث أصبحت الجزائر تعد المزرعة الأساسية لصناعة فرنسا، و نهبت كل خيراتها، و انخفضت الثروة الحيوانية إلى 6 ملايين سنة 1900م[3].

ت- السياسة الاجتماعية:

لقد نتج عن القمع السياسي والقوانين الاقتصادية الجائرة التي سنتها الإدارة الفرنسية تدهور شامل على مستوى المعيشة فانتشرت المجاعة ، وازدادت حركة الهجرة هروبا من الأوضاع المزرية إلى كل من المغرب الأقصى ، تونس ، الشرق الأدنى، وفرنسا[4] .

وتم إثقال كاهل الجزائريين بالضرائب، ففي سنة 1870 م دفع الجزائريون 2 مليون فرنك من إجمالي الضرائب،[5] كما قامت السلطات بكبح حرية الشعب الجزائري بما في ذلك السفر إلى البلاد الإسلامية ،حيث أصدرت مرسوم 26 أوت 1881 م، الذي يقضي بالحصول على رخصة للقيام بذلك [6].

1- عدة بن داهة : الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962 م) ،ج1 ط خاصة (وزارة المجاهدين)،(د م ن)، 2008م، ص372.

2- كمال كاتب : أوروبيون أهالي و يهود بالجزائر (1830-1962م) تمثيل و حقائق السكان ، تر : رمضان زيدي دار المعرفة ، الجزائر ، 2012م ، ص ص 150-151.

3- عبد الكريم بو صفصاف : جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و دورها في تطور الحركة الوطنية (1931-1954 م) ، ط1،الجزائر، 1981 م، ص 39.

4- عبد الرشيد زرقة : جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ط1، دار الشهاب، لبنان، 1999م، ص ص 43-44.

5- كمال كاتب، المرجع السابق ، ص 167.

6- وزارة المجاهدين : عبد الحميد بن باديس مفكر الإصلاح و زعيم القومية الجزائرية (1307هـ -1889 م) (1358هـ-1940م) ، عالم الأفكار، الجزائر، 2013م، ص 120.

و قامت بتأسيس الحالة المدنية للأهالي، و منح الأشخاص ألقابا، و كنايات عائلية بموجب قانون 1882م [1](وهي مدرجة في الملحق رقم 01).

ث-السياسة الثقافية والدينية:

اتبعت فرنسا سياسة التجهيل مما أدى إلى انتشار الأمية، وقد أصدرت في 29 أوت 1877 م قرار محاربة اللغة العربية حيث منعت التعليم إلا باللغة الفرنسية، و منعت تعليم القرآن و الدين الإسلامي[2]، و تدخلت مباشرة في شؤون القضاء الإسلامي ففي سنة 1877 م نزع حق النظر في قضايا الملكية من القضاة المسلمين ،و بعدها صدر أمر إلغاء المحاكم الإسلامية في منطقة القبائل ،كما قامت بفصل موظفي المساجد، و حذف منصب مدرس المسجد ،و صادرت أملاك الأوقاف[3]، أما التعليم فقد اقتصر على أبناء الشخصيات الأرستقراطية[4].

و تم تحويل المساجد إلى كنائس وأجبر الجزائريين دخول المدارس النظامية الفرنسية من أجل فرنسة الأجيال[5]، و في 1 جانفي 1871 م قام المجلس البلدي بمدينة الجزائر بإصدار قرار غلق المدارس الدينية نهائيا .

و لقد وقف الأميرال ديغ يدون منذ تعيينه على رأس الإدارة المدنية بالجزائر يدافع عن الدين المسيحي مما أدى إلى تطور الحركة التبشيرية تطورا كبيرا، حيث كانت منطقة

1- كمال كاتب، المرجع السابق، ص 167.

2- أحمد مهساس، المرجع السابق ، ص 47.

3-رابح تركي :الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح الاسلامي و التربية في الجزائر، ط خاصة(وزارة المجاهدين)، EDITION ANEP، (د م ن) ، 2001 م، ص 70.

4- أكرم بوجمعة: أوضاع الجزائر مع مطلع القرن 20م، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ،ع 28،جامعة بابل ،2016م ، ص ص 171-172.

5- غالية عبد القادر، المرجع السابق، ص 92.

القبائل محل اهتمام شارل لا فيجري (Charles Lavigerie)[1]، وقد تّم تأسيس أولى المراكز التبشيرية في الجزائر أوائل سنة 1873 م، رغم كل الجهود التي بذلها هؤلاء في سبيل التبشير إلا أنه لم ينجح في الجزائر[2] .

المبحث الثاني : صدى الصوت الجزائري في باريس :

01- عرائض النخبة الجزائرية :

عرفت سياسة العرائض بصورة كبيرة في تاريخ المقاومة السلمية بالجزائر منذ أن وطئت أقدام الاحتلال أرضها ،وكانت قسنطينة هي التي تقود حملة العرائض[3]، و ابتداء من سنة 1870م كثف الجزائريون من عرائضهم، و شكاويهم إلى مجالس الشيوخ، والنواب في باريس ،رغم أن معظم الردود كانت سلبية ،إلا أنها دعمت كثيرا الجزائريين للدفاع عن حقوقهم[4]، و في سنة 1878 م شارك وفد من الأعيان في معرض باريس الدولي و قدموا عريضة هناك قيل أن ولد قاضي (من وهران) هو الذي حررها، تضمنت العديد من المطالب منها انتخاب ممثلي الجزائر في البرلمان و إلغاء قانون وارني(Warnier)،و في سنة 1881 م قدم أعيان قسنطينة عريضة بقيادة المكي بن باديس (جد العلامة عبد [5]

1- أستاذ التاريخ الديني بباريس، عمل على توسيع النشاط الكاثوليكي في الشرق، غير مدارس الشرق ثم أسس مؤسسة القديس اغسطين لبعث الدين المسيحي، و نشر النصرانية بين المسلمين ،لقي تأييد من البابا توفي بالجزائر سنة 1892م. للمزيد أنظر: مسعود جباري: الفكر السياسي عند الشيخ عبد الحميد بن باديس (دراسة تحليلية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاسلامية، كلية أصول الدين، جامعة الجزائر، 2001-2002 م، ص 12.

2-خديجة بقطاش : الحركة التبشيرية في الجزائر (1830-1871 م) ، دحلب للنشر ،الجزائر ،1977م ،ص ص154-155.

3- عثمان سعدي: الجزائر في التاريخ،(د ط)، شركة الأمة للطباعة و النشر ، الجزائر، 2013م، ص 645.

4- سيفو فتيحة :عرائض الجزائريين ضد السياسة العقارية الاستعمارية، أعمال الملتقى الوطني الأول و الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830م، ط خاصة (وزارة المجاهدين)، الجزائر، 2007م، ص 185.

5- عثمان سعدي ، المرجع السابق، ص646 .

الحميد بن باديس) ضد انتهاك حرمة الغابات ، ثم توقفت هذه السياسة إلى غاية مارس سنة 1887 م، حيث قام المجاوي ،والمكي بن باديس ،و صالح بوشناق ،وولد قاضي بتقديم عريضة طالبوا بتنظيم المدارس العربية، و انتخاب نواب مسلمين في البرلمان وإرسال لجان تحقيق حول معاناة الجزائريين المسلمين ،و إلغاء الضرائب، وتحرير القضاء الإسلامي، كما قدم المستشارون البلديون في قطار العيش، و وادي سيقان ،و عين سمارة عريضة تتكون من 19 صفحة وهي أكثر وطنية(لأنها عميقة في طرحها السياسي تناسبا و مقارنة مع حقائق هذه المرحلة[3]) حررت بالعربية و ترجمة إلى الفرنسية (مقالة غريق أمام طبيب شفيق)، وصفت حالة الشعب الجزائري من (ظلم ، قهر وفقر) واستنكرت طريقة شراء اليهود للأراضي بأثمان رخيصة و بيعها بأثمان غالية، كذلك طالبت بإلغاء القوانين الاستثنائية ،وإعادة صلاحيات القضاة ،و زيادة عدد المدارس وطالبت بإجبارية التعليم باللغة العربية[1]، و قد قدم الأهالي سنة 1891م عريضة عبروا فيها عن رفضهم تعليم أبنائهم في المدارس الفرنسية بسبب إلغائها للغة العربية[2]، و في 7 أفريل 1891 م قام سكان مدينة تلمسان بتقديم عريضة إلى وزير الحربية بباريس طالبوا فيها بالإصلاح العاجل للقضاء(وهي مدرجة في الملحق رقم 02) [3].

02- الشكاوى و الرسائل و المذكرات الاحتجاجية:

لقد ظلت المذكرات الاحتجاجية و الشكاوى و الرسائل خلال القرن 19 م من أهم الوسائل القانونية المتاحة بتحقيق مطالب الجزائريين ، و استعادة أراضيهم المصادرة منهم

1- عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 646.

2- أحمد مريوش: موقف الجزائريين من التعليم الفرنسي بالجزائر خلال فترة الاحتلال، أعمال الملتقى الوطني الأول حول التعليم في الجزائر أثناء الاحتلال (1830-1962 م)، العالمية للطباعة والنشر، الجزائر، 2011م، ص 130.

3- جمال قنان: نصوص سياسية في القرن 19 م (1830-1914 م)، (د ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، (د م ن) ص ص 210-213.

ففي 31 جويلية 1873 م تقدم سكان قرية زموري بمذكرة احتجاج إلى الحاكم العام للجزائر ماك ماهون، معبرين عن تمسكهم بالأراضي المتبقية لهم بعد مصادرتها.

و في سنة 1882م تقدم سكان بني ثالة بمعسكر، بمذكرة طالبوا بتعويضهم على الأراضي التي سلبت منهم سنة 1842 م، كذلك رفع سكان نسموط بضواحي معسكر مذكرة احتجاج سنة 1885 م وقّع عليها 28 شخصا بسبب مصادرة أراضيهم ،كما تقدم جماعة عرش الصحاري في وهران، بشكوى أعربوا فيها عن رفضهم لقانون 16 فيفري 1897 م، الذي حرم أكثرمن50.000 رأس من أغنامهم الرعي[1]، كذلك شكوى دوار واد مريان برئاسة الشيخ بن زكري بن المسعود إلى الحاكم العام ماك ماهون في 25 مارس 1900 م بسبب مصادرة أراضيهم[2] ،و لقد قدم الشعب الجزائري العديد من الرسائل، منها رسالة ولاد يلس إلى حاكم سطيف يطلبون استعادة أملاك أخيهم المصادرة بعد ثورة 1871 م، كذلك رسالة أعيان قسنطينة ضد التجنيس الجماعي لليهود، وفي نوفمبر 1872م قدم أعيان إيالة وهران مذكرة إلى أعضاء الجماعة الجمهورية المنتخبين للنظر في شؤون الدولة تضمنت احتجاجات على سوء معاملتهم داخل المجلس العام، و محاولة تغيير الشريعة الإسلامية. و قد تقدم محمد بن ساعد الحشيمى، ومحمد بن أبي القاسم ومحمد بن امراح برسالة إلي الحاكم العام ماك ماهون طالبوا بإطلاق سراحهم بعد أعوام من السجن ،كذلك إبراهيم بن شريف بعث له برسالة عبر فيها عن رفض نقله إلى كاليدونيا[3] .

1- عدة بن داهة : الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962م)،ج2، ط خاصة (وزارة المجاهدين) ،(د م ن)،2009م ،ص ص 83-107.

2- عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الجزائريين (1914-1939 م)، مج 4، ط خاصة (وزارة المجاهدين) ، ديوان المطبوعات الجامعية، (د م ن)، 2010 م، ص 167.

3- يحي بوعزيز: كفاح الجزائر من خلال الوثائق ، ط خاصة (وزارة المجاهدين)،عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009م، ص ص99-195،327.

و في 12 أوت 1879 م قدمت رسالة من طرف المبارك بن إبراهيم إلى الحاكم العام يطلب العفو و نقله إلى تونس(وهي مدرجة في الملحق رقم03) ،و قد بعث أحمد بن الدهمان رسالة طلب فيها إعادة أرزاقه المصادرة منه[1].

المبحث الثالث: لجنة جول فيري (jules ferry) (1891م-1893م)

المهمة والمقترحات:

01- ظروف تكوين اللجنة:

استمرت معارضة سياسة الإصلاحات في الجزائر طيلة الثمانينيات بسبب سيطرة الكولون على الجزائر[2]، ففي سنة 1880 م كان هناك نزاع قوي بين فرنسي فرنسا وفرنسي الجزائر من خلال الصحافة الفرنسية في فرنسا، و الصحافة الاستعمارية في الجزائر حيث انتقدت عدة مجالات في السياسة الفرنسية، وتم إنشاء الجمعية الفرنسية لحماية أهالي المستعمرات في جويلية 1881 م ، من أهم مطالبها إلغاء قانون الأهالي ولمواجهة صحافة المستعمر أنشأ أعيان قسنطينة جريدة أسبوعية عربية فرنسية (المنتخب) يوم 23 أفريل 1882 م[3]، وبعد أن قام قامبيطا[4](Gambita) بتعيين لويس تيرمان[5] (Louis Tirman) حاكما عاما على الجزائر، حيث أن هذا الأخير استجاب

1- يحي بوعزيز ، مرجع سابق ،ص 338.

2 - حياة سيدي صالح ، المرجع السابق ، ص ص 196-197.

3- مسعودة يحياوي مرابط: المجتمع المسلم و الجماعات الاوروبية في جزائر القرن 19م (حقائق و إيديولوجيات و أساطير و نمطيات) ، مج 1 ، (د ط) ، دار هومة ، الجزائر ، 2010م ، ص ص 100-101.

4- تولى الحكم بعد الانقلاب الامبراطوري سنة 1870م ، و بقي فيه إلى غاية وفاته .للمزيد انظر: حياة سيدي صالح المرجع السابق ، ص 188.

5- Louis Tirman (1837-1899م) ، دكتور في الحقوق ، عين حاكما عاما على الجزائر في 26 نوفمبر 1881م في عهده تم منح الجزائر 50 مليون فرنك لإنشاء الحالة المدنية للجزائريين، و مقاومة داء الفيوكسيرا . للمزيد أنظر : عدة بن داهة ، مرجع سابق ، ج2 ، ص491.

لمطالب الأوروبيين، ولقد جعلوه أداة طيعة لخدمة مصالحهم ،و في سنة 1891 م أكد النائب الفرنسي بوردو(Bourdeux) في تقريره إلى البرلمان الفرنسي بأن السياسة الفرنسية جائزة و خاطئة، وفعل مثله شارل جونار[1](Charles Jounnart) ،في تقريره حيث كشف عن مساوئ السياسة الاستعمارية المطبقة في الجزائر، و بعد تحقيق مجلس الشيوخ في الأمر أتهم تريمان بالتهاون[2] وسياسة الإدارة ،كذلك تقرير لويس بوليات (Louis pauliat)، الذي قدمه في فيفري 1891م ركز فيه على خطورة إهمال التعليم[3]،وتحدث عن ميزانية الجزائر لسنة 1891 م حيث قال: بوليات في هذا الصدد [4]" معنى ذلك أننا نضع عمالاتنا الثلاث تحت رحمة المجلس الأعلى...و نفوض أمرهم لممثلي المستوطنين "،كذلك كتب بولونجي (Boulonjie) في تقريره "هل من السياسة الرشيدة أن نتخلى عن 422 2622 من الجزائريين الأهالي، وعن 213 205 من الأجانب، ونسلمهم لمشيئة نواب يمثلون 219927 من المستوطنين ذوي الأصل الفرنسي"، و بعد قيام جول فيري[5] بزيارة الجزائر سنة 1887 م، و بناء على الرسائل التي

1- Charles Jounnart (1857-1927م) ، تولى حكم الجزائر في عام 1900م ، عضو مجلس شيوخ سنة 1894م، أصدر مرسوم سنة 1906م ، رئيس الحزب الجمهوري الديمقراطي سنة 1920م ، سفير فرنسا بالفاتيكان . للمزيد أنظر : عدة بن داهة ، مرجع سابق ، ص495.

2- يحي بوعزيز ، سياسة التسلط و الحركة الوطنية ، مرجع سابق ، ص 37.

3- حياة سيدي صالح ، المرجع السابق ، ص ص 204-205.

4- شارل روبير أجيرون : الجزائريون المسلمون و فرنسا، ج1، (د ط)، دار الرائد ، الجزائر، 2007 م، ص ص 798-799.

5- جول فرانسوا كاميل فيري jules francois camille ferry (1832-1893م)، ولد في سان ديي saint die بفرنسا من عائلة برجوازية، كان والده فرانسوا جوزيف فيري رئيس بلدية سان ديي من سنة1779 إلى 1814 م درس في ثانوية الألزاس، أصبح محاميا سنة 1854 م، كتب في جريدة المحاكمن، و العديد من المجلات و أصبح محررا في جريدة الوقت .للمزيد أنظر:

Louis foux : un maffaiteur public jules ferry , Ed achille le rog, paris, 1886, p 11-15.

عالم في الشؤون التجارية، و نائب في المجلس سنة 1869 م، و رئيس بلدية سنة1870 م، للمزيد أنظر: شارل أنري فافرود : الثورة الجزائرية ، تر: كابوية عبد الرحمن، سالم محمد، (د ط)، منشورات دحلب، الجزائر،2016م،ص 39.

كانت تصله من صديقه رومبو(Rombo) وماسكوراي (Mascoray) ، تم تكوين لجنة للتحقيق في أوضاع الجزائر[1].

02- لجنة الثمانية عشر 1891-1893 م:

مع بداية التسعينات من القرن التاسع عشر ميلادي ، بدأ يظهر اهتمام بعض الحكام و الشخصيات الفرنسية لأمر الجزائر، فقد حاول جول فيري و زملائه ترميم ما أحدثته السياسة الاستعمارية الفرنسية الجائرة في الجزائر[2]، و في 16 مارس 1891م عين مجلس الشيوخ لجنة مكونة من 18 عضو برئاسة جول فيري، و نيابة بارتيل، وكتابة فرانك شفو ، و بوليات كما ضمت العديد من المدنيين ،و العسكريين [3]، و قد رفضت انفراد مجلس الشيخ بمعاينته القضايا الجزائرية.، وجاء بوردو ليقول بعد وصفه مقررا في 4 ديسمبر سنة1891م: [4]" إن إقامة العرق الفرنسي على التراب الجزائري هذا هو السؤال المهين "، و لم يجب عن الاتهامات الموجهة لمجلس الشيوخ، و رفض الميزانية المستقلة.

قررت اللجنة استقصاء الآراء عن طريق استبيان نشرته ابتداء من أفريل 1891م تضمن 12 سؤالا حول مشاغل الجزائريين، والكولون معا تناول الملكية، والحالة المدنية الاستيطان ،والميزانية، التعليم، التقسيم الاداري، والتمثيل النيابي للمسلمين، و في نهاية

1- شارل روبير أجيرون ، الجزائريون المسلمون و فرنسا ، ج1 ، مرجع سابق ، ص 801.

2- عمار هلال : أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962م) ، (د ط)، ديوان المطبوعات الجامعية ،(د م ن)،2016م ،ص105.

3- حياة سيدي صالح ، المرجع السابق، ص 206.

4- شارل روبير أجيرون : تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير ، ج2، تر: محمد حماد وي ، إبراهيم صحراوي ، مراد عياش سلمان ، (د ط) ، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر 2013م ، ص70.

مارس 1892م قال جول فيري: [1]" إنها لمهمة شائكة " ،لذلك قرر مجلس الشيوخ ارسال لجنة مكونة من 7 اعضاء برئاسة جول فيري، استغرق عملهما 53 يوما من 19 أفريل إلى 04 جوان 1892م، قطعت4000كم ، جاب الوفد العديد من المناطق في الجزائر واستمع إلى آراء الجزائريين، و الاوروبيين في حوالي 102 مرك، و جمع الشهادات التي أدلى بها بعض الفرنسيين (في الوطن الأم) ،[2]وكانت إدانة السياسة الفرنسية المنتهجة منذ 20 سنة في الجزائر هي السمة المشتركة بين الشهادات التي أدلى بها كل من الدكتور ابن العربي، و ابن رحال [3]، وخلال هذه الجولة تلقي جول فيري العديد من العرائض ،[4] وقد نشر السيد خوجة نشرة بعنوان" المسألة الاقليمية كما يراها أحد أدعياء فرنسا "تحدث عن الغاء قانون الأهلي، و قانون وراني (warnier) ، و تمثيل الجزائريين المسلمين في المجالس المنتخبة، كذلك بودربة تعرض للوضعية الاجتماعية، و المعنوية التي يعيشها المسلمون الجزائريين ،وتحدث بن بريهمات وابن حسان عن وضع القضاء ،واقترح تحرير المرأة كذلك تكلم ابن العربي عن عدم كفاية و عجز تمثيل المسلمين في المجالس العامة، و في ماي 1892م تقدم ابن رحال بمشروعه الإصلاحي لفرنسا من بين اقتراحاته تنظيم التعليم في المدارس الرسمية الثلاثة، تحديد مدة الدراسة بثلاث سنوات توظيف الجزائريين، اجبارية تعليم اللغة العربية إلى جانب اللغة الفرنسية [5]،كما أن اللجنة اندهشت عندما عرفت بأن الجزائريين مجبرون على دفع الضرائب العربية، و أن

1- جمال خرشي: الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (1830-1962م) ، (د ط)،دار القصبة للنشر ،(د م ن)،2009م ،ص311.

2- شارل روبير أجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، ج2،مرجع سابق ، ص68.

3- (1858-1928م)، ينتمي إلى أسرة ثقافية عريقة ، درس في المدرسة الفرنسية المزدوجة اللغة، في سنة 1865م انتقل إلى العاصمة لمواصلة تعليمه بثانوية الامبراطورية ، تقلد منصب خليفة آغا 1876م، قائد مرومة سنة 1878م. للمزيد أنظر : نيكولاي دياكوف :حركة الفتيان الجزائريين في مطلع القرن 20م، تر: عبد العزيز بوبا كير ، (د ط) أمود كال للنشر ، الجزائر ،2015م ، ص125.

4- شارل روبير أجيرون ، الجزائر المعاصرة ،ج2 ،مرجع سابق، ص66.

5- نيكولاي دياكوف ، المرجع السابق ، ص ص 126-129.

المستوطنون امتلكوا ثروة هائلة على حساب الجزائريين حيث حققوا فائض بين سنتي1887م و1891م قدر بـ13مليون فرنك قديم [1]، و بعد الانتهاء من مهمتها بين سنتي1892م-1893م، أعدت تقارير حول قضايا مختلفة منها التعليم الابتدائي الأهلي صلاحيات الحاكم العام ،والنظام الجبائي ،و قانون الغابات ،و الملكية العقارية والقضاءين الإسلامي و الفرنسي [2]، و بعدها قدم جول فيري تقريرا أعده من 177صفحة تحت عنوان "حكومة الجزائر" [3] لخص ما شاهده في قوله : [4]" أن الفرنسيين قد جعلوا من أهل البلد أشباح رجال "، و قد وصفها ريمل (rimel) بقوله: " لقد حطمنا الكيان الإنساني للمجتمع الجزائري دون أن نفتح المجال للجزائريين لكي ينضموا إلى مجتمعنا " .

نوقشت القضية الجزائرية خلال جلسات متعددة لمجلس الشيوخ ،و قد حلل جول فيري نفسية المعمر الفرنسي، و أطلع زملائه على صعوبة اقتناع المهاجر الأوروبي أن هناك حقوق لأناس غيره في بلد عربي، وأنه لا يمكن أن نفرض على الجزائريين ضرائب وتستعبدهم كما عبر عن الأنانية الكامنة في أنفس المهاجرين الأوروبيين اتجاه الجزائريين الأهالي.

03 -اقتراحات اللجنة :

لقد اقترحت اللجنة الغاء مرسوم كريميو (Crémieux) الصادر في 24 أكتوبر سنة 1870م ،وإنهاء العمل بقانون وارني (warnier) سنة 1873م، كما اقترحت ارجاع السلطة للقاضي لمعالجة قضايا المسلمين ،و إدخال نظام اللامركزية على الجزائر، بحيث

1- عمار بوحوش : العمال الجزائريين في فرنسا (دراسة تحليلية) ، ط خاصة (وزارة المجاهدين)، الجزائر، 2008م ص 82.

2-جمال خرشي : المرجع السابق، ص311.

3- شارل روبير أجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، ج2، مرجع سابق، ص70.

4- عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص82.

لا يكون الحاكم العام منحاز لأي فئة، كما طالبت بإعطاء ضمانات للجزائريين لاختيار من يمثلهم في المجالس البلدية[1] ، و قد نددت بسلوكيات المستوطنين [2] ، و بقيت تناقش طروحاتها لأزيد من 7 سنوات أي من سنة1891م الى سنة 1897م[3] ،و قد ختم جول فيري تقريره بالعبارات التالية: [4]" إن فرنسا أصبحت دولة عظيمة بضم الجزائر إليها أصبحت جزء لا يتجزأ منها و عليها أن تحتفظ بهذا المكسب العظيم الذي حققته لأجيالها الحاضرة و القادمة ".

04- نتائجها :

ظلت الإصلاحات الجزائرية موضع اهتمام البرلمان، و مجلس الشيوخ منذ سنة 1893م إلى غاية سنة 1896م، إلا أن اللجنة خففت من نشاطها الإصلاحي بعد وفاة جوول فيري، و تعيين كوستان (Cosstane) خليفا له[5]،هذا ما أبطئ نتائجها رغم ذلك فقد ناقشت عدة تقارير، ففي 01 جوان 1893م تمت مناقشة تقرير (Jules Cuichard) المتعلق بنظام الغاب ،و قد اتخذ جول كامبون اجراءات حول فتح قسم من الغابات أمام ماشية الجزائريين [6]،أما فيما يخص تقرير نظام الجباية الذي أعده (Chamgeran) والذي نوقش في جانفى سنة 1894م ،لكن دون الوصول إلى أي تعديلات ،و بعده أي في فيفري 1894م نوقش تقرير الملكية العقارية الذي أعده فرانك شفو كذلك لم يصل إلى

1- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م ، ج1 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997م ، ص ص 189 – 190.

2- جمال خرشي ، المرجع السابق ، ص 312.

3- حياة سيدي صالح ، المرجع السابق ، ص208.

4- بشير كاشه الفرجي: مختصر و قائع و أحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962م) ، ط خاصة (وزارة المجاهدين)، الجزائر ،2007م ، ص 91.

5- شارل روبير أجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، مرجع سابق ، ص 72.

6- شارل روبير أجيرون ، الجزائريون المسلمون و فرنسا ، مرجع سابق ، ص834.

أي نتيجة لصالح الجزائريين [1] ،أما تقرير كامبون الخاص بالتعليم الأهلي نوقش التقرير الأول الخاص بالتعليم الابتدائي في أفريل 1892م، و الثاني المتعلق بالمدارس العربية في جوان 1894م، و قد تم تمديد فترة التمدرس إلى أربع سنوات[2]، أما التعليم العالي الذي سعجول فيري لتجسيده فقد رفض[3]، نفس النتيجة التي وصلت إليها التقارير السابقة توصل إليها تقرير إسحاق (Issac) الخاص بالقضاء و الذي نوقش سنة 1895م، ومن أهم نتائج اللجنة إلغاء نظام الملحقات بموجب قرار 31ديسمبر 1896م ، و تعزيز سلطة الحاكم العام[4].

05 – تباين المواقف من لجنة جول فيري:

أ–رد فعل الجزائريين:

كان موقف الجزائريين كالعادة القلق والتذمر اتجاه إدارة الاحتلال الفرنسي، لكن بعد أن أكدت لهم اهتمامها بأمورهم ،اطمأن الجزائريون له، وعبروا بدورهم عن اهتمامهم بها منتظرين ما سوف تؤول إليه من نتائج، و مما زاد في تشجيعهم هو أنها قد سمحت لهم بطرح انشغالاتهم بكل حرية، و ذلك من خلال العرائض و الشكاوي المقدمة للجنة[5].

ب–رد فعل الكولون:

لقد عارض الكولون لجنة الثمانية عشر معارضة تامة ، فلم يعترف بها و لا بحرية نشاطها إذ اعتبروا أنها تخدم مصالح الجزائريين[6]، ومن تصريحاتهم المستهترة ،والمعادية

1– شارل روبير أجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، مرجع سابق ،ص76.

2– شارل روبير أجيرون ، الجزائريون المسلمون و فرنسا ، مرجع سابق ، ص844.

3– كمال بوقصة : مصادر الوطنية الجزائرية الى منابع الوطنية الجزائرية الشعوبية ، (د ط) ، دار القصبة للنشر الجزائر ، 2005م ، ص113.

4– جمال خرشي ، المرجع السابق ، ص312 .

5– حياة سيدي صالح ، المرجع السابق، ص ص 213–213.

6– شارل روبير أجيرون ، الجزائريون المسلمون و فرنسا ، مرجع سابق ، ص ص 814–815.

" إن الجزائر لتهزأ بالسيد فيري "، و" لقد سبق أن خبرنا آفات أخرى قبله، و انتصرنا عليها في نهاية المطاف " ،لا داعي للرد على لجنة الشيوخ، و لا سبيل لحل وسط ، ولا مناص من السير في اتجاه العرب أو في اتجاه الفرنسيين "، لذلك رفضوا تقديم أي إجابة على استفسارات لجنة التحقيق[1] .

1- حياة سيدي صالح ، المرجع السابق ، ص ص 209-210.

الفصل الثاني:

مشاريع الإصلاحات الفرنسية بين الحربين 1919م-1939م

المبحث الأول :إصلاحات فيفري 1919 م ، أسبابها ومحتواها

المبحث الثاني: مشروع بلوم فيوليت 1936 م ، مضمونه ومصيره

المبحث الثالث : مشاريع الإصلاح بين ارادتين: رصد للمواقف

المبحث الأول: إصلاحات فيفري 1919م ، دوافعها و محتواها .

01-تعريفها :

هي عبارة عن قرارات سياسية منحتها فرنسا للجزائريين بموجب قانون 4 فيفري 1919م، و مرسوم 6 فيفري 1919 م[1]،بعد مشاورات طويلة بين الحاكم العام في الجزائر جونار، كليما نصو (George Clemenceau)[2] رئيس الحكومة الفرنسية للاعتراف بالدور الفعال الذي لعبه المجندون الجزائريون ،و مكافئتهم [3]على العواقب الوخيمة التي حلت بهم أثناء الحرب العالمية الأولى، واستمرار ضغوط المطالب الوطنية جاءت إصلاحات قانون فيفري 1919م ، الذي مثل حجر الزاوية في العلاقات بين البلدين.

02- أسبابها و دوافعها :

- ضغوط الدعاية الألمانية العثمانية، و مساندتها لمطالب الجزائريين . [4]

- ثورة الشريف حسين 1916 م ، وبلورة أفكار التحرير والاستقلال العربي .[5]

- نجاح الثورة البلشفية 1917 م ، و انتصار الحركات القومية في اوروبا ، و ازدياد[6]

1-علي كافي : مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962م)،(د ط)، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، (د س ن) ، ص42.

2- رجل دولة فرنسي (1841-1929م) ،ولد في باريس ، تقلد منصب وزير الداخلية في 1906م ، ترأس مؤتمر الصلح 1919 م، من أهم المعارضين لأفكار الرئيس الامريكي ويلسون في 24نوفمبر1929م. للمزيد أنظر: موسوعة المعرفة (شخصيات تاريخية ،علماء) ج2 ، (د ط) ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1987م ،ص113 .

3-فرحات عباس : الشاب الجزائري، تر: أحمد منور ، (د ط) ، المطبعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007م ،ص31.

4-أبو القاسم سعد الله :الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930م)،ج2،ط4،دار الغرب الإسلامي ،بيروت،1992م ص ص257-272.

5- أحمد مريوش :الشيخ الطيب العقبي و دوره في الحركة الوطنية، (د ط) ، مطبعة هومة ، (د م ن) ، 2007 م ص48.

6- عبد الحميد زوزو: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939م)، ط2،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1985م ،ص 57.

الوعي العالمي بين العمال الجزائريين خصوصا في فرنسا وتأثر المهاجريين الجزائريين بذلك[1].

- وقع مبدأ تقرير مصير[2] الشعوب المضطهدة[3] .

- مشاركة الشبان الجزائريين في الحرب العالمية الأولى، بعد أن قامت الإدارة الفرنسية بسن قانون التجنيد الإجباري سنة 1912م[4] ، و حسب اندري نوشي (André Nochi) فانه قد تم تبادل رسائل بين المشاركين الجزائريين في الحرب عبرت عن تذمرهم ورفضهم الوقوف في الصفوف الأولى للقتال، و تطالب بالسلم و تحرير شمال إفريقيا[5].

-ظهور الوعي الوطني و انتشار روح التحرر، و بروز حركات تمردية في جهات مختلفة من الوطن .

-تعاطف كوكبة من رجال الفكر السياسي الفرنسي المعتدلين مع المطالب الجزائرية امثال جون جوريس (John Juris) الاشتراكي الكبير و البان روزي (Ban Rosie) .[6]

1- عبد الحميد زوزو، مرجع سابق ،ص57.

2- برز إلى الوجود في الفقرة الخامسة من مقترحات الرئيس الامريكي ويلسون المعلنة في 08جانفي1818م لتسوية أوضاع شعوب الأقاليم الواقعة تحت هيمنة قوى أجنبية ، كما عرفه ويلسون في رسالته إلى الكونجرس الامريكي على انه حق احترام للمطامح القومية و حق الشعوب الحكم بإرادتها و أنه ليس مجرد حق بل مبدأ للعمل . للمزيد أنظر : أحمد محمد طوزان : التحول في المفهوم القانوني لحق تقرير المصير في تحقيق الاستقلال و الانفصال ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، مج 29 ، ع3،(د م ن) ، 2013 م ،ص459.

3- محمد تقية : الثورة الجزائرية (المصدر الرمز و المآل)، تر: عبد السلام عزيزي ، دار الهضبة للنشر، الجزائر،(د ت ن) ،ص46.

4- تقدم به Messimy ، حيث اقترح ارسال المجندين إلى فرنسا ومزجهم بالفرق الفرنسية ،فرض رسميا بموجب مرسوم 28 فيفري 1912 م رفضه الشعب الجزائري وعمد إلى اسلوب الهجرة ،أما النخبة الجزائرية وجدت فيه فرصة لحصول الأهالي علي بعض حقوقهم . للمزيد أنظر : وزارة المجاهدين :الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال ،م و ب ح و ث أ ن 1954م،(د م ن)،2007م ،ص ص149-153.

5-André Noshi : la naissance du nationalisme algérienne , Ed 5 du minute ,paris ,1962 ,p95.

6 -أحمد توفيق المدني : هذه هي الجزائر ، (د ط) ، ج1،مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1956م ، ص161.

-بروز مطالب النخبة[1] الجزائرية الداعية إلى رفع الظلم، و المساواة في الحقوق والواجبات و التنديد بمساوئ النظام الاستعماري [2].

-مساهمة الهجرة الجزائرية في نقل و نشر دعاية الجامعة الإسلامية المتعلقة بالتحرر وترقية الدين، و نبذ الاستعمار.[3]

-تراجع اهتمام فرنسا بالإصلاح في الجزائر من سنة 1914م إلى سنة 1918م بعد نصرها على ألمانيا[4] .

03- مراحل صدوره :

يرجع اهتمام السلطات الفرنسية بقانون 1919م إلى الحرب العالمية الأولى، حيث تم التصويت عليه في غرفة النواب يوم 4 فيفري 1914م[5]، و في 15 جانفي 1914م كلف مجلس الشيوخ الفرنسي لجنة لدراسة الإصلاحات في الجزائر مكونة من 18 عضو هدفها الإصلاح الثلاثي (السياسي، و الإداري، و الاقتصادي) ،حيث تم تعديل بعض بنود قانون الأهالي[6] .

و في 15 نوفمبر 1915 م وجه السيد كليما نصو، و السيد جورج لايغ (George Lage) رئيس لجنة الشؤون الخارجية في غرفة مجلس الشيوخ رسالة إلى السيد

1-تضم الشريحة المثقفة من الشباب الجزائري المتعلم في المدارس الفرنسية لكنهم بقوا اوفياء لتقاليدهم و عقيدتهم الإسلامية طالبوا بالاندماج في المجتمع الفرنسي، و فتح المجال للإسلاميين لتمثيلهم في المجالس المحلية فشلت في اقناع الجزائريين بضرورة الادماج ،و الحصول على الحقوق السياسية . للمزيد أنظر : سليمة كبير :الأمير خالد من أعلام الجزائر في العصر الحديث (الأمير خالد رمز النضال السياسي) ، المكتبة الخضراء للطباعة و النشر والتوزيع ، الجزائر ، (د س ن) ، ص ص 22-23 .

2- أحمد توفيق المدني ، المصدر السابق، ص161.

3-يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ، مرجع سابق ، ص99 .

4- أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية ،مرجع سابق ، ص280.

5- الأمير خالد : رسالة إلى الرئيس ويلسون و نصوص أخرى ، (د ط)، وزارة الثقافة ، الجزائر ، 2009م، ص64.

6- أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص263.

أرستيدبريان (Aristidebran) رئيس مجلس الوزراء (وهي مدرجة في الملحق رقم04) طالبوا بتعجيل الإصلاحات التي تم التصويت عليها في 06 فيفري 1914م، والتي خلصت إلى ضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية ،و إدخال فكرة العدالة و الحرية إلى الجزائر و قد وافق رئيس المجلس على الإصلاحات التي طالبت بها اللجنة في 25 ديسمبر 1914م [1] .

لقد عرفت سنة 1915م بعض المحاولات الإصلاحية عكس سنة 1916م ،حيث انتهجت الحكومة الفرنسية برئاسة كليما نصو، و الحاكم العام شارل لوتو (Charles lotto) سياسة القمع و الإبادة ضد المقاومات الشعبية مما أدى إلى تنصيب حاكم عام على الجزائر جونار في 30جانفي 1918م، و خلال نفس السنة قدمت الحكومة الفرنسية إلى المجلس الوطني مشروعا [2] يخص الإصلاح في الجزائر صاغه في 01 ماي ماريس موتي (Maris mutti) ، في شكل قانون مدني و سياسي غير أنه كان مبنيا على اقتراحات سابقية كليما نصو، ولايغ، و جونار المقدم سنة 1915م ، و يعد أول قانون يحدد وضع الجزائريين بعد قانون سيانتوس كونصلت (Senatus Consulte)[3] .

04- محتوى قانون 1919م :

منح التصويت في الانتخابات المحلية لحوالي 400 ألف مسلم جزائري ،و قد تم وضع شروط للتصويت منها أن لا يكون أقل من 25 سنة ،و أعزب و إذا كان متزوج يجب أن تكون واحدة فقط ،و أن لم يسبق أن ارتكب مخالفة ضد فرنسا، و أن يقيم في البلدية عامين متتاليين ، كذلك يجب أن يكون خدم في الجيش الفرنسي، و أن تكون لديه شهادة

1- الأمير خالد ، المرجع السابق، ص ص 64- 77.

2- أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية ، مرجع سابق، ص270.

3- Senatus Consulte صدر يوم 14جويلية 1865 م ، نص على منح الجنسية الفرنسية للمسلمين، واليهود معا بصورة شخصية مع التخلي عن أحوالهم الشخصية .للمزيد أنظر : فوزي سعد الله : يهود الجزائر موعد الرحيل ج2 ،ط1 ، دار الأمة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2010م ،ص27.

حسن السلوك و الأدب، و يعرف القراءة و الكتابة بالفرنسية ، كما يجب أن يمتلك عقار ومنحة تقاعد ،و له وسام شرف فرنسي ،و الأولوية لمن كان والده يملك الجنسية الفرنسية و أن يكون لديه شهادة أو ديبلوم أعلى، و هذه الشروط ما هي إلا عقبات و تعجيزات لمنع الجزائريين من التصويت على المترشحين المسلمين ، فمثلا شهادة حسن السيرة تمنع المعاقبين في إطار قانون الأهالي من التصويت ، كذلك السكن لمدة عامين يمنع الشباب الذي يتنقل من أجل العمل من التصويت ،[1] و قد أبقي على ما نص عليه قانون 1865م الذي قسم الجزائريين إلى جزائري من الدرجة الأولى و جزائري من الدرجة الثانية[2]،و رغم أن قانون فيفري 1919 م قام بتوسيع دائرة الناخبين الجزائيين ،إلا أنهم لم يستطيعوا الحصول على أكثر من ثلث الأعضاء في المجالس المحلية 3/1، أما في مجالس النيابات المالية لم يحدث تغيير، أما قاعدة الانتخابات فتقضي بوجود قائمتين واحدة فرنسية وأخرى جزائرية [3].

-إلغاء القوانين الأهلية الزجرية في الشمال و الجنوب ، و كذلك تم إلغاء قانون الغابات .

-السماح للمثقفين الحصول على الجنسية مع الحفاظ على أحوالهم الشخصية الإسلامية .

-إلغاء الضريبة العربية ،و وضع حد لنهب أراضي الجزائريين الخاصة ،و أراضي القبائل المشاعة [4].

و هناك قسم في الإصلاحات بعنوان: النظام السياسي للأهالي الجزائريين المسلمين الذين ليسوا مواطنون فرنسيون، فقد نص على أن المواطنين الجزائريين الذين يرفضون أن يصبحوا فرنسيين ، سيمثلهم في المجالس الاستشارية أعضاء منتخبون ،كذلك المستشارين

1- عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر (1920-1936م) ج1، ط2، منشورات السائحين ، (د م ن) ، 2007م ، ص ص 80-84 .

2-Mahfoud kadache : histoire du nationalisme algérienne ,2éme Edition ,tome 2,end,p42.

3- مازن صلاح حامد مطبقاني: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و دورها في الحركة الوطنية الجزائرية (1349 - 1358 هـ) - (1931 - 1939 م) ، (د ط) ، دار بني مزغنة ، الجزائر ، 2015 م ، ص 34 .

4- يحي بوعزيز :الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912 - 1948 م) ، ط خاصة عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009 م ، ص ص 32 - 33 .

في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة لهم الحق في انتخاب رؤساء المجالس البلدية ومساعديهم، و منع القيادة من تولي منصب انتخابي .[1]

05- تقييم إصلاحات فيفري 1919 م :

أ-الإجابيات :

رغم أنّ السّياسة الفرنسية كانت دوما تنتهج سياسة ذر الرّماد على العيون حسب جميع القوانين التي أصدرتها سابقا، غير أننا نلمس بعض المحاسن في هذا القانون وذلك من خلال توسيع القسم الانتخابي الجزائري، و إلغاء الضرائب المعروفة بالضرائب العربية [2] ، كما أدى إلى استرجاع العمل بنظام الجماعة في القرى، و توحيد الضرائب بين الجزائريين و الفرنسيين .

ب-السلبيات:

رغم أنه مشروع إصلاحي إلا أنه لا يخلو من المساوئ ، فلم يتمكن من إلغاء قانون الأهالي إلغاء كاملا، و لم يحقق المساواة الكاملة، و قد اهتم بمنطقة الشمال المأهولة بالمعمرين، و أهمل الجنوب الذى ظل تحت الحكم العسكري إلى غاية 1947 م، كما أنه اشترط على الجزائريين التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية مقابل الحصول على الجنسية الفرنسية[3]، و قد منحها لفئة قليلة و محدودة، و لم يغير شيء من حالة الشعب التعيسة [4]، و منح الجزائريين الذين يعتبرون من الدرجة الثانية المشاركة في التصويت وذلك بفرض شروط تعجيزية، ولم يتغير الوضع بالنسبة للتمثيل في المجالس البلدية حيث بقي قانون 13 جانفي 1914 م ساري المفعول، و قد أهملت تمثيل الجزائريين في

1-أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية ، مرجع سابق ، ص ص 273 – 274 .

2-جمال قنان: قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ، مج 4، (د ط) ، منشورات وزارة المجاهدين (د م ن) ، 2009 م ، ص 107 .

3- أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية، مرجع سابق ، ص ص 275 – 279 .

4- يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري ، مرجع سابق ، ص 124 .

البرلمان الفرنسي بباريس و لم تشر إليه تماما [1]، كما أنه ليس ديموقراطيا لأنه ترك نظام الانقسام في الانتخابات بين جزائري أهلي و فرنسي، والانتخابات في البلديات المختلطة تتم بطريقة غير مباشرة ، و رغم أن الجزائريين يمثلون الأغلبية إلا أنهم يمثلون إلا الربع من جملة الأعضاء، و قد فرق بين الرعايا الفرنسيين و المواطنين الفرنسيين[2].

المبحث الثاني :مشروع بلوم فيوليت1936م ،مضمونه و مصيره.

01-التعريف به :

مشروع بلوم فيوليت (Blum-Viollette)، و موريس فيوليت (Maurice violette) (1870 – 1960 م) ، سيناتور ماسوني و اشتراكي فرنسي ، حاكم عام على الجزائر من ماي 1925م إلى غاية سنة 1927 م ، وزير الدولة المكلف بشؤون الجزائر في حكومة الجبهة الشعبية [3]اليسارية [4].

و قد كان وطني صادق محب لأمته، مشبع بروح ديموقراطية صحيحة محبا للعدل والإنصاف، كارها للظّلم و الإجحاف، لم يعجبه ما اقترفه المستوطنون من مظالم في حق الجزائر، و بعد ترأسه للولاية الجزائرية لقي معارضة شرسة من قبل المعمرين وقد اشهروا حربا ضده .

و بعد خروجه من على رأس الولاية العامة ألف كتابه الشهير هل تحيا الجزائر؟

1-عمار بوحوش ، التاريخ السياسي ، مرجع سابق ، ص ص 217 – 218 .

2- أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية، مرجع سابق ، ص 275.

3-تم تأسيسها بعد سقوط حكومة لافال(la valle) ، و ذلك بعد التفاف كل الأحزاب اليسارية حولها و فوزها بـ 378 مقعد في البرلمان الفرنسي سنة 1936 م ، برئاسة ليون بلوم ، لكنها لم تصمد طويلا اذ انطوت صفحتها سنة م1938 . للمزيد أنظر : احمد بهاء عبد الرزاق : الجبهة الشعبية الفرنسية و دورها السياسي في فرنسا ، مجلس كلية التربية للبنات " للعلوم الانسانية" ، مج 17 ، الكوفة ، السنة التاسعة 2015 م ، ص ص 351 – 356 .

4- بشير بلاح، المرجع السابق ،ص379.

l'Algérie vivra –t–elle ? ، فضح فيه أعمال المستعمرين و دافع عن حقوق الجزائريين ، توفي دون أن يفعل شيء للجزائر.[1]

02-بداية ظهوره :

عقب الاحتفالات المئوية التي نظمتها فرنسا بمناسبة مرور قرن على احتلال الجزائر (1830م-1930م) سخرت لها إمكانيات هائلة ،و دعاية واسعة دامت ستة أشهر من جانفي إلى 05 جويلية 1930م، استعرض فيها الفرنسيون مسرحيات تستحضر صور الإنزال الفرنسي في سيدي فرج يوم 14 جوان 1830م،و احتفلوا احتفالا صارخا ،و أقاموا مؤتمرا دينيا متعصبا ، و ارتفعت الأصوات ضد الدين الإسلامي ، تميزت بحضور قوي للفرنسين الموجودين في الجزائر .

أما بالنسبة للجزائريين فقد كانت بمثابة صدمة أيقظت الشعب الجزائري، و رفعت من عزيمته، و كذلك دفعت بفرنسا للاهتمام بالمسائل السياسية الجزائرية .[2]

و بعد ترأس موريس فيوليت لجنة مجلس الشيوخ ، عهد إليها دراسة الأوضاع في الجزائر، و تقديم اقتراحات للإصلاحات الواجب إدخالها لخدمة مصالح الجزائريين معتبرا أن فرنسا إن لم تغير في الجزائر ستحدث أخطاء فادحة منتقدا السياسة الفرنسية في الجزائر[3].

و بعد فوز الحكومة الشعبية الفرنسية و توليها الحكم سنة 1936 م برئاسة ليون

1- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح (مذكرات) ، ج2 ، ط خاصة (وزارة المجاهدين) ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع الجزائر، 2010م ، ص ص 120 – 121 .

2- بشير بكلي : مواقف الحركة الإصلاحية الجزائرية من الثقافة الفرنسية (1345 – 1359 هـ) ،(1925 – 1940 م) ، (د ط) ، عالم المعرفة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013م ، ص ص 88 – 90 .

3- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية (1930-1945م)، ج3 ، ط منقحة ومزيدة ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان 1992م،ص ص 18-19 .

بلوم [1]، و موريس فيوليت الحاكم العام للجزائر ، بدأ عمله باتخاذ بعض الإجراءات التي بعثت الآمال في نفوس النخبة من جديد، حيث أطلق سراح المعتقلين السياسيين، وإعطاء الجزائريين حق تكوين نقابات خاصة بهم، و كان موريس فيوليت إداريا محنكا، و على وعي بالغضب المكبوت عند الجزائريين ، و متعاطف مع النخبة الجزائرية لكن بحذر شديد ،لأن أفكاره تتفق مع أفكارها ، لذلك اعتبرته في صفها ، و قد عبر موريس فيوليت عن سياسة الإدماج بقوله : " إن السياسة الفرنسية في الجزائر لا يمكن أن يكون لها سوى شكل واحد و هو الإدماج " ، و حذر فرنسا من تجاهل الحقائق و الآمال الوطنية بقوله : " ستظهر لنا أخطر المشكلات في شمال إفريقيا قبل نهاية عشرين عام من الآن ... يمكن تجنبها في حالة واحدة إذا منحنا هؤلاء الناس المساواة السياسية، و أوجدنا نظاما تعليميا ثابتا وخاصة بالنسبة لأطفال الجزائر " ، و لإصلاح أحوال الجزائريين تقدم موريس فيوليت بمشروع شاركه فيه ليون بلوم لذلك عرف بمشروع بلوم فيوليت(Le projet Blum Violette).

وجه فيوليت خطابا إلى فرنسا محاولا تبرير تقديمه لهذا المشروع بقوله :[2]" هؤلاء المسلمون حينما يعترضون تغضبون أنتم ،و حينما يقبلون الأوضاع الراهنة تسيئون الضن لهم وحينما يصمتون تخشونهم ، إن هؤلاء الناس ليس لديهم وطن سياسي، و لن يتخلّوا عن وضعهم الديني، و هم يطلبون منكم السماح لهم بالاندماج في مجتمعهم، وأقول إذا رفضتم هذا الطلب فلا تخشوا أن يحاولوا خلق وطن لهم ".

1- سياسي اشتراكي (1872-1950م) ، ولد بباريس، من أصول يهودية و هو معروف بمشروعه بلوم فيوليت 1936م ، تولى رئاسة الوزارة في الجزائر مرتين، و بعد الحرب العالمية الثانية ترأس الحكومة المؤقتة الفرنسية ما بين 1946 – 1947 م. للمزيد أنظر : عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية ، ج 1 ، (د ط) ، دار الهدى ، بيروت 1979 م ، ص 564 .

2- ناهد إبراهيم دسوقي: الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين (1918 – 1939 م) ، (د ط) ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 2001 م ، ص 219 .

و قد ظهر في الجريدة الرسمية الفرنسية يوم 30 ديسمبر 1836 م [1].

03-أهدافه :

-يهدف بالدرجة الأولى إلى حرمان الشعب الجزائري من ممارسة حقوقه السياسية، و هو مخطط جهنمي ، حيث أنه يمكن أن يمنع الحركة الوطنية من التطور لأنه يمتص منها أغلبية المتعلمين و المفكرين الذين يريدون أكثر من الادماج[2].

-قمع الشعور الوطني الإسلامي، و محاولة استئصال الأمة من مقوماتها السياسية والقضاء على الأحوال الشخصية الإسلامية .

-تطبيق سياسة الادماج [3] .

-كما أنه يهدف إلى معارضة الجزائريين للجزائريين ، و يريد تحويل الجزائر إلى أرض فرنسية على مراحل و اقساط من 20 ألف جزائري تنتزع في كل مرة ،و هكذا تنفصل شيئا فشيء عن شمال إفريقيا و عن العالم العربي و الإسلامي [4].

04 -محتواه :

احتوى المشروع على 8 فصول و 50 مادة ،تمحورت حول إصلاح محتوى التعليم والقيام بإصلاح زراعي ،كذلك تأمين الحقوق و الحريات التي يتمتع بها الفرنسيون لفئة من الجزائريين ، و إلغاء المحاكم الخاصة بالجزائريين ،و زيادة حقوقهم و انتخاب ممثليهم في مجلس الشيوخ ، و تمت دراسته بعمق من قبل أخصائيين في الشؤون الإسلامية

1-بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 380 .

2-محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول ، ط1 ، دار البعث، الجزائر، 1984 م ، ص 25 .

3-صالح فركوس: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال ،(د ط) ، دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائر ، 2005 م ، ص 410.

4-مصالي الحاج: مذكرات مصالي الحاج (1898 – 1938 م) ، تر : محمد المعراجي ، منشورات ANEP الجزائر، 2007 م، ص 218 .

فالعشرون ألف من الأهالي الجزائريين الذين تم اختيارهم ليصبحوا مواطنين فرنسيين تم اختيارهم بدقة [1] ،كذلك عمل على دمج الجزائر في فرنسا، و زيادة تمثيل الجزائريين في المجالس البلدية و الولائية ، و إعطاء بعض مناطق الجنوب الحالة المدنية في شكل بلديات مختلطة .[2]

و من بين فصوله نذكر :

الفصل الأول : يتاح للأهالي الجزائريين الفرنسيين بالعمالات الثلاث في القطر الجزائري الذين تتوفر فيهم الشروط التي سيتم ذكرها لاحقا ، التمتع بالحقوق السياسية مثل الفرنسيين دون التخلي عن الأحوال الشخصية و هم : الضباط في الجيش الفرنسي وأصحاب الأوسمة العسكرية ، كذلك الباشا شاوش الذين خدموا الجيش الفرنسي 15 عاما و خرجوا بأيديهم شهادة حسن السيرة ،و أصحاب الشهادات العليا مثل (شهادة التعليم العالي- بكالوريا الثانوي)،و المنتخبون في الغرف التجارية و الفلاحية ،و أعضاء المجلس المالي، و المجالس العامة والمستشارون البلديون المباشرون لمهمتهم، ورؤساء الجماعات الذين باشروا وظيفتهم خلال مدة المهمة، بالإضافة إلى الباشا آغوات، و القياد الذين باشروا وظيفتهم لمدة لا تقل عن 4 سنوات، و الحاصلون على وسام الشغل ،وكتبة نقابات العملة.

الفصل الثاني : إن مجلس إدارة الجهة الاقتصادية بالقطر الجزائري سيعين بإحدى دوراته التي ستعقب تطبيق هذا القانون[3] 200 تاجر أو صانع أو عامل من كل عمالة

1- سماعيلي زليخة المولودة علوش : تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال ، ط1 ، دار دزاير أنفو الجزائر، 2013 م، ص ص 412 – 413 .

2- بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 380 .

3- عبد الحميد زوزو : تاريخ اوروبا و الولايات المتحدة الامريكية (1914 – 1945 م) ، مج 6 ، ط خاصة (وزارة المجاهدين ، ديوان المطبوعات الجامعية ، (د م ن)، 2010م ، ص 103 -105.

جزائرية كذلك تعين الحجرات الفلاحية الثلاث بالقطر الجزائري 200 فلاح بالدورة الأولى من كل سنة من السنوات التي ستعقب تطبيق هذا القانون[1] .

الفصل الثالث : الأحكام المنصوص عليها في قانون 2 فيفري 1852 م ، في الفصلين الخامس عشر والسادس عشر، كذلك العزل الذي وقع على الوظائف المنصوص عنها بالفصل الأول بالمادتين السادس و السابع .

الفصل الرابع : يمكن لكل أهلي جزائري فرنسي متمتع بنصوص هذا القانون أن يسحب منه التمتع بالنصوص المذكورة أنفا بتطبيق ما تضمنه الفصل التاسع و الفقرة الخامسة من قانون 10 أوت 1927 م .

الفصل الخامس : ما تضمنه هذا القانون ينطبق إلا عن الأهالي الجزائريين الفرنسيين الذين تتوفر فيهم الشروط الأن أو مستقبلا .

الفصل السادس : ستحقق نيابة الجزائر بمجلس الأمة على حساب نائب لـ 70000 ناخب مرسومة اسماؤهم، أو قسم 20000 ،و كلف وزير الداخلية بتنفيذ هذا القانون .[2]

و حسب الإدارة الفرنسية في الجزائر فإن العدد التقريبي للناخبين الجدد سيصل بتطبيق هذا القانون إلى 24046 ناخبا ، أما بالنسبة لسنة 1940 م ، فسيصل إلى 300046 ناخب ، أما بالنسبة لتقسيم فئات الناخبين الجدد سيكون كما هي موضحة في الجدول الآتي [3]:

1- عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص ص 103 – 105 .

2- البشير الابراهيمي : الشهاب ، مج 13 ، ج3 ، 2 ماي 1937م ،ص 163.

3- لمياء بوقريوة : مشروع موريس فيوليت ، مؤامرة سياسية و اجتماعية ضد الجزائر ، مجلة علوم الإنسان و المجتمع ع 4 ، جامعة باتنة ، الجزائر ، ديسمبر 2012 م ، ص 326 .

المعنيون بالجنسية الفرنسية	العدد
قدماء الضباط و ضباط الصف الذين أدوا 15 سنة من الخدمة .	2130
قدماء المحاربين الذين تحصلوا على ميدالية عسكرية و صليب الحرب .	6000
حاملي شهادة التعليم الثانوي و العالي .	4300
الأهالي الجزائريون الفرنسيون الأعضاء بالمجلس المالي و المجالس العامة و المستشارون البلديون و رؤساء الجمعيات .	6006
الموظفون عن طريق المسابقات .	1500
القياد و قدماء القياد و الآغوات و الباشا آغوات .	1714
الأهالي المنتخبون بالغرف التجارية و الفلاحية .	636
الأهالي الجزائريون الحاصلون على وسام الشرف .	120
العمال الحاصلون على وسام الشغل .	غير معين
الأعضاء المعينون من طرف مجلس إدارة الجبهة الاقتصادية.	600[1]

المبحث الثالث: مشاريع الاصلاح بين ارادتين: رصد للمواقف.

01-المواقف من إصلاحات 1919م :

أ-موقف الجزائريين :

علق الجزائريين آمالا كبيرة على إصلاحات 1919م ، و قد تباينت المواقف منها بين مؤيد و معارض ، حيث نلمس نوعا من التفاؤل مع بعض الحذر عند آخرين مع وجود بعض اليأس ،و يتجسد ذلك في النخبة إذ اعتبره فرحات عباس[2]إصلاحا متواضعا، و لم

1-Mahfoud Kaddache , op , cit, p 407 .

2- ولد في 24 أكتوبر 1899م ،في قرية بني عافر، بدأ حياته السياسية صغيرا ، من مؤسسي جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا في الجزائر ، تخرج من الكلية المختلطة للصيدلة و الطب بالجزائر ، حرر بيان فيفري 1943م،ترأس الحكومة المؤقتة الأولى و الثانية ، من أهم مؤلفاته : الشاب الجزائري، الاستقلال المصادر، ليل الاستعمار . للمزيد أنظر : علي تابليت : فرحات عباس رجل دولة ، ط2 ، منشورات تالة ،الجزائر، 2009م ، ص ص 3- 6 .

يغير من وضعيتنا و بقينا رعايا [1]، أما الأمير خالد [2]فقد عارض التجنيس و مبدأ الإدماج و عموما النخبة شعرت بخيبة أمل، كذلك الجزائريون انتقدوه منذ أن كان مشروعا 1918م، و رفضوه مستندين إلى مبادئ ويلسون (wilsson) 1919م [3] ، كما اعتبروا أن هذه الإصلاحات لا تتناسب مع حجم تضحياتهم في سبيل تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني[4].

ب-موقف الكولون :

لقد استاء الأوروبيين ،و قام بحملات عنيفة ضد الحقوق التي خولتها قوانين 1919م للمسلمين، و ثارت ثائرة المستعمرين ضدها [5]، و جندوا كل إمكانياتهم لإفشالها وأقاموا ضجة كبيرة من خلال الاحتجاجات، و الاستنكارات، و اجتمعت اتحادية رؤساء البلديات وتم بعث احتجاج شديد اللهجة، اتهموا الحكومة الفرنسية -حكومتهم - بأنها استغلت فرصة ذهاب الكثير من الكولون إلى التجنيد للدفاع عن الوطن، و مفعول الرقابة أثناء الحرب التي كممت أفواه صحافتهم لإظهار الحقيقة ، و قد أصدرت قوانين تقضي على الانسجام بين الفرنسيين و الجزائريين ، و قد ذهب وفد من رؤساء البلديات إلى كليما نصو في باريس، و أثاروا معه محادثة عاصفة .[6]

1- عباس فرحات، مصدر سابق ، ص 137.

2- هو حفيد الأمير عبد القادر و الأمير هشام ، ولد في 20 فيفري 1875م بدمشق ، انتقل إلى الجزائر سنة 1892م دخل الى المدرسة العسكرية الفرنسية سنة 1893م ، شارك في الحرب العالمية الأولى ، أسس جماعة النواب ، رفع مطالبه إلى مؤتمر السلام بفرساي 1919م ، للمزيد أنظر :

Mohammed chérif ould el Hocine : de la résistance a la d'indépendance 1830-1962 ,Ed casbah ,Alger,2010,p32.

3- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج 2 ، مرجع سابق ، ص 278.

4- سعدي بورنان : شخصيات بارزة في كفاح الجزائر (1830-1962م) رواد الكفاح السياسي الإصلاحي (1900-1964م) ، ط2، دار الأمة للنشر و الطباعة و التوزيع ، الجزائر ، 2009م، ص43.

5- محفوظ قداش ، محمد قنانش : نجم شمال إفريقيا (1926-1937م) ، وثائق و شهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، تر: أوذانية خليل ،(د ط)، ديوان المطبوعات الجامعية ، (د م ن) ، 2013م ، ص172.

6- عبد الرحمان ابن ابراهيم ابن العقون ، المرجع السابق ،ص84.

ت-موقف النخبة الفرنسية:

هناك من النخبة من بارك الإصلاحات و اعترف بها منهم : بيرنارد (Bernard) الذي اعتبرها من أهم الروابط الحضارية بين الجزائر و فرنسا ، كما أنه وسع القسم الانتخابي ، كذلك شارل أندري جوليان(Charles-Andre Julien) الفرنسي الاشتراكي اعتبرها من أهم التشريعات قبل سنة 1947م، إلا أنه انتقده بسبب الصعوبات التي حالت بين الجزائريين و حصولهم على الجنسية الفرنسية ، كذلك توين بي (Twin Be) المؤرخ البريطاني اعتبرها اعترافا للجميل من قبل فرنسا للجزائريين، أما من المعارضين نجد اندري نوشي الفرنسي اليساري الذي انتقده بشدة لأنه لم يلغي قانون الأهالي ،كما انه في صالح الجزائريين المؤيدين لفرنسا، كذلك روبرت قوتي (Robert Gotti)اليساري الفرنسي انتقده لاشتراطه التخلي على الأحوال الشخصية الإسلامية مقابل الجنسية الفرنسية ،و لم يلغي القوانين الاستثنائية [1].

02 -ردود الفعل من مشروع بلوم فيوليت :

أ-موقف الحركة الوطنية :

وجد مشروع فيوليت صدى كبير في أوساط تيارات الحركة الوطنية خلال فترة حكم الجبهة الشعبية فتعددت الآراء والمواقف منه بين مؤيد ومعارض ومتحفظ.

ب-موقف النخبة والشيوعين:

رحب بعض السياسيين بمشروع فيوليت ،اعتقادا منهم بأنه من الممكن أن يضيف أو يعدل بعض المطالب الوطنية حتى تكون مقبولة مثل المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية [2].

1- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج2، مرجع سابق ، ص ص 276- 277.

2- محمد الطيب العلوي : مظاهر المقاومة (1830-1954 م)، (د ط) ، منشورات وزارة المجاهدين ،(د م ن)، (د س ن)،ص161.

واعتبروه بمثابة المخلص للأهالي من الوضعية السيئة التي كانت عليها[1] .

وقد أيده فرحات عباس لأنه يريد الإدماج ،ورفض التجنيس[2] الفردي ،فهذا القانون في نظره يسمح للجزائريين الارتباط بفرنسا بطريقة سلمية وبسيطة كمجموعة مسلمة في العائلة الفرنسية الكبيرة، وأنه يجب إنقاذ الشعب الجزائري بأية وسيلة ولو كانت بسيطة[3] .

وقد أيد الشيوعيين المشروع تأييدا تاما في كل من باريس والجزائر بناء على تعليمات من موسكو بضرورة التعاون مع الجماعة الوطنية الاشتراكية ، ففي عام 1936 م كان هناك اتفاق بين الحزب الشيوعي الجزائري والحزب الشيوعي الفرنسي حول وجود جزائر حرة متحدة مع الشعب الفرنسي، وايجاد مجتمع المصالح[4].

ت-موقف جمعية العلماء المسلمين:

كان هناك تخوف في البداية من الغرض من وراء مشروع بلوم فيوليت لدى بعض رجال الجمعية، إذ ذكر البشير الابراهيمي[5] في مقال نشره في جريدة الشهاب بعنوان "يوم الجزائر" .

1- عباس محمد الصغير : فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية (1927-1963م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في تاريخ الحركة الوطنية ،قسم التاريخ والأثار، جامعة منتوري، قسنطينة ،2006-2007م،ص51.

2- هو الانسلاخ عن الجنسية الإسلامية و الدخول في الجنسية الفرنسية بمعين الاعتراف بفساد الشريعة الإسلامية وعدم الالتزام بأحكامها و الاعتراف بصلاحية التشريع الفرنسي الوضعية، و الالتزام بأحكامه " للمزيد أنظر : إبراهيم أبو اليقظان : مختارات من صحف أبي يقضان1جريدة وادي ميزاب 1926- 1929م ، مكتبة الريام ، الجزائر 2003،ص104.

3- عز الدين معزة : فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية و مرحلة الاستقلال (1899-1985م) ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ ، جامعة منتوري 2004-2005م ،ص ص 117-118.

4- سماعيلي زوليخة المولودة علوش ، المرجع السابق ، ص 283.

5- ولد في 14 جوان 1889م براس الواد، في عائلة توارثت العلم أبا عن جد في سن 13 حفظ القران وعدد هائل من الكتب والاشعار ،ذهب إلى المشرق سنة 1917م ،ثم فر إلى المدينة المنورة لاضطهاده من قبل فرنسا تأثر بحركة الجامعة الإسلامية ،والحركة السلفية للمزيد أنظر: آسيا تميم :الشخصيات الجزائرية (100شخصية) ، دار المسك للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2008م،ص ص 69-70.

في جويلية 1936م [1]".... مشروع موريس فيوليت وصاحبه من أبرز المشتغلين بالسياسة الأهلية الجزائرية ،وقد أدار برنامجه على اعتبارات سياسية دقيقة لا يفهمها إلا الراسخون في علم السياسة وقد أفرغه في قالب لفظي مستهو خلاب ينطوي على معان غامضة ويحمل وجوها كثيرة من الاحتمالات و التفسيرات ،ومنها ما يعد في الاعتبار النفسي الجزائري من الشعريات، ومثل هذه المعاني قد تكون عند التطبيق مثار للإشكال وللعسر وقد تكون من الحكمة في وضع برنامج مثل هذا يبنى عليه مصير أمة كاملة أن تكون معانيه من مقربة من إفهام العامة خصوصا إذا كان تنفيذه يتوقف على رأي تلك الأمة أو على تأييدها...".

وفي اجتماع 28 جانفي 1937م بقسنطينة ظهر جليا موقف جمعية العلماء المسلمين ويتضح ذلك من خلال البرقية التي أرسلوها إلى رئيس الحكومة الفرنسية والحاكم العام معبرين على موافقتهم واعترافهم بالمشروع مبررين موقفهم بحمايته لقانون الأحوال الشخصية الإسلامية وتأسفوا لعدم اشتماله إلا على أقلية من الجزائريين .[2]

ت-موقف حزب الشعب الجزائري:

رفض مصالي الحاج [3] مشروع بلوم فيوليت حيث قال : [4]" إن المشروع ضد الديمقراطية، ويتجاهل التاريخ، ويعزز الاستعمار بزيادة عبيده إلى 20000تابع... ومشروع بلوم فيوليت ليس بالحل، وليس بداية لإصلاحات جدية إنه الفتنة والتقسيم بين

1- كريمة بن حسين: الحياة السياسية في الجزائر من سنة 1930إلى سنة 1939م، رسالة للحصول على دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث ،جامعة قسنطينة ، 1984م ، ص 188 .

2- البشير الإبراهيمي : "يوم الجزائر " ،الشهاب ، ج5،م 12، جويلية 1937م ،ص 205.

3- (1898-1974م) ، ولد في تلمسان ،وهو زعيم التيار الاستقلالي، و أول من طالب بالاستقلال ،مؤسس نجم شمال إفريقيا ، ثم حزب الشعب ،فحركة الانتصار للحريات الديمقراطية ،غير أن موقفه كان سلبيا من الثورة .للمزيد أنظر: محمد حربي : الثورة الجزائرية سنوات المخاض ، تر : عباد نجيب وصالح المثلوثي ، (د ط) ، موفد للنشر الجزائر، 1994م ،ص ص 181-182.

4- لمياء بوقريوة ، المرجع السابق، ص ص 331-332.

طبقة مزدوجة الامتياز وأخرى مزدوجة الحرمان "، كما اعتبروه أداة استعمارية لتقسيم الشعب الجزائري، وفصل النخبة عن العامة ففي اجتماع 24 أكتوبر1936م، حذر الشعب من الخطر الذي يمثله هذا المشروع كما بقي حزب الشعب وفيا لمبادئ نجم شمال إفريقيا[1] المتمثلة في محاربة الادماج والنضال من أجل تحقيق الاستقلال[2] .

2-2-موقف الشعب الجزائري :

رفضه الشعب الجزائري ،لأنه لا يستجيب لطموحاته الحقيقية فهو يرمي لإدماجه في فرنسا ، واعطائه جنسية جديدة وكأن جنسيته غير موجودة [3]"وكأنهم لا يعرفون أننا شعب له دينه ولغته وكتاباته وآدابه وأننا من حقنا وواجبنا أن نفتخر بأصلنا ودیننا وبعقيدتنا وبآدابنا وبتاريخنا وأنه لا حاجة لنا على الإطلاق بشخصية أخرى فهي عندنا".

2-3-موقف الكولون :

رفضه المعمرين بسبب خوفهم على مستقبلهم في الجزائر، وأنه يهدد السيادة الفرنسية في الجزائر، ويمس امتيازاتهم وهيمنتهم عليها كما ، اعتبره اعلامهم مؤامرة على الجزائر فشنوا حملة شرسة ضده، من أهم مظاهرها اجتماع 5جانفي 1937م في إقليم وهران من قبل شيوخ البلديات أعلنوا فيه رفضهم لمشروع ، كذلك اجتماع 3000 شيخ بلدية في الجزائر العاصمة يوم 15 جانفي عبروا فيه عن رفض المشروع بالإجماع وأرسلوا وفدا [4]

1- تأسس في 15ماي 1926م أثناء أول اجتماع له بنهج بروطاني ، حيث اختير فيه اسم نجم إفريقيا للحزب، وعقد أول اجتماع عمومي له في 163 نهج المستشفى، وفي 2جويلية عقد اجتماع عام للأعضاء بقاعة النقابة نهج قرانج اوبل وفيه تأسست اللجنة المركزية للحزب . للمزيد أنظر: محمد قنانش: الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين (1919-1939م) ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982م ،ص35.

2- لمياء بوقريوة ، المرجع السابق، ص ص 331-332.

3- محمد العربي ولد خليفة :الاحتلال الاستيطاني للجزائر (مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي نحو تحديد الخطاب واشراك الشباب) ، ط2 ، منشورات ثالة ،الجزائر، 2008م ، ص45.

4- بشير بلاح ، المرجع السابق، ص 381

إلى باريس للضغط على السلطات الفرنسية ،وإجبارها على التخلي عنه [1]، كما أن شيوخ بلديات المستوطنين بالجزائر قاموا بتهديد الإدارة الفرنسية ،إذ لم تتراجع عن تطبيق هذا المشروع فإنهم سيقدمون استقالتهم[2] .

03-فشل المشروع :

تحرك اللوبي الكولونيالي في باريس وراح يسعى لإفشال مشروع بلوم فيوليت ،حيث اعتبر زعمائه أنه لا يحق للمتروبول فرض آرائه عليهم، واشتد الصراع حوله وفي ظل هذه الظروف اغتيل مفتي العاصمة بن علي محمود، وسجن محمد الطيب العقبي[3] بتهمة تدبير الاغتيال ،كما أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تراجعت عن موقفها من هذا المشروع مصرحة بأنها لا تنتظر شيء من فرنسا الخاضعة لإرادة الكولون ،كذلك خاب أمل النخبة الجزائرية التي فقدت ثقتها في حكومة الجبهة الشعبية [4].

وقد ظل المشروع بين مد وجزر على طاولة الإدارة الفرنسية ، والتصويت عليه يتأجل مرة بعد مرة إلى أن أقبر في نهاية المطاف من قبل البرلمان تحت ضغط المستوطنين سنة 1939م.[5]

1-بشير بلاح ، المرجع السابق، ص 381.

2- دانيال قيران : عندما تثور الجزائر، تر: العيد ديوان،ط1، دار التنوير، الجزائر، 2014م، ص 21.

3- هو الطيب بن محمد بن ابراهيم بن الحاج بن صالح العقبي ولد سنة 1307 هـ ببلدية سيدي عقبة احدى قري الزاب الشرقي ، من العلماء البارزين والدعاة المصلحين انتقل إلى الحجاز سنة 1313هـ ، استقر بالمدينة المنورة حيث درس مختلف مراحل تعليمه ،وفي سنة 1920م عاد إلى الجزائر وبدأ بإلقاء الدروس بالمساجد، حارب البدع والخرافات كما ألقى المحاضرات بنادي الترقي بالعاصمة يدعوا إلى التحرر من الجمود الفكري والعودة إلى الإسلام الصحيح وبعد تأسيس جمعية العلماء المسلمين أصبح عضوا دائما في مكتبها. للمزيد أنظر: محمد الصالح الصديق : شخصيات ومواقف ، (د ط) ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، (د س ن) ، ص338 .

4- حميد عبد القادر : فرحات عباس رجل الجمهورية ، (د ط) ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2007م ، ص76.

5-بشير بلاح، المرجع السابق، ص 382.

الفصل الثالث:

التوجه الإصلاحي الفرنسي 1944-1948م ، قطيعة أم استمرارية ؟

المبحث الأول : مطالب الحركة الوطنية الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية

المبحث الثاني: الطرح الديغولي ، أمرية 7 مارس 1944م

المبحث الثالث : القانون التنظيمي للجزائر سبتمبر 1947م

المبحث الأول: مطالب الحركة الوطنية الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية:

01-واقع الحركة الوطنية عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية :

لقد تم تجميد نشاط كل التشكيلات السياسية عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية(1939م-1945م) ،حيث قامت الإدارة الفرنسية[1] بإجراءات ردعية لإفشال نشاطها وقد كان حزب الشعب الجزائري هو المستهدف الرئيسي لمّا عرف به من طرح ثوري استقلالي، فقّد أقدمت الإدارة الاستعمارية على اتخاذ جملة من التدابير ضد هذه الحركة وأصدرت قرار 26 أوت 1939م الذي منع جرائد حزب الشّعب الجزائري من الصّدور.

وباندلاع الحرب العالمية الثّانية في 02 سبتمبر 1939م ،تم اتخّاذ قرار حلّ حزب الشعب الجزائري، وفي 01 أكتوبر 1939م تّم تفتيش بيوت مناضلي الحزب واعتقالهم حيث قامت باعتقال مصالي الحاج، وحكم عليه بالسجن لمدة 16 سنة مع الأشغال الشّاقة و النفي كذلك لمدة 16 سنة [2]، كذلك من المعتقلين نجد مفدي زكريا [3] شاعر الثورة الجزائرية ،ومحمد خيضر[4]،رغم كل محاولات الإدارة الاستعمارية لعرقلة نشاط حزب

1- غنية شليغم :ميلاد الظاهرة الحزبية في المغرب العربي مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ، ع27 ،جامعة قاصدي مرباح –ورقلة-، الجزائر ، ديسمبر 2016م ،ص451.

2 - عامر رخيلة : 08 ماي 1945م المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية ، (د ط) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995م ، ص ص 30-31.

3-هو زكريا الشيخ بن سليمان بن يحي بن الشيخ سليمان بن حاج عيسى ، ولد بغرداية سنة 1908 م، ختم القران ولم يتجاوز السابعة من عمره ، درس في الابتدائية بمدينة عنابة ، ثم انتقل إلى تونس سنة 1924 م، نشر أولى قصائده سنة 1925 م . للمزيد انظر : لزهر بديدة : رجال من ذاكرة الجزائر ، ج 17 ، (د ط) ، وزارة الثقافة ،الجزائر (د م ن) ص ص 5- 7 .

4- ولد في 13 مارس 1912م ببسكرة ، انخرط في صفوف نجم شمال إفريقيا ثم بحزب الشعب، اعتقل خلال الحرب العالمية الثانية ، عين ضمن الوفد الخارجي أثناء اندلاع الثورة. للمزيد انظر : عبد الله مقلاتي : قاموس أعلام وشهداء الثورة الجزائرية ، ط1 ، و زارة الثقافة ، الجزائر ، 2009م ، ص409.

الشّعب الجزائري الثوري ووضع حدّ للالتفاف الجماهيري حوله لم يستسلم مناضيله، بل عمدوا إلى النشاط السّري لإفشال أهداف الإدارة الاستعمارية الفرنسية.

أما اتّحادية المنتخبين : فقد كانت تعيش حالة انقسام نتيجة الخلاف بين القطبين الأساسين في التيّار الادماجي بزعامة كل من ابن جلول [1] الذي كان على رأس ما يسمى بـ(Union Franco Musulmane) ،والثاني بزعامة فرحات عباس(Union Populaire Algérienne) ، و باندلاع الحرب العالمية الثانية أعلن فرحات عباس إرادته التّطوع في الجيش الفرنسي .

- **الحزب الشيوعي الجزائري (P c a) :** لم يسلم بدوره من قرار المنع من القيام بنشاطاته ذلك لمساندته لحكومة الجبهة الشعبية [2] .
- **جمعية العلماء المسلمين :** لم تكن الجمعية بالرغّم من طابعها الإصلاحي والغير سياسي بمنأى عن تخوّف الإدارة الفرنسية ،و لم تسلم من مكائدها ، فقد تمّ فرض الرقابة عليها ،واعتقلت زعمائها منهم نائبها البشير الابراهيمي ،و ممّا زاد في ركود الجمعية وفاة مؤسسها الشيخ عبد الحميد بن باديس [3] يوم 10 أفريل 1940م .

1- محمد الصالح بن جلول (1893-1985م)، ولد بقسنطينة في عائلة مترفة ،واصل تعليمه إلى أن تحصل على شهادة الدكتوراه في الطب بعد حصوله على الجنسية الفرنسية عين طبيبا موظفا للمستعمرة عام 1924م. للمزيد انظر : محمد بكار: محمد صالح بن جلول (1893-1985م) رائد الحركة المطلبية في الجزائر، ط1، دار الاصول للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2009م ، ص ص 10-14.

2- عامر رخيلة ، المرجع السابق ، ص ص 30-32 .

3- (1889-1940م) ،ولد بمدينة قسنطينة تلقى تعليمه الأول بمسقط رأسه ،ثم انتقل إلى جامع الزيتونة بتونس حيث درس علوم التفسير و أصول الفقه و آداب اللغة و فنونها ، بعدها انتقل إلى بلاد المشرق ، أسس جريدة المنتقد سنة 1925م ، ترأس جمعية العلماء المسلمين سنة 1931م .للمزيد انظر : حكيمة شامي : العقيدة الإسلامية للغرب الإسلامي (عبد الحميد بن باديس أنموذجا) ، (د ط) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1971م ، ص ص 8-11.

و في ظلّ هذه الوضعية و جد الشّعب الجزائري نفسه مع مطلع سنة 1940م أمام تحديات جديدة في مقدمتها فراغ الساحة السياسية [1].

ممّا سبق يتّضح أن الإدارة الفرنسية استعملت القوة، و العنف ضدّ حزب الشعب الجزائري بقيادة مصالي، لأنه كان يطالب بالاستقلال التاّم ،كذلك لاتّساع قاعدته الشعبية والأمر نفسه بالنسبة للجمعية لأنها كانت تقوم بتأسيس المدارس، و النّوادي ،و تعلّم اللغة والدّين، و ترسّخ مبادئ الهويّة الجزائرية في أذهان النّشأ، أما الحزب الشيوعي فهو لا يعترف بوجود دولة جزائرية إلا في إطار الأممية الشيوعية ، و هو تابع للحزب الشيوعي الفرنسي، لذلك فهو لا يشكّل خطر على الكيان الفرنسي في الجزائر، كذلك الاتجاه الادماجى كان يدعو إلى المساواة بين الجزائريين ،والفرنسيين متجاهلا هوية الأمة، وهذا بناء على تصريحات فرحات عباس خلال الثلاثينيات من مطلع القرن العشرين ميلادي فعلى هذا الأساس لم تضيق الإدارة الفرنسية الخناق على هذين التيارين [2].

02-حكومة فيشي وسياستها في الجزائر:

بعد انهزام فرنسا على يد ألمانيا سنة 1940م ، تم الاعلان عن قيام حكومة تابعة للنفوذ الألماني برئاسة المار يشال بيتان (pétain)[3]، و قد منحت له صلاحيات واسعة، فقام بتغيير شعار الجمهورية الفرنسية من (حرية ، مساواة، إخاء) إلى شعار اخر

1- عامر رخيلة ، المرجع السابق ، ص ص 32-34 .

2-عبد الحفيظ بو عبد الله : فرحات عباس بين الاندماج و الوطنية (1919-1962م) ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2006-2007م ، ص 99.

3-(Philippe Pétain)(1856-1951م) ، قائد فرنسي كبير أثناء الحرب العالمية الأولى ، انتصر في معركة فردان 1916م ، ترأس الحكومة العميلة الموالية للاحتلال الألماني بعد سقوط فرنسا في يد النازية في جوان 1940م. للمزيد انظر : حمد عبد الغني جاسر: موسوعة مشاهير و عظماء و شخصيات من التاريخ ، ط1، دار البرهان، القاهرة 2005م، ص 36 .

(العمل، الأسرة، الوطن)[1]، و بمجيئ هذه الحكومة زادت آمال الشعب الجزائري في التحرر، إلاّ أن سياسة هذه الحكومة لم تتغير بشكل كبير فقد ظلّت القوانين الزجرية سارية المفعول وبقي القمع مسلّطا على الحركة الوطنية ،و لكسب ثقة الجزائريين قامت حكومة بيتان بإلغاء مرسوم كريميو (Crémieux) 1870م،و قد حاول أبريال (Abrial) استمالة بعض زعماء الحركة الوطنية لتأييد فيشي من بينهم مصالي لكنه رفض، وقد اعتبرت حكومة فيشي تمرد فرقة الرماة بناحية الحراش يوم 26 جانفي 1941م سببه تحريض من طرف حزب الشعب الجزائري، لذّلك قدمت العديد من أعضائه إلى المحاكمة ممّا أدى إلى الانقسام داخل الحزب، فهناك من رأى ضرورة التعاون مع الألمان مثل محمد بوراس[2]،في حين رفض الحاج مصالي ذلك ،لذلك حكمت عليه بالسجن لمدة 16 سنة .

كذلك تم اضطهاد الشيوعيين ،و قامت بحل حزبهم و اعتقال زعمائه ، و انتشرت الدعاية الألمانية متحدثة عن أمجاد ألمانيا و بطولات هتلر، منوهة بأعمال حكومة فيشي محرضة على دول الحلفاء، و في هذه الفترة تم طرح قضية تقسيم الجزائر إلى ثلاث مناطق (منطقة قسنطينة و تونس تأخذهما ايطاليا ، و وهران تأخذها إسبانيا، والجزائر العاصمة تبقى لفرنسا) [3].

1-جبران مسعود : الحرب العالمية الثانية ، (د ط) ، مؤسسة نوفل للطباعة و النشر ، لبنان ، 1944 م ، ص 105.

2- (1908-1941م)، ولد بمدينة مليانة ،اشتغل بمنجم الزكار ،كما عمل بمطحنة جنوب الحراش في الجزائر العاصمة سنة 1926م،تكون في الحقوق بجامعة الجزائر، أودع القانون الأساسي للكشافة الإسلامية سنة 1935م شارك في المؤتمر الإسلامي المنعقد سنة 1936م.للمزيد انظر: ولد حسين محمد الشريف :عناصر الذاكرة حتي لا أحد ينسى من المنظمة الخاصة 1947م إلى غاية استقلال الجزائر في 5 جويلية 1962م،(د ط) ،دار القصبة للنشر الجزائر،(د س ن)،ص43.

3-محمد شبوب : الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) دراسة سياسية اقتصادية و اجتماعية أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ و الآثار، جامعة وهران 1، الجزائر، 2014-2015م ص ص 113-116.

وعموما كانت الاوضاع العامة خلال فترة حكومة فيشي متدهورة ، فمن الجانب الزراعي كان هناك ضعف في المردود الفلاحي ،إذ لم تعد كمّية الحبوب تلبّي حاجيات السكان الجزائريين[1]، وعم الفقر ،و انتشرت الأوبئة في أوساط الجزائريين مثل (التيفوس) وارتفع عدد الموتى مما استدعى استخدام العربات لنقل الجثث [2]، أمّا من الجانب السّياسي فقد تم حظر كل نشاط سياسي للجزائريين ،كما قامت باضطهاد اليهود [3].

03- نزول الحلفاء 08 نوفمبر 1942م :

عرفت الحركة الوطنية فترة جمود أثناء حكومة فيشي، و ذلك أنّ الجميع كان يترقب نتائج الحرب العالمية الثانية ،التي أدت إلى انتشار و تطوير الوعي السياسي لدى الجزائريين ، كذلك زوال هيبة فرنسا التي لا تقهر بعد هزيمتها على يد ألمانيا و قد لعبت الدعاية الخارجية دورا كبيرا ،و في ظل هذه الظروف تتبع السياسيون هذه التطورات باهتمام كبير محاولين إيجاد الفرصة المناسبة لبعث نشاطهم السياسي .

نزل الحلفاء بالجزائر يوم 08 نوفمبر 1942م، و تم إسقاط حكومة فيشي، و تعيين حكومة جديدة بقيادة الجنرال ديغول (De Gaulle) [4]، و قد حاولت السلطة الجديدة تسوية الأوضاع مع الجزائريين المسلمين دون طرح أي مشروع إصلاحي ، كما سعت إلى

1-عمر بوداود: من حزب الشعب الجزائري الى جبهة التحرير الوطني (مذكرات مناضل)، تر: أحمد بن محمد بكلي (د ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر،2007م، ص20.

2-مصطفى خياطي : الأوبئة و المجاعات في الجزائر ، تر : حضرية يوسفي ، (د ط) ، منشورات ANEP،(د م ن) (د س ن) ، ص ص 114-115 .

3-صالح العقاد: الجزائر المعاصرة، (د ط) ،الرسالة للطبع ،(د م ن)،(د س ن)، ص 44.

4- (1880-1970م)،ولد في مدينة ليل الفرنسية درس في مدرسة سان سير (saint cyr) العسكرية ، وفي سنة 1909 م أمضى عقدا مع الجيش لمدة 7 سنوات ، عمل ملازما أثناء الحرب العالمية الأولى ،أرسل إلى بيروت سنة 1929 م ، و في سنة 1939 عين عقيدا ، أصدر العديد من المشاريع في الجزائر منها أمرية مارس 1944م. للمزيد انظر : رمضان بورغدة : الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول (1958-1962م) سنوات الحسم والخلاص ، ط1،مؤسسة بونة للبحوث و الدراسات ، الجزائر ، 2012م ،ص ص 152 - 164 .

إعادة هيبة فرنسا العالمية ،و الحفاظ على مصالحها في الجزائر ،و بعد تجدد القتال بين دول الحلفاء والمحور دعا دارلان (Darlan) كل مسلمي شمال إفريقيا، بما فيهم الجزائريين للتجنيد في صفوف الجيش الفرنسي ضد دول المحور، وقد طمأنهم في حالة النصر " لن تنسى فرنسا واجباتها اتجاههم و لن تتخلى عنهم "[1]، و بعد هذا الإنزال اعتقد الجزائريين أنّ الحواجز التي كانت تعزلهم عن العالم قد زالت ،وأن وضعا جديدا قد نشأ بعد رحيل حكومة فيشي، وقد اتخذ الحاكم العام بيريتون (peyrouton) بعض الاجراءات استفاد منها الشيوعيين، إذ أصبح حزبهم شرعيا، كما قام بإطلاق سراح مناضلي حزب الشعب الجزائري منهم مصالي الحاج الذي أطلق سراحه سنة 1943م ووضع تحت الإقامة الجبرية، و لم يرخص لحزب الشعب الجزائري ممارسة نشاطه بصورة قانونية، أما الحزب الشيوعي في هذه الأثناء كانت قضيته الرئيسة " الحرب من أجل الخبز " و كان يتجنّب قضيّة التحرير[2]، و في هذه الأثناء تم تقديم رسالة إلى السلطات الفرنسية و الحلفاء من قبل فرحات عباس و زملائه يوم 20 ديسمبر 1942م [3] ،رفضت بحجة أنها لم توجه إلى السلطات الفرنسية وحدها، فأتبعها بأخرى يوم 22 ديسمبر 1942م تحت عنوان " رسالة من ممثلي المسلمين الجزائريين إلى السلطات المسؤولة " وقعت من طرف 24 شخصية وهذه الرسالة تعتبر كمسودة لبيان الشعب الجزائري، و قد

1-عيسى بن قبي : تطور النضال السياسي لدى فرحات عباس من خلال بيان 10فيفري 1943م، مجلة عصور جديدة ، ع10، جامعة وهران ،الجزائر ، جويلية 2014م، ص ص252-253.

2-أحمد مهساس : الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى الى الثورة المسلحة ، تر: الحاج مسعود مسعود محمد عباس ، (د ط) ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2003 م ، ص ص189-193.

3- أحمد صغيري : محاضرات ملتقى مجازر 05 ماي 1945 م في الذاكرة الوطنية ، (د ط) ، وزارة المجاهدين سطيف ، 2009م ، ص17.

تم تغيير عنوانها وجعله كمايلى: " رسالة من ممثلي المسلمين إلى السلطات الفرنسية " [1] و بعد أن رفضت هاتين الرّسالتين ،قام فرحات عباس بتوجيه نصّ إلى السلطات الفرنسية دون أي استجابة، إذ عامل الجنرال جير و (Giraud) [2]البعثة المسلمة التي قدمت له لائحة المطالب في جانفي سنة 1943م باحتقار قائلا: [3]" كفى حديثا عن الإصلاحات أريد جنودا ".

04-بيان الشعب الجزائري 10 فيفري 1943م :

بعد تزايد النشاط التحرري في الوطن العربي من جهة ،و الحركة الوطنية الجزائرية من جهة ثانية ، قام فرحات عباس ،و زملائه بإصدار بيان مشترك يوم 10 فيفري 1943م تضمن مطالب مستعجلة ،و مطالب استقلالية مؤجلة[4]،و هذا بمبادرة من بعض الشخصيات الوطنية ،وأغلبهم من المنتخبين برئاسة فرحات عباس ،حيث دعا إلى عقد اجتماع سري في بيت أحمد بومنجل[5] بالجزائر العاصمة، تمت فيه مناقشة الخطوط العريضة للبيان الذّي سيتم عرضه على السّلطات الفرنسية بالنيابة عن كافة الشعب الجزائري، وهذا نتيجة لتطور الوعي السياسي، وقد تم تكليف فرحات بصياغة الوثيقة نيابة

1-عز الدين معزة ، المرجع السابق ، ص ص 159 – 160.

2-(Henri Giraud) جنرال فرنسي ،تعاون مع الامريكان والانجليز ،كان معاديا للجنرال ديغول، ثم عاد وتعاون معه في اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني سنة 1943م ،ترأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية سنة 1945م. للمزيد انظر: عبد الفتاح أبو عيشة: موسوعة القادة السياسيين "عرب وأجانب "،(د ط)،دار أسامة للنشر والتوزيع ،(د م ن) (دس ن)، ص ص 128-129.

3-أحمد مهساس ، مرجع سابق ، ص 193.

4-عبد الواحد بوجابر :الجانب العسكري للثوة الجزائرية (المنطقة الخامسة) الولاية الأولى التاريخية ، (د ط)،(د م ن) (د س ن) ، ص 35.

5- (1906-1984م)، ولد في تيزي وزوو، مارس مهنة المحاماة (1943-1944م)،من المسيرين لأحباب البيان والحرية ،شارك فرحات عباس في تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ،جلس في مفاوضات افيان الأولى ولغران. للمزيد انظر: عبد الله مقلاتي : موسوعة اعلام وابطال الثورة الجزائرية ، ك 5،(د ط) ،وزارة الثقافة ، الجزائر (د م ن) ،ص ص 123-124.

عن سكان عمالة قسنطينة، وشخصيتان بالنيابة عن عمالتي الجزائر ووهران ، تمت صياغة مسودة البيان يوم07 فيفري 1943م[1] بحضور الدكتور تامزالى، وغريس أحمد وقاضي عبد القادر (مستشار عام و رئيس جمعية الفلاحة)، وابن جلول، و فرحات عباس، و محمد الهادي جمان (رئيس جمعية الطلبة)، و الدكتور سعدان(مستشار عام) كذلك من بين الشخصيات المشاركة في صياغته الدكتور محمد الامين دباغين[2]،والشيخ العربي التّبسي[3]، و توفيق المدني[4]، و قد قام فرحات بتحريره بعد عودته إلى سطيف[5] بعد أن جاب كل أنحاء الجزائر لجمع توقيعات المستشارين العامين ،و البلديين ،والمندوبين الماليين [6].

1-عمار بلخوجة ، المرجع السابق ، ص 169

2-ولد سنة 1917م بشرشال من عائلة مترفة ،مارس مهنة الطب ، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، ثم في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، عين عضو دائم في المجلس الوطني للثورة الجزائرية و اشتغل منصب ويزر الخارجية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للمزيد انظر : Acheur cherfi : la classe politique algerienne de 1900 à nos jours ,éd, casbah ,alger,2011,p57.

3-هو الشيخ العربي التبسي بن بلقاسم بن مبارك بن فرحات ، ولد سنة 1895م ، بناحية أسطح جنوب غرب تبسة في بيت علم ودين ،ختم القران و سنه 15 سنة ، درس بجامع الزيتونة لمدة 7 سنوات ،ثم انتقل إلى مصر .للمزيد انظر: خالد أقيس: الشيخ العربي التبسي الرئيس الثالث لجمعية العلماء المسلمين ،ط1،دار الألمعية للنشر والتوزيع ،الجزائر 2012م،ص ص13-17.

4-(1899-1983م) ،هو أحمد توفيق بن أحمد بن محمد المدني ولد في تونس من أبوين جزائريين اعتقل أثناء الحرب العالمية الأولى كان كثير النشاط في المجال الفكري و الثقافي ، انخرط في الحزب الدستوري التونسي سنة 1920 م. للمزيد انظر : عبد القادر خليفي: أحمد توفيق المدني و دوره في الحياة السياسية و الثقافية بتونس و الجزائر (1899 – 1983 م) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ و الاثار جامعة منتوري- قسنطينة -، الجزائر ، 2006 – 2007 م ، ص ص 48 – 60.

5-اسعد الهلالي : المواقف السياسية للشيخ محمد خير الدين (المؤتمر الإسلامي الجزائري1936م وبيان الشعب الجزائري 1943م)،مجلة الحكمة للدراسات التاريخية ،ع20،مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، السداسي الأول 2013م،ص302.

6-بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954م ، تر: مسعود حاج مسعود ، ط2 ،دار الشاطبية للنشر و التوزيع الجزائر ، 2012م ، ص129.

04-أ- مطالبه :

تضمن العديد من المطالب أهمها:

- إدانة الاستعمار و الغائه .
- تطبيق حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها سواء كانت بلدان صغيرة أو كبيرة .
- تخصيص دستور للجزائر يتضمن :

-الحرية و المساواة المطلقة دون أي تمييز عرقي أو ديني.

-إلغاء الملكية الإقطاعية عبر مشروع زراعي كبير و إقرار حق الرفاهية .

-الاعتراف برسمية اللغة العربية مثل اللغة الفرنسية[1].

-إجبارية و مجانية التعليم لأطفال الجنسين.

-حرية المعتقد و فصل الدين عن الدولة.

- المشاركة الفعلية للمسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم .
- إطلاق سراح جميع المحكوم عليهم و المعتقلين السياسيين أي كان الحزب الذين ينتمون اليه[2].

04-ب- تحليل مضمونه:

أعتبر البيان وثيقة ايديولوجية سياسية فريدة في حوليات تاريخ الجزائر الحديث

1- بسام العسلي : نهج الثورة الجزائرية (الصراع السياسي) ، ط2 ، دار النفائس ، بيروت ، 1986م ، ص ص 204-205.

2-محفوظ قداش : تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939-1951م) ، تر : أحمد بن البار، ج2، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2008م ، ص ص 856-857.

حاكمت هذه الوثيقة الاستعمار، نلمس في تحليل مجمل ما كتبه فرحات و موقعو البيان نبرة حادة في عدم العودة إلى الوراء ، كما أنها تكشف عن الوعي الكبير لحقيقة الوطن ونظام الحكم، ولقد عبر الأسلوب الذي كتب به البيان ،و نوعية التحليل على مستوى الوعي والفكر، فالبيان كرس مرحلة جديدة لخوض صراع بين طرف كان يريد أن يظهر الحقائق أمام الرأي العالمي و المحلي، كما ورد في البيان تطلع الشعوب إلى الحرية وقدم

التجربة التركية كمثال عن ذلك، كما طرحت هذه الوثيقة مسألة الاندماج السياسي والثقافي و اعتبرت أنها مجرب سراب و أسطورة ، و لقد تجاوز الروح الحزبية باعتباره أرضية لجميع المناضلين الجزائريين باختلاف تشكيلاتهم، و تمسك فرحات عباس بنظام الدولة ومؤسساتها ،ولم يفكر إطلاقا في وضع الجزائر خارج إطار الدولة، و قد استعمل في البيان لفظ البربر والعرب بدلا من المسلمين، و ذلك لتأكيد البعد العربي والبربري للمسألة الجزائرية، كما تطرق إلى عدم جدوى مفهوم الإصلاحات السياسية [1]،ومثل همزة وصل ثابتة بين طموحات التيارات الوطنية، ويمكن القول أنه جسد أهم مبادئ الديمقراطية[2].

04-ج- ردود الفعل على البيان :

لقد تم قبول البيان الذي قدم إلى حزب الشعب الجزائري ،و جمعية العلماء المسلمين دون أي تعديل[3]،وبعد تقديمه إلى الحاكم العام بريتون في 31 مارس1943م تعهد بالنظر

1-نور الدين ثينيو : إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية ، ط1 ، المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسيات بيروت ، 2015 م، ص ص 451-459.

2-إبراهيم لونيسي: مفهوم الديمقراطية في ادبيات الحركة الوطنية الجزائرية قبل 1954م ، مجلة المصادر ، ع11(عدد خاص للمقاومة و الحركة الوطنية) ، م و ب ح و ث أ ن 1954م ، الجزائر ، السداسي الأول 2005م ،ص 152.

3-محفوظ قداش ، المرجع السابق ، ص 859.

في مطالبه[1]،وقرر إنشاء لجنة لدراسة شؤون الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية [2]،وتمت مطالبة أصحاب البيان بإعادة صياغته، وحصره في مطالب داخلية، مما اضطر فرحات وزملاءه لإصدار نسخة ثانية سميت بالملحق(ملحق البيان) وجه إلى السلطات الفرنسية يوم 12 جوان 1943م كان أقل حدة من النسخة الأولى، و أخيرا خلص البيان إلى ما يلي " من أجل وضع حد لجميع ما يروج الآن فإن المندوبين الماليين عربا وبربرا يطالبون بإقرار حرمة الاقليم الجزائري، و وحدته والاعتراف بالحكم الذاتي السياسي للجزائر "[3] رفضته لجنة فرنسا الحرة [4] بقيادة الجنرال ديغول ومساعده كاترو [5] (Catrou) [6].

المبحث الثاني : الطرح الديغولى أمرية 07 مارس 1944 م :

01-مجيئ ديغول إلى الجزائر :

حل ديغول بالجزائر العاصمة يوم 30 ماي 1943م[7]، وبعد هذا التاريخ بثلاثة أشهر قام بإصدار مرسوم 06 أوت 1943م تضمن ما يلي :

1-مومن العمري : الحركة الثورية في الجزائر (من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني) ، (د ط) ، دار الطيعة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2003م ، ص175.

2-عمار بلخوجة ، المرجع السابق ، ص 171.

3-نور الدين ثينيو ، المرجع السابق ،ص ص471-474.

4-لجنة التحرير الوطني الفرنسية ، اتخذت من الجزائر العاصمة مقرا لها ، تألفت اللجنة في 03 جوان 1943 م من رئيس و خمسة أعضاء. للمزيد انظر : دروزيل ، ج ب : التاريخ الدبلوماسي (تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم) ، تر : نور الدين حاطوم ، ط2 ، دار الفكر ، سوريا ، 1978م ، ص56.

5-حاكم عام للجزائر ولد في سعيدة في الغرب الجزائري و كان خبيرا بشؤون الجزائر ، تقلد عدة مناصب في سوريا والمغرب ، اشتهر بالليبيرالية. للمزيد أنظر : أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج3 ، مرجع سابق ، ص ص 213-214.

6-يحى بوعزيز : موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب ، ج2، (د ط) ، دار الهدى ، الجزائر ،2009م ص327.

7-شارل روبير أجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، مرجع سابق ، ص915.

- دخول بعض المسلمين الجزائريين في الوظائف العامة و التجنس.
- توسيع التعليم الأهلي الابتدائي العام و الخاص.
- تخفيض أسعار بعض السلع.

و يتضح أن هذه الإصلاحات جاءت بعيدة كل البعد عن مطالب البيان ،و ملحقه وهي إصلاحات شكلية لا ترضي طموحات الجزائريين [1].

و في يوم 22 سبتمبر 1843 م عقدت اللجان المالية دورة غير عادية حظرها فرحات عباس، و ممثلو المسلمين في اللجان، و بعد دخول كاترو، انسحب فرحات وزملاءه هذا ما أزعج كاترو، فقام بوضع فرحات عباس تحت الإقامة الجبرية بتهمة العصيان المدني، و في ظل هذا الجور المتوتر أعلن الجنرال ديغول في خطاب سنة 1943 م بساحة لابراش عن جملة من الإصلاحات التي سيتم تجسيدها فيما بعد من خلال الأمر الذي سيصدر في 7مارس 1944م.

02-صدور أمرية 7 مارس 1944م:

2-أ- تعريفها :

هي عبارة عن مجموعة من القرارات ،أصدرت من طرف اللجنة التي شكلها ديغول في 14 ديسمبر 1943م[2]، لصالح الجزائريين ،و وقعها يوم 7 مارس 1944م لمصالح الجنسية الفرنسية ، تقرر بموجبها منح الجنسية إلى60 ألف جزائري مسلم [3].

1-محمد شبوب ، المرجع السابق ، ص ص 170-171.
2-جمال خرشي ، المرجع السابق ، ص ص 431 – 432.
3-حاج حفصي محمد : من ذكريات الكفاح (مذكرات مجاهد) ، (د ط) ، فيسيرا للنشر ، برج البحري ، 2010م ص28.

2-ب- محتوى الأمرية :(وهي مدرجة في الملحق رقم 05).

تضمنت ما يلي :

المادة01: تمتع الجزائريين بكامل حقوقهم، وعليهم نفس الواجبات التي تطبق على الفرنسين، و فتح كل الوظائف المدنية و العسكرية للشعب الجزائري [1].

المادة02: يطبق القانون دون تمييز بين الجزائريين، و الفرنسيين مع إلغاء القوانين المطبقة على الجزائريين[2].

المادة03: تمتع الأصناف التالية بالجنسية الفرنسية، و سيسجلون في هيئة انتخابات الفرنسيين (قدماء المحاربين في الجيش الفرنسي، والحاصلين على شهادة من مدرسة فرنسية معترف بها، والموظفون المدنيون من طرف الدولة أو الولاية أو البلدية ،و أعضاء الغرفة الفلاحية، والباشا آغوات و القواد ،و الموظفون في المجالس المالية أو الاستشارية أو البلدية ، حاملو أوسمة الشّرف أو القلادات الرسمية) [3].

المادة04: كل الذكور الجزائريون الذين يبلغون من العمر 21 سنة أو أكثر، الحق في الاستفادة من قانون3-6 فيفري1919م،فيما يتعلق بالتمثيل في المجالس المحلية(حق الانتخاب)، وذلك شريطة أن لا يزيد تمثيلهم على نسبة 2 إلى 5 من العدد الاجمالي لأعضاء هذه المجالس[4].

1-حميد عبد القادر ، المرجع السابق ، ص99 .

2-أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج3 ، مرجع سابق ، ص219 .

3-محمد سكال : باسم الحضارة (جرائم حرب ضد الانسانية ارتكبت في الجزائر من (1830-1962م) ، (د ط) ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2015م ، ص 87.

4-أبوالقاسم سعد الله، الحركة الوطنية ،ج3،مرجع سابق،ص220.

المادة05: لكل الفرنسيين الحق في الترشح للمجالس الجزائرية مهما كانت الهيئة التي ينتمون إليها [1].

المادة06: بقاء القوانين الخاصة بسكان واد ميزاب، والمناطق المعروفة سارية المفعول.

المادة07: سوف تحدد تدابير لتطبيق هذه الأمرية .

المادة08: سيتم نشر الأمرية في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية ، و سيتم إدراجها في الجريدة الرسمية في الجزائر بصفة قانون الجزائر 7 مارس 1944م[2]،كما نظرت لجنة الستة عشر في الإصلاحات السياسية للمسلمين في بعض الحالات الاجتماعية من ذلك دراسة الأوضاع المعاشية في المدن، و القرى للجزائريين، و الأحوال الصحية والمساعدات الطبية، وتطبيق نظام الضمان الاجتماعي على العمال الجزائريين، و العناية بالصناعة التقليدية الأهلية ، وتعميم التعليم على أطفال الأهالي ،و الحياة الريفية [3].

2-ج- تحليل مضمون الأمرية :

عند قراءة العنوان" أمرية 7 مارس 1944م" قراءة متأنية نلاحظ أنّه لم يتم ذكر مصطلح قانون، أو مشروع و هذا إن دل على شيء إنّما يدل على أنها طرحت في وقت عاجل فرضته الظروف المتأزمة ،ولم تتم دراستها بعمق لذلك فهي لا ترقى لمستوى القانون، كما أن معظم مقترحاتها ذات طابع سياسي مثل (منح الجنسية دون التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، و إلغاء القوانين الاستثنائية، الترشح للانتخابات، والمساواة في الحقوق و الواجبات) [4].

1-محفوظ قداش ، المرجع السابق ، ص 867.
2-محمد شبوب ، المرجع السابق ، ص 185 .
3-أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية،ج3 ، مرجع سابق ، ص221.
4-محمد شبوب ، المرجع السابق ، ص 185 .

لم تركز على الجانب الاقتصادي ،و الاجتماعي، و الثقافي بصورة كبيرة ،وهذا يدل على أن ديغول كان هدفه الجانب السياسي لتضييق الخناق على الحركة الوطنية الجزائرية، وبذلك يكون قد تجاهل مطالب بيان 10 فيفري 1943م[1]، و قد أصدر هذا الأمر لمباغتة زعماء الحركة الوطنية من جهة ،وشغل الشعب الجزائري من جهة أخرى ليتخلى عن قضيته الوطنية ،و يخضع للإدارة الاستعمارية ، أما إذا قرأنا المادة الثالثة قراءة دقيقة فنلاحظ أن هناك تناقض في الطرح فكيف لشباب في مقتبل العمر 21 سنة يكونوا ضباط قدماء ،وأصحاب شهادات عليا، كذلك منح الجنسية لأصحاب أوسمة العمل في المجالس العمالية المشكلة بانتظام بعد 3 سنوات على الأقل من ممارسة وظيفتهم حق التسجيل في القوائم الانتخابية مع العلم أن الجزائريين قد طردوا من وظائفهم في لفترة الممتدة بين (1940م-1944م)، أما بالنسبة للمادة 4 فهي تحتوي على شقين الأول: ينص على أنه يمكن لباقي الجزائريين الحصول على حق المواطنة الفرنسية، و أن المجلس الوطني التأسيسي فيما بعد سيحدد شروط الاستفادة منها ،و طبيعتها دون ذكر هذه الشروط ،لذلك يمكن القول أنها جاءت لإرضاء الجزائريين المتبقين ، أما شقها الثاني فقد تضمن شروط تعجيزية للحصول على المواطنة الفرنسية ،و تعتبر المادة الخامسة إجحاف في حق الجزائريين لأنها تدعوا الفرنسيين للإشراف على كل ما يقوم به الجزائريين أما فيما يخص المادة السادسة التي تحدثت عن سكان وادي ميزاب، حيث تم إلغاء القوانين التعسفية المطبقة في حقهم، و ذلك لإرضاء سكانها و تفادي أي شغب ممكن أن يصدر منهم ،كما أكدت المادة السابعة أن هذه الأمرية ستتبع بمرسوم فيما بعد[2].

1-Ferhat Abbas : la nuit coloniale , ministére de la culture,2009,p151.

2-أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج3 ، مرجع سابق ، ص275.

04- موقف الحركة الوطنية من أمرية 7 مارس 1944م.

تباينت آراء و مواقف زعماء الحركة الوطنية الجزائرية بين مؤيد و معارض .

4-أ- المواقف المعارضة :

لقد كانت أمرية 7 مارس 1944م بعيدة كل البعد عن مطالب الشعب الجزائري وهي تهدف لدمج الجزائر في المنظومة الفرنسية ،و هذا عكس رغبة الجزائريين الذين طالبوا بتطبيق حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، والمشاركة الفعلية في حكومة بلادهم [1]، ففي الوقت الذي كان يتطلع فيه الشعب الجزائري إلى التحرر الوطني من خلال البيان الذي شمل جميع الشعوب المضطهدة جاءت الأمرية لاستفزاز زعماء الحركة الوطنية الجزائرية لأنها نصت على إبقاء السياسة الاسّتعمارية في الجزائر[2]، لذلك فقد تجند لها كل الوطنيين رغم اختلاف توجهاتهم و نددوا بها لأنها تسيئ إلى الدين الإسلامي و جاءت كمحاولة لفرض الفرنسة [3]، و قد رفضها فرحات عباس، و قدم تصريحا بهذا الخصوص حيث قال:[4]" أنها لم تأتي بفائدة للجزائريين فكل ما جاء به ديغول هو إعادة إحياء مشروع بلوم فيوليت الذي جاء ليخدم مصالح الإدارة الاستعمارية لا غير ".

كذلك جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قابلتها بالرفض لما تنطوي عليه من دسائس ولأنها وسيلة للإدماج،[5] أما حزب الشعب الجزائري فلم يوليها أي اهتمام، و رفضها، وقام بالدعوة إلى التعاون بين أعضاء الحزب، و الأحزاب الأخرى لإقامة برلمان جزائري بدلا

1-حميد عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 98.

2-محمد الطيب العلوي ، المرجع السابق ، ص150.

3-عبد الرحمان مزيان شريف : حرب الجزائر في فرنسا (موريبيان جيش الحفاء) ،(د ط) ، دار الحكمة للنشر الجزائر، 2012،ص 41.

4-عز الدين معزة ، المرجع السابق ، ص 205 .

5-عبد الغفور شريف: موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الثورة التحريرية من خلال جريدة البصائر (1954-1956م)دراسة وصفية تحليلية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، قسم علوم الإعلام والاتصال ،جامعة الجزائر 3، الجزائر ،2010-2011م،ص140.

من المجلس المالي، حيث تم تأسيس حركة أحباب البيان والحرية في 14 مارس 1944م [1].

4-ب-المواقف المؤيدة للأمرية :

لقد تم قبولها من طرف الحزب الشيوعي باسم أمينه العام عمار آوزقان[2]،حيث اعتبرها منعرجا حاسما لتغيير اوضاع الجزائريين، وذلك من خلال فتح المناصب الإدارية للمسلمين، وتعديل نظام القادة وإدارة البلديات، ومنح الحق في التصويت لكافة المسلمين غير المواطنين، وللرد عن حركة أحباب البيان والحرية قاموا بتأسيس حركة أصدقاء الديمقراطية[3]، كذلك من المؤيدين لإصلاحات 7مارس 1944م نجد ابن جلول، والمنتخبين الذين خانوا أحباب البيان والحرية ،وتشكروا اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني على هذه الاجراءات المتخذة [4].

04-ج- رد فعل المستو طنين :

لقد قابل المعمرين أمرية 7مارس 1944م بالرفض التام معتبرين أن هذه الاجراءات المتساهلة مع الجزائريين قد تدفع بهم إلى حزم أمتعتهم، كما اعتبروا أنها غير قابلة للتطبيق، لأنها مجرد برنامج نظري بعيد عن الواقع، وأنها سابقة لأوانها، فتحركوا بسرعة

1-عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر، مرجع سابق ، ص ص 307-308.

2- (1910-1981م) ، ولد بالجزائر العاصمة ، قبائلي الأصل ،أسس فرعا نقابيا بمصالح البريد 1927 م، ثم انخرط في حركة الشبان الشيوعيين ليصبح أمينا للحزب، أحد مؤسسي الحزب الشيوعي الجزائري ، شارك في المؤتمر الإسلامي 1936 م ، ابتعد عن (ح ش ج) سنة 1955 م ، و انخرط في جبهة التحرير الوطني ، شارك في مؤتمر الصومام اعتقل سنة 1958م. للمزيد انظر : محمد شريف ولد حسين : من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال (1830- 1962 م) ، (د ط) ، دار القصبة ، الجزائر ، 2010 م، ص ص 46- 47 .

3-عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر، مرجع سابق ، ص ص 307-308.

4-شارل روبير أجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، مرجع سابق ، ص 926 .

لإفشالها مستغلين نفوذهم في الأجهزة الأمنية[1].

4-د-مواقف بعض الفرنسية ذو أصول جزائرية :

رأى جون الموهوب عمروش(JOEON EL MOUHOUB AMROUCHE) أن خطاب ديغول وأمريته ليستا مثاليين، إلا أنها ترضي المسلمين لأنها لم تجبرهم على التخلي عن الأحوال الشخصية ،وهي ترسخ مساواة كل الجزائريين أمام القانون الفرنسي كما سجلت مصادر فرنسية أخرى، موقف الجزائريين الرافض لهذه الإصلاحات حيث أن الجنرال كاترو لمس لدى الوطنيين الجزائريين رفض للأمرية لأنها غير كافية مؤكد أنهم يطالبون بضرورة تحقيق كافة حقوقهم السياسية ،كذلك أقرت غولدز يغر(Goldziger) أن سلطة ديغول لا تريد تلبية مطالب الجزائريين وأن همّها الأول الاعتراف بفرنسا كقوة عظمة وصدّ الباب في وجه النخبة .

05-تقييم الإصلاحات (أمرية 7مارس1944م):

لقد تم تمجيدها من قبل بن يامين ستورا (Ben Yamine Stora) معتبرا أن أمرية 7مارس 1944م إنجاز عظيم قدمه ديغول للشعب الجزائري ، فقد فتح مجال الوظائف[2] المدنية والعسكرية أمام المسلمين، كما أنّه ضاعف تمثيل الجمعيات المحلية، أما غولدزيغر فتعتقد أنها محاولة من قبل الحاكم العام لاستئصال مطالب الحركة الوطنية وأنّها إصلاحات شكلية حاول من خلالها ترضية الأهالي ،ولتحظى بقبول فرنسي جزائري

1-لزهر بديدة : الحركة الديغولية في الجزائر(1940- 1945 م) من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2009- 2010م ، ص ص219-220.

2- أحمد مسعود سيد علي : إرهاصات النشاط الثوري في نضال الحركة الوطنية الجزائرية (1919- 1945 م) منشورات مؤسسة الإمام عبد الحميد بن باديس ،ملتقي جامعة محمد بوضياف -المسيلة-،الجزائر ،1 مارس2016م ص129.

أمّا هنري علاق فرأى أنّه يجب على ديغول القيام بإصلاحات لتفادي ظهور المشاكل والحفاظ على الامبراطورية الفرنسية ،وضمان ديمومة السياسة الفرنسية في العملات الجزائرية الثلاث.[1]

المبحث الثالث : القانون التنظيمي للجزائر20 سبتمبر 1947 م .

01-الحركة الوطنية الجزائرية بعد مجازر 8 ماي 1945م:

1-أ- أحداث 8 ماي 1945م و انعكاساتها:

تعتبر أحداث 8 ماي 1945م من أبرز الموضوعات التي كانت تستقطب اهتمام الباحثين ذلك لاختلاف الآراء ،و الطروحات حولها ،و تبادل الطرفين الجزائري و الفرنسي الاتهامات في سبب حدوثها[2]، فقد اعتبرها الجزائريين عملية إبادة ضد شعب أعزل وسموها بالمجازر لكثرة أرواح الأبرياء التي حصدتها، أما الفرنسيون فقد سموها بالعصيان المدني لذلك وجب القضاء عليها لإعادة النظام داخل الجزائر من جهة ،و الحفاظ على هيبة و مكانة فرنسا الداخلية و الخارجية من جهة أخرى[3]، وأثناء احتفال فرنسا بنصر الحلفاء طلب الجزائريين ترخيص للقيام بمظاهرات، قدمت الإدارة الفرنسية ترخيص شريطة أن لا ترفع الأعلام و اللافتات [4]، و بعد أن ضحى أبناء الجزائر بأرواحهم من أجل تحرير فرنسا لم يحصلوا سوى على مجزرة رهيبة قدمتها فرنسا الاستعمارية، أكدت من

1- أحمد مسعود سيد علي، المرجع السابق ،ص129.

2- يوسف مناصرية : دراسات و أبحاث في المقاومة و الحركة الوطنية الجزائري (1930-1954م)، دار هومة الجزائر، 2014م، ص 203.

3-أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج 3، مرجع سابق، ص 236.

4-أبو القاسم سعد الله: أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج 4، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996 م، ص 100.

خلالها أن الطريق غير مفروشة بالورود، و لعل من أهم أسبابها صدى الدعاية التي أطلقها الحلفاء إبان الحرب العالمية الثانية على الشعب الجزائري، و كذلك الاجتماع التأسيسي للجامعة العربية، والاعداد لعقد مؤتمر سان فرانسيسكو1945م، و مبدأ تقرير مصير الشعوب، كما أنّ الشّعب الجزائري أدرك حقيقة سياسة فرنسا من خلال المشاريع السابقة أمرية 7 مارس 1944م [1]، كما أن لنضج و تلاحم الحركة الوطنية الأثر البالغ في زيادة وعي الشعب الجزائري [2].

ومع حلول 1 ماي 1945م، بدأت المظاهرات التي نظمها حزب الشعب المنحل سقط فيها العديد من القتلى و الجرحى، وأتبعت بحملة اعتقال واسعة [3].

و في يوم 8 ماي 1945م، عمت مظاهرات كل أنحاء الجزائر تحمل لافتات تندد بالاستعمار، و تطالب بالاستقلال التام ،و الانفصال عن فرنسا ،و اطلاق سراح مصالي الحاج في كل من سعيدة، و سطيف...[4]، و كان يحمل عضو من أعضاء الكشافة الإسلامية العلم الجزائري، و بعد قيام القوات الفرنسية بقتله، قام برفعه واحد، وبعدها حملته امرأة و ذهبت به إلى و جهة مجهولة حتى لا يتخذ ذريعة للتنكيل بالمتظاهرين[5] وانقسمت المظاهرات إلى قسمين و اشتبك المتظاهرين مع فرنسا، و تم اطلاق النار على الجزائريين، وحتى على الفرنسيين المعروفين بمواقفهم العادلة إزاء المطالب الشرعية للجزائريين ،و تم إعلان حالة الطوارئ في كل من سطيف، وبجاية، وقالمة و ما جاورها

1-أزغيدي محمد لحسن : مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية (1956- 1962 م) ، (د ط) دار هومة للطبع و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 م ، ص ص 117 -119.

2-محمد الشريف عباس: من وحي نوفمبر (مداخلات و خطب)، (د ط)، دار الفجر، (د م ن)، 2005م، ص161.

3-أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي (1830- 1945م)، ج 6، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1998م ص 334.

4-يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص 113.

5-تابليت عمر: مذكرات الضابط سالم جيليانو ، ط 1، دار الألمعية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2012م، ص 28.

و تّم تقرير الأحكام العرفية في كامل الجزائر ،و تم منع المواطنين من الخروج إلا بإذن خاص، ووزعت السلاح على الأوروبيين ،كما أصدرت بيان حملت مسؤولية ما قامت به للوطنيين الجزائريين.

أما عدد الضحايا التي شهدتها أحداث 8 ماي 1945م حسب السلطات الفرنسية هو خمسة عشر ألف أو عشرين ألف [1]، لكن العدد الحقيقي لمجازر 8 ماي 1945م التي قام بها المجرم الجنرال دوفال (Général Dauval)، في كل من سطيف، و قالمة، وخراطة فهو 45 ألف شهيد جزائري، كما تم قصف القرى، و المداشر[2] ، كل هذا لم يضعف من عزيمة الشعب الجزائري، بل بقي مجندا في سبيل انتصار مطامحه الوطنية، وقد كانت بمثابة بداية لنهاية الوجود الاستعماري ،و إشارة للإعداد لثورة 1 نوفمبر 1954م[3].

02-إعادة بناء الحركة الوطنية بعد 1945م:

بعد صدور قرار العفو الشامل في 16 مارس 1946 م ،و الافراج عن الزعماء السياسيين، أعادوا هؤلاء بناء أحزابهم بأسماء جديدة:

حزب أحباب البيان و الحرية 14 مارس 1944م، ظهر تحت اسم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) في 17 أفريل 1946 م، بقيادة فرحات عباس طالب بالاستقلال الذاتي دون قطع الصلة مع فرنسا ، أما حزب الشعب (p p A) [4]

1-أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص ص 19-21.

2-سعدي بزيان: جرائم فرنسا في الجزائر من الجنيرال بوجو إلى الجنيرال أوساريس، (د ط)، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2005م، ص 25 .

3-آمال شلي: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1956م) ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث المعاصر، قسم التاريخ، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006م، ص 289.

4-عزيز خيثر : قضايا في الحركة الوطنية، (د ط)، دار الحياة العلمية، الجزائر، (د س ن)، ص ص 25-26.

المؤسس سنة 1937م، فقد أصبح يسمى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD)، تأسس في 2 نوفمبر 1946م، بزعامة مصالي الحاج حافظ الحزب على مطلبه المتمثل في الاستقلال، أما جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فقد واصلت نشاطها بزعامة البشير الإبراهيمي بعد وفاة الشيخ ابن باديس متمسكة بثلاثيتها، كذلك الحزب الشيوعي (PCA) ظهر تحت اسم أحباب الحرية و الديمقراطية بزعامة عمار أزقان.[1]

وقد تقدم فرحات عباس يوم 9 أوت 1946 م، إلى المجلس الفرنسي بمشروع إصلاحي تضمن منح الجزائر دستور اقترح فيه إنشاء جمهورية جزائرية كتجسيد أفضل لفكرة علاقة فرنسا بمستعمراتها القديمة [2]، تم رفضه من طرف النواب الفرنسيين[3]، و أقروا مكانه دستورا جديدا في 27 أكتوبر 1946م تجاهل وجود مجموعة إقليم مثلما جاء في المادة الخامسة منه" الجمهورية الفرنسية واحدة لا تتجزّأ" [4]، و لقد قامت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بتأسيس المنظمة الخاصة[5]في 15 فيفري 1947 م، والتي مثلت الجناح العسكري للحزب[6].

1- عزيز خيثر ،المرجع السابق، ص 27.

2- عبد المجيد بن خروبى: ميلاد الجمهورية الجزائرية و الاعتراف بها، (د ط)، موفد للنشر، 2010 م، ص 22.

3- عمار أزقان: الجهاد الفضل (كلمة حق عند سلطان حائز) ، (د ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005 م، ص 84.

4- عزيز خيثر، المرجع السابق، ص 23.

5- تأسست بعد عقد حركة الانتصار للحريات الديمقراطية مؤتمرها الأول ببلكور في 15 فيفري 1947م، و ضع على رأسها محمد بلوزداد، كانت مهمة هذه المنظمة التحضير السري للعمل المسلح، بلغ عدد اعضائها أكثر من 1500 عضو، كانت تعمل هذه المنظمة في سرية تامة إلى أن أكتشف أمرها في مارس 1950م. للمزيد انظر: مصطفي سعداوي: المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر ، (د ط) ،وزارة المجاهدين ،الجزائر ،2009م ،ص ص 71-78.

6- عزيز خيثر، المرجع السابق، ص 23.

03-القانون الأساسي للجزائر سبتمبر 1947 م:

01-تعريفه:

صدر وفق للقانون رقم 47/1853[1]، و هو عبارة عن وثيقة مستمدة من مشروع أعدته حكومة Bidault في سبتمبر من خلال فيار (Viard) و لم يقدم للمناقشة [2]، إلى غاية 27 أوت 1947م، حيث تم التصويت على قبول هذا القانون بـ 332 صوت مقابل 92 رافض له، و امتنع 184 عضو عن التصويت.[3]

عرف المشروع الحكومي باسم (La Statut L'Algérie)(وهو مدرج في الملحق رقم 06)،أي قانون الجزائر التنظيمي، و له عّدة تسميات أخرى منها دستور الجزائر، القانون الأساسي، قانون الجزائر....، و يمكن القول أن هذه الوثيقة لم تمكن الجزائر من الخروج من الأزمة السياسية، و امتصاص غضب النوّاب الجزائريين، و قد جمعت و لخّصت محتويات المراسيم ،و القوانين، و الأمريات الاستعمارية منذ بداية الاحتلال، وقعه الرئيس الفرنسي فانسان أوريول (Phansan Aurial) في 20 سبتمبر 1947م، يشمل 8 أبواب و 60 مادة، يهدف إلى فصل النّخبة عن الشعب، و إبقاء الجزائر تابعة إلى فرنسا[4]،تم وضعه من طرف النّواب الشيوعيين الجزائريين: حماد عبد الرحمن الشريف، و أليس سيبوريتيش، ومختاري محمد ،و بيار فابي[5].

1- رابح بلعيد: حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، ع 5، منشورات جامعة باتنة، جوان 1996م، ص 227.

2-محمدالعربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر ،ج1،(د ط)،منشورات اتحاد الكتاب العرب ،دمشق،1999م،ص117.

3-يحي بوعزيز، موضوعات و قضايا، مرجع سابق، ص 386.

4-محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 117.

5-يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 6.

02-أسباب صدوره:

لقد تعددت الأسباب التي أدت إلى ظهور قانون الجزائر ،و لعل من أهمها ما يلي:

- محاولة فرنسا امتصاص غضب الجزائريين بعد مجازر 8 ماي 1945م.

- معاناة الشعب الجزائري، و انتشار الفقر في الأرياف مقابل ارتفاع مستوى معيشة الكولون لذلك حاولت فرنسا تحقيق المساواة بين الطبقتين[1].

- تزايد نشاط الحركة الوطنية و تقاربها.

- تنامي الوعي الوطني، و السياسي لدى الشعب الجزائري.

- عدم ملائمة التطور السياسي الإداري في تلك المرحلة مع طموحات الجزائريين.

- إيجاد الطريقة المثلى لاشتراك الجزائريين في جزء من المسؤوليات السياسية، و الإدارية دون إثارة غضب المعمرين الأوروبيين[2].

- الصعوبات التي واجهتها فرنسا في تونس والمغرب، والمشاكل السياسية الداخلية والتدهور السياسي جراء الحرب في الهند الصينية.

- ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي، و ذلك لاستغلال ثروات الجزائر بصورة شرعية.[3]

1-سعد طاعة: دور النواب السياسيين في الحياة السياسية في الجزائر(1947-1956م) ، ط1، دار الكوكب الجزائر،2012 م، ص 51.

2-الطاهر بن خرف الله: الوسيط في الدراسات الجامعية، ج4، (د ط)، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2003م ص ص 19-20.

3-عبد الحميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية، (د ط)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، م ص ص 346-347.

03- محتواه (بنوده): احتوى على 12 فصل، و 60 مادة :

الفصل الأول: في النظام السياسي

المادة01: الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، تشكل مجموعة عمالات تتمتع بالشخصية المدنية و الاستقلال المالي و نظام خاص.

المادة02: قبول الجزائر بصفة قطر مشترك في دائرة الاتحاد الفرنسي.

المادة03: اعتبار الجزائر عضوا في الاتحاد الأوروبي.

الفصل الثاني: في الحقوق السياسية و الاقتصادية

المادة04: المساواة التامة لجميع المواطنين الجزائريين من سكان العمالات الثلاث.

المادة05: المعاقبة على كل دعاية أو مظاهرة ذات شكل عنصري.

المادة06: تمتع كل المواطنين الفرنسيين المقيمين بالجزائر بجميع الحقوق المتعلقة بالجزائر بصفة المواطن ، و يخضعون لنفس الواجبات.

المادة07: تمتع كل المواطنين الجزائريين المقيمين بفرنسا بجميع الحقوق[1] المتعلقة بفرنسا بصفة المواطن الفرنسي ، و يخضعون لنفس الواجبات.

المادة08: تتعلق بالحالة المدنية وفصل الدين عن الدولة[2].

1-عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص ص 357-358.

2- الطاهر الغول: مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية (1919-1954م) ، مذكرة تخرج من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم العلوم الانسانية، جامعة حمة لخضر – الوادي-، الجزائر 2013-2014م، ص 7.

المادة09: تتعلق بالحالة الخاصة للفرد الجزائري المسلم، فله البقاء على حالته الشخصية الإسلامية.

المادة10: الاعتراف باللغة العربية كلغة ثانية إلى جانب الفرنسية .

الفصل الثالث: في المجلس الجزائري

المادة11: المواطنون في الجزائر ينتخبون بالاقتراع السري المباشر، مجلسا جزائري لمدة 4 سنوات، و يتألف من 120 نائبا و يعين مجلس بالجزائر[1].

المادة12: يقسم الهيكل الانتخابي إلى هيئتين انتخابيتين مختلفتين.

المادة13: يتألف المجلس الجزائري بصفة انتقائية من 60 ممثل للهيئة الانتخابية الأولى ، و 60 ممثل للهيئة الانتخابية الثانية.

المادة14: السن القانوني للانتخاب 23 سنة على الأقل.

المادة15: يضبط القانون كيفية الانتخابات، و تركيبة الهيئة الانتخابية.

المادة16: المجلس الجزائري وحده له حق الحكم في أحقية انتخاب أعضائه كما أن له الحق في قبول أو رفض استقالتهم[2].

المادة17: يجتمع المجلس الجزائري مرة في السنة يوم الخميس الثاني من شهر جانفي.

المادة18: تكون جلسات المجلس عامة ، و المناقشات تنشر في الجريدة الرسمية.

1-الطاهر الغول ، المرجع السابق ، ص 71 .

2-عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 359.

المادة19: توفير الحصانة النيابية لنواب المجلس الجزائري.

المادة20: تمتع المجلس الجزائري بامتيازات تم تعيينها في قانون 27 أكتوبر 1946 م والمتعلقة بانتخاب ممثلي الجزائر لمجلس الاتحاد الفرنسي.

المادة21: عدم اتفاق وكالة النائب في المجلس الجزائري مع وكالة أعضاء المجلس الوطني و الجمهوري و الاتحادي الفرنسي.

المادة22: يمكن للمجلس الجزائري انتخاب مكتبه في كل سنة عند بداية الجلسة ،و هو يتألف من رئيس ،و 3 مساعدين، و 4 إداريين هؤلاء يعبرون عن الهيئتين الانتقاليتين الأولى، و الثانية.[1]

الفصل الرابع: في النظام التشريعي

المادة23: امتلاك المجلس الجزائري حق التصرف في السلطة التشريعية و كافة المسائل الداخلية الجزائرية.

المادة24: كل المشاريع والاقتراحات القانونية توضع على مكتب المجلس الجزائري.

المادة25: يتم دراسة مشاريع واقتراحات القوانين من قبل المجلس الجزائري المقدمة له بواسطة اللجان التي يعين عددها ،و تركيبتها، و صلاحيتها [2].

1-عبد الرحمن بن براهيم بن العقون: الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر (1947 – 1914 م) ج3 ، ط2 ، منشورات السائحى ، الجزائر ، 2008 م ، ص ص 46 – 47 .
2-آمال شلي، المرجع السابق، ص 290.

المادة26: يبحث المجلس الجزائري عن كيفية تطبيق القوانين في الجزائر التي سنها المجلس الفرنسي، و يبطل نظام إصدار المراسيم كمادة تشريعية.

المادة27: تطبيق جميع القوانين التي تضمن الحريات الدستورية.

المادة28: يتم إعلان القوانين التي صّوت عليها المجلس الجزائري بواسطة رئيس الاتحاد الفرنسي و تسلم بواسطة رئيس المجلس.

المادة29: يبطل عمل المجلس الحالي الخاص بأمرية 15 سبتمبر 1945م في يوم بداية عمل المجلس الحالي المقرر في القانون الحالي[1].

الفصل الخامس: في الميزانية الجزائرية

المادة30: يصوت المجلس الجزائري بكامل السلطة عن الميزانية الجزائرية مع امتلاك نواب المجلس الأمر في تعيين المصاريف.

المادة31:مراقبة المجلس لاستعمال الديون التي تقدمها الجمهورية الفرنسية للجزائر.

المادة32: يقرر المجلس الجزائري القانون المالي الجديد للجزائر.

المادة33: دخول ميزانية أراضي الجنوب في ميزانية الجزائر بعد أن يصبح هذا القانون ساري المفعول.

1- عبد الرحمن بن براهيم بن العقون، الكفاح القومي ، ج 3، مرجع سابق، ص 47.

2-عبد الحميد زوزو :المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، مج5،ط خاصة (وزارة المجاهدين)،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2010م، ص ص98-100.

الفصل السادس : في الحكومة الجزائرية

المادة34: ينتخب المجلس الجزائري رئيس الوزراء بالتصويت العام وبأكثرية أعضاء [1].

المجلس المطلقة ورئيس الوزارة يختار وزراءه.

المواد من 35-36-37-38-39 : كلها تتعلق بسياسة الحكومة الجزائرية والوزراء، المجلس الجزائري .....

الفصل السابع: في السلطات القضائية

المادة40: يحدد المجلس الجزائري تأليف واختصاص هيئة عليا للقضاء، وتشتمل هذه الهيئة على قسمين :

قسم للقضاء المدني ، و أخر للقضاء الإسلامي .

المادة41: تأليف هيئة من معلمي المذاهب الإسلامية الأربعة ، وتقدم للمجلس الجزائري مشروع توحيد و تشريع العدل الإسلامي في جميع أنحاء القطر الجزائري [2].

المادة42: خروج الدعوة من اختصاص المحاكم المدنية إذا كان أحد الطرفين ليس مسلم.

الفصل الثامن: في ممثل الجمهورية الفرنسية

المادة43 : يعين حكومة الجمهورية الفرنسية ممثلا لدى الحكومة الجزائرية[3].

1-عبد الرحمن بن براهيم بن العقون، الكفاح القومي ، ج 3، مرجع سابق، ص 48.
2-عبد الحميد زوزو ، محطات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 364.
3-الطاهر الغول ، المرجع السابق ، ص 72.

المادة44 : ممثل الجمهورية الفرنسية لدى الجزائر هو ممثل لمصالح الاتحاد الفرنسي في الجزائر ويقوم بالاشتراك في مداولات مجلس الوزراء ويحظر أعمال المجلس الجزائري ويسهر على احترام الحريات الدستورية [1].

الفصل التاسع: في النظام الاداري

المادة45: بطلان وظائف لقب الوالي العام، وإدارة الولاية العامة .

المادة46: مراقبة الوزير للموظفين واعوان الدولة الموظفين تحت نظر الجزائر .

المادة47 : تأسيس مدرسة للإدارة في الجزائر.

الفصل العاشر: في البيئات والمجتمعات المحلية

المادة48: البيئات (المجتمعات)المحلية هي الأحواز، المدن، القرى والدواوير والنواحي والأحواز الممتزجة تبطل.

المادة49:الحدود والاتساع والتجمع العرضي وتنظيم الأحواز يحددها القانون .

المادة50:إلغاء النظام الخاص بالجنوب .

الفصل الحادي عشر: أنظمة مختلفة

المواد من 51 إلى 56: تتحدث عن البلديات ،وعدد نواب البلدية، سلطة المجالس[2]

1-الطاهر الغول ، المرجع السابق ، ص72.

2-عبد الحميد زوزو ، محطات في تاريخ الجزائر ، مرجع سابق ، ص ص 365-368.

البلدية، وكيفية تنفيذ قرارات المجالس المنتخبة.

المادة57: كل الأنظمة الخاصة التي لم يشر إليها القانون الحالي ستحدد بقوانين يصوت عليها المجلس الجزائري في دائرة القوانين المعمول بها في الاتحاد الفرنسي.

الفصل الثاني عشر :في الأنظمة الانتقالية

المادة58: ينتخب المجلس الجزائري مرة واحدة في السنة خلال 4 أشهر على الأكثر من يوم إعلان القانون الحالي.

المادة59: ليمكن نسخ أو تعديل المواد 12-13-22-35-52-53 قبل مرور سنوات على إعلان القانون الحالي ،بعد ذلك يمكن تعديل أو حذف الأنظمة المذكورة حسب شروط يحددها قانون نظامي .

المادة60: تصبح المواد من1 إلى15 من هذا القانون نافذة عند إعلان القانون الحالي أما باقي مواد القانون الحالي فيبدأ تنفيذها عند انتخاب رئيس مجلس الوزراء الجزائري.[1]

04- المواقف منه:

4-أ- موقف الكولون:

رفضت الإدارة الفرنسية الاعتراف بهذا القانون بسبب ضغط المستوطنين الأوروبيين

الذين رأوا فيه تهديدا يمس مصالحهم السياسية و الاقتصادية في المستعمرة، رغم أن الإدارة نظرت إليه على أنّه من الإصلاحات التي بادرت بها الحكومة الفرنسية، إلاّ أن

1- عبد الحميد زوزو ، محطات في تاريخ الجزائر ، مرجع سابق ، ص ص 365-368.

رفض الشعب الجزائري جعله سوى جامعا، و ملخّصا لمحتويات المراسيم ،و القوانين والأوامر التي عرفتها البلاد من السّنوات الأولى للغزو.

4-ب-موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

يشير فرحات عباس إلى أن الشعب لم يستشر فيه، و تمت صياغته باتفاق ثنائي بين فرنسا والمستوطنين، كما أنه يهدف إلى الاندماج التدريجي للجزائر في منظومة الدولة الفرنسية[1] ، و لم يعبر عن تطلعات الشعب الجزائري وطموحاته [2].

4-ت- موقف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:

رفضت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية دستور1947م جملة و تفصيلا لوعيها بمخطط فرنسا من ورائه، فهو يسعى إلى الاستقلال وهذا القانون يدعوا إلى الادماج، وهو ما يتناقض مع مطالب الحزب[3].

04-ث-موقف الحزب الشيوعي:

تم قبوله من طرف الحزب الشيوعي، و قد تفاخر الحزب بالإمضاءات التي تحصل عليها لتزكية المشروع ،حيث نشرت الجريدة الرسمية للحزب في جوان 1974م مقال بعنوان" النجاح الباهر 100000 إمضاء لصالح القانون" [4].

1-غالي غربي: فرنسا و الثورة الجزائرية (1954-1958م) دراسة في السياسات و الممارسات، (د ط)، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م،ص ص 33-34.

2-سعد طاعة، المرجع السابق، ص 82.

3-عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 210.

4-سعد طاعة، المرجع السابق، ص 100.

4-ج-جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

لقد عبر البشير الابراهيمي عن رفض الدستور بقوله [1]:"أنّ الأحزاب الفرنسية من اليمين إلى اليسار شأنها الاختلاف في كل شيء اتفقت على احتقارنا، و عدم المبالاة بنا في كل شيء يخصنا، وهو دستور الجزائر فوضع كل حزب للجزائر دستور بنى أصوله وفروعه على ما يوافق هوى حزبه لا على ما يوافق مصلحة الجزائر، ورغبة أهلها، وكأن الوطن مات ،وكأن أهله أموات، و كأن تسع ملايين مسلم كلهم أطفال قاصرين يتحكم في مصلحتهم الأوصياء و القضاة، و ليس فيهم رجل رشيد....."، كذلك رفضته لأنه لم يلبي مطالبها الأساسية المتمثلة في ترسيم اللغة العربية، و التي جعلها من الدرجة الثانية ومطالبتها بفصل الدين عن الدولة، التي تركها للمجلس الديمقراطي الجزائري ليقرر فيها.

05-تقييمه:

5-1-محاسنه:

- الاعتراف المبدئي بالقطر الجزائري، و أنه ليس جزء من فرنسا و ذلك من خلال تأسيس مجلس جزائري توكل إليه مهمة النظر في تنفيذ القوانين الفرنسية في الجزائر .

- المساواة في الحقوق و الواجبات بين الجزائريين و الأوروبيين، و إلغاء القوانين الاستثنائية و فتح أبواب المناصب أمام الجزائريين[2].

1-أحمد مريوش : دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحركة الوطنية ما بين (1931-1952م) ، مجلة الرؤية، ع2 ، الجزائر، السنة الأولى 1996م، ص 133.

2-براهمة بولوزاع : نظرة على الجزائريين بين (1947-1962)م، من خلال كتابات الجزائر في الصحافة التونسية (الزهرة- الأسبوع- الصباح نموذجا)، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2015م، ص ص 22 - 23.

-المساواة في المجالس المنتخبة بين الجزائريين و المعمرين.

-فصل الدين عن الدولة.

5-2-مساوئه:

-تهميش دور المجتمع الجزائري لأنه لا يحق له مناقشة وسن قوانين تخدم القطر الجزائري .

-مساندة الإدارة الفرنسية في الانتخابات لبني وي وي.

-لم تطبق العديد من الأحكام مثل الحكم العسكري، ترسيم اللغة العربية، تزوير الانتخابات حيث أصبح للشعب اختيار من يشاء، و للسلطات الفرنسية حق إعطاء النتيجة كما تريد[1].

- عدم الانسجام في مواده.
- كل الجزائريين مواطنين فرنسيين ،و المساواة الفعلية بين الفرنسيين و الجزائريين دون تمييز عرقي، ديني، لغوي، و لكن للأسف على هذه المساواة الجميلة فإن الوضع القانوني يتضمن المادة 30 التي فيها نوعين من المواطنين، مواطن الهيئة الأولى (الفرنسي)، و مواطنو الهيئة الثانية (المحليون)، الشيء الذي يعني أن ورقة التصويت للمسلم لا تساوي تقريبا إلا الثلث من ورقة تصويت الأوروبيين[2].
- لم يكن سوى تدعيم للنظام الاستعماري القائم [3].

1-براهمة بولوزاع ،المرجع السابق ،ص 23 .

2- كواليت، فرانسيس جونسون: الجزائر خارجة عن القانون ، تر :محمد المعراجي ، (د ط)، وزارة المجاهدين ، الجزائر 2014م،ص ص 84-85.

3-هنري علاق: مذكرات جزائرية (ذكريات الكفاح و الآمال) تر: جناح مسعود، عبد السلام عزيزي، (د ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص 61.

06- مصيره:

بعد المصادقة عليه من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية 1947م، قرر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الدخول في انتخابات 26 أكتوبر 1947م ،وقد حظي بفوز عظيم خاصة في المدن الكبرى، مما أدى إلى سخط المعمرين واستبدالهم للحاكم العام شاتنيو[1](Chataigneau) بحاكم عام جديد أوكلت له مهمة تطبيق هذا قانون 1947م وهو ناجيلان[2](Najilane)، كما قام بتزوير الانتخابات [3]،وقام بمجموعة من الاجراءات القمعية قبل وبعد إجراء الانتخابات [4]، فقد اضطهد مرشحي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية[5]،وكانت نتيجة انتخابات سنة 1948م كالاتي:60 مقعد للمعرين، و41 مقعد لبني وي وي، و9 مقاعد لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية،و8 مقاعد للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، و2 مقاعد للأحرار [6].

1-(1861-1969م)، اشتغل بالسلك الديبلوماسي، يساري الميول تولى الأمانة العامة في حكومة الجبهة الشعبية 1936م، تولى الحكومة العامة في الجزائر من سنة 1984 إلى 1948م، عين سيفر فرنسا في الاتحاد السوفياتي. للمزيد انظر: جون لوي بلانش: سطيف 1945م بوادر المعجزة، تر: عبد السلام عزيزي وأخرون ،(د ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر ، 2007م، ص ص 387-388،.

2-ولد في 17 جانفى 1892م، في مدينة بلفور الفرنسية، والده من أصول ألزاسية ، زاول دراسته الابتدائية و الثانوية و تحصل على شهادة الأهلية في الآداب، التحق بالمدرسة العليا لتكوين المدرسين، انظم إلى الفرع الفرنسي للأممية العالمية ، جند في الجيش الفرنسي خلال الحلاب العالمية الأولى، عين وزير للتربية بين سنتي(1946-1948م)، زار الجزائر سنة 1946م، عين حاكما عاما على الجزائر من (1948-1951)م، للمزيد انظر: حورية مايا بن قصة: الجزائر في عهد الحاكم العام ناجيلان (1948-1951م) ، (د ط)، منشورات الرياحين، الجزائر، (د س ن)، ص ص 15-20.

3-غربي غالي، المرجع السابق، ص 34.

4-أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ،مصدر سابق ، ص184.

5-الطيب تاد : الجزائر حضارة و تاريخ الحضارات المتعاقبة للجزائر و تاريخها المشرف ،(د ط)، دار الهدى، الجزائر 2008 م ، ص11.

6-عمار بوحوش، التاريخ السياسي، مرجع سابق، ص 317.

خاتـــــــمة

من خلال ما سبق تناوله يمكن أن نستخلص النتائج التالية :

-إن نهاية القرن 19 م ، والنصف الأول من القرن 20 م، مرحلة ليست بالهينة بالنسب لأوضاع الجزائريين نظرا لاستمرار المقاومة السياسية للاستعمار بمختلف الاساليب واصرار فرنسا لإرضاخ الشعب الجزائري أكثر، وتجريده من حقوقه .

-إن الاوضاع التي عاشها الشعب الجزائري خلال هذه الفترة ، أدت إلي بروز الوعي من جهة ،وذلك من خلال الهجرة والمشاركة في الحرب العالمية الأولى ، كذلك تم تجريد المجتمع الجزائري من علمائه وقضاته، في حين زادت من توافد المعمرين الأوربيين وتم نزع الملكية من الجزائريين مما أدى إلى توسيع نفوذهم خاصة بعد قرار تجنيس اليهود 1870 م .

-كما أن لازدياد نفوذ المستوطنين في الجزائر انعكاسا داخل البرلمان الفرنسي وذلك من خلال نوابهم الذين عارضوا كل اصلاح يخدم الجزائر .

-لقد عبرت العرائض والرسائل والمذكرات الاحتجاجية، التي قدمها الشعب الجزائري إلى فرنسا، عن ظاهرة سياسية قوية الوعي، لعبت دورا مهما في لفت أنظار البرلمان إلى الوضع الجائر في الجزائر.

-يرجع اهتمام البرلمان الفرنسي فجأة بقضايا الجزائريين من خلال لجنة جول فيري إلى الاوضاع التي عرفتها السياسة الاستعمارية عامة والفرنسية خاصة .

-إن سياسة جول فيري المؤيدة للجزائريين، لم تكن في الحقيقة حبا فيهم وإنما تمهيدا للمشاريع الاستعمارية اللاحقة ،والحفاظ على مصالح الرأسمالية الفرنسية في الجزائر .

-ويمكن القول أن لجنة جول فيري تمكنت من نقل مشاغل الشعب الجزائري إلى البرلمان الفرنسي ، لكن دون أي جدوى في تحقيقها.

-إن جميع الهيئات الفرنسية لم تكن راغبة في سياسة الإصلاحات التي بادر بها كليمانصو في فيفري 1919 م ، بل هناك ظروف قاهرة كانت وراء ذلك التحول في السياسة الفرنسية تجاه شعوب المستعمرات.

-إن كل ما قامت به فرنسا، يعد في نظرها مكافئة لما قام به الشباب في الحرب العالمية الأولى، وكذلك إبعادهم عن أسلوب المقاومة .

-كما نستنتج أن بنود هذه الاصلاحات كانت جزئية أكثر ما هي شاملة ، وركزت علي الجنس ،والتمثيل النيابي، وخدمت أقلية من الجزائريين الموالين لفرنسا ، ووسعت الهوة بين الجزائريين.

-كذلك ألهمت الحركة الوطنية الجزائرية على أن تتحد أكثر ، نتيجة التلاعبات الفرنسية المزعومة .

-إن أحزاب الجبهة الشعبية لم يستطيعوا الوفاء بوعودهم للشعوب المستعمرة، ومنحهم المساواة والاستقلال بما فيه الشعب الجزائري .

-بالرغم من بعض الإصلاحات السياسية والاجتماعية المتواضعة التي منحها مشروع بلوم فيوليت إلا أنه أبقي كلا من الجزائر وفرنسا في حالة من الاضطراب الشديد لعدة سنوات

-لم يكن الرأي العام الفرنسي ولا المستوطنين مرتاحين للمشروع ،ولم يستطيعوا الاقتناع بأنه لا يعرض مصالحهم للخطر .

-لقد هدف مشروع بلوم فيوليت إلى فصل النخبة عن الشعب الجزائري وادماج الجزائر في فرنسا.

-لم تكن الجبهة الشعبية قوية بما فيها الكفاية من أجل تمرير مشروعها لأن الرأسمالية الفرنسية احتوتها.

-لقد أدي ايداع المشروع إلى خلق جبهتين متعارضتين داخل كل من فرنسا والجزائر كانت نتيجته ابعاد مطالب المؤتمر الاسلامي واهمال المسألة الجزائرية، وحقوق الشعب الجزائري.

-لم تكن نية صاحب المشروع، ولا المشروع في حد ذاته يخدم الشعب الجزائري بقدر ما كان مؤامرة سياسية واجتماعية لتقسيمه وفصله عن هويته ودمجه في مجتمع غريب عنه .

-عرفت الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية ، وعهد حكومة فيشي حالة من البأس والفقر في الناحية الاجتماعية، وفراغ في الحياة السياسية، وقمع من جانب الادارة الفرنسية خلال انزال الحلفاء، باستثناء مبادرة فرحات المتمثلة في بيان 10 فيفري 1943 م ،الذي أحدث صدى كبير في أوساط الجماهير، كما التفت حوله كل الاحزاب السياسية الجزائرية وكرد فعل من طرف فرنسا ،قام ديغول بطرح أمرية 7 مارس 1944 م ، التي تضمنت اصلاحات سياسية ادماجية بحتة ،مع شروط تعجيزية للحصول علي المواطنة الفرنسية فمثلا اشترطت الشهادات العليا ، والاوسمة ...،رفضها زعماء الحركة الوطنية الجزائرية لأنها بعيدة كل البعد عن المطالب التي جاءت في البيان.

-لقد دعم الحزب الشيوعي بزعامة عمار أوزقان ، وجماعة النواب بزعامة ابن جلول الأمرية، كما يمكن القول انها اصلاح شكلي ، جاء لإحياء مشروع بلوم فيوليت 1936 م.

- القانون التنظيمي للجزائر 20 سبتمبر 1947 م ، جسد فكرة التمييز العنصري بين المسلمين الجزائريين والمستوطنين الاوربيين ،ذلك أنه منح تمثيل متساوي للطرفين في المجالس المنتخبة علي الرغم من أنّ عدد الجزائريين أكثر من المستوطنين.

-صحيح أنه منح للمسلمين الجزائريين ولأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية الحق في اختيار ممثليهم في المجلس الجزائري، ومجلس الحكومة العامة بالجزائر والجمعية الوطنية الفرنسية لكن اقدام الادارة الفرنسية على تزوير. الانتخابات اقنع المسلمين الجزائريين بأن هذه المساواة مستحيلة وأن المشاركة في الانتخابات ما هي إلا تلاعب من طرف فرنسا.

-لم يأت بأي جديد لإخراج الجزائر من ازمتها السياسية خلال تلك الفترة .

-لقد رفضت الحركة الوطنية، والشعب الجزائري هذا القانون لعدم تلبيته طموحات وتطلعات الشعب.

-لم ينفذ معظم ما جاء فيه فلا مساواة تحققت ، ولا الدولة فصلت عن الدين.

-وأخيرا يمكننا أن نستنتج من خلال بحثنا هذا أن فرنسا لم ولن تفي بوعودها اتجاه الشعب الجزائري أبدى، و من هنا تفطن هذا الاخير للمراوغات السياسية وتأكدو أن فكرة المساواة بينهم وبين الفرنسيين تعد ضربا من الخيال ، فقرروا توحيد صفوفهم واقتنعوا أن الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة للتخلص من سيطرة الإدارة الفرنسية.

الملاحـــــق

الملحق رقم (01): قانون 23 مارس 1882م[1]

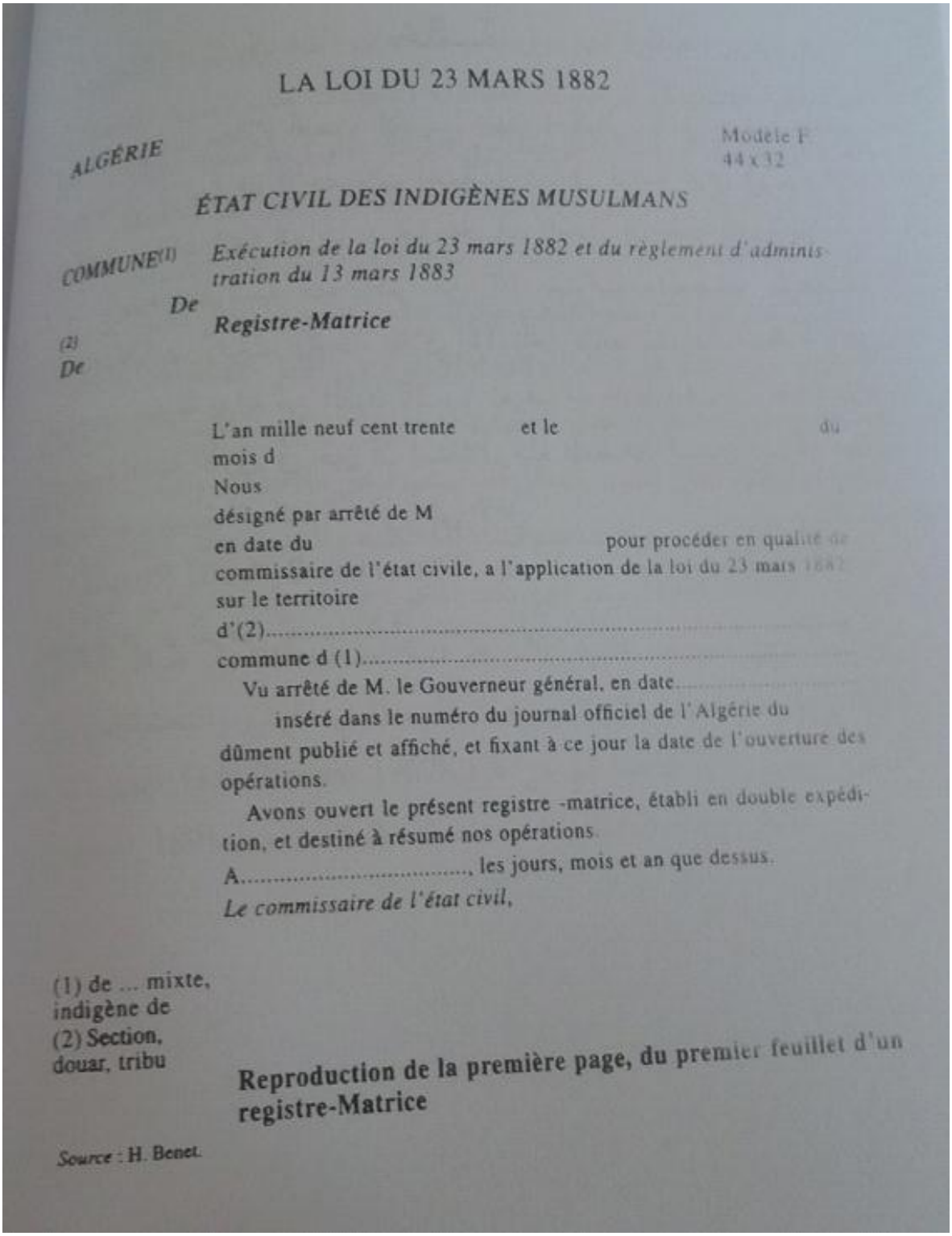

LA LOI DU 23 MARS 1882

ALGÉRIE

Modèle F
44 x 32

ÉTAT CIVIL DES INDIGÈNES MUSULMANS

COMMUNE(1) *Exécution de la loi du 23 mars 1882 et du règlement d'administration du 13 mars 1883*

De

Registre-Matrice

(2)
De

L'an mille neuf cent trente et le du
mois d
Nous
désigné par arrêté de M
en date du pour procéder en qualité de
commissaire de l'état civile, a l'application de la loi du 23 mars 1882
sur le territoire
d'(2).....
commune d (1).....

Vu arrêté de M. le Gouverneur général, en date.....
inséré dans le numéro du journal officiel de l'Algérie du
dûment publié et affiché, et fixant à ce jour la date de l'ouverture des opérations.

Avons ouvert le présent registre -matrice, établi en double expédition, et destiné à résumé nos opérations.

A....., les jours, mois et an que dessus.

Le commissaire de l'état civil,

(1) de ... mixte, indigène de
(2) Section, douar, tribu

Reproduction de la première page, du premier feuillet d'un registre-Matrice

Source : H. Benet.

1- كمال كاتب ، المرجع السابق ، ص 172.

ملحق رقم(02):مقتطف من عريضة سكان مدينة تلمسان أفريل 1891م[2]

الى سيد وزير الحربية، باريس
الحمد لله وحده
سلام عليكم سلاما تاما مديدا ما دام الليل يعقبه النهار.

منذ الخطوات الأولى التي خطتها الأم الفرنسية على أرضى الجزائر، وحرصا منها على مراعاة العدل والكرم، فقد منحت لمسلمي هذه البلاد بمقتضى المعاهدة الحق في الاحتفاظ بعقيدتهم وشريعتهم وممتلكاتهم واحترام النساء، وحماية الأشخاص والابقاء على القوانين التقليدية والعادات الموروثة منذ قرون.

هكذا كان موقفها عندما وضعت يدها على مدينتنا تلمسان، وبالحاح من طرفنا. ولقد تأكد في عدد من المناسبات دماثة أبرز الحكام وحلمهم أزائنا.

وعلى ذلك، ففيما يتعلق بنا نحن مسلموا مدينة تلمسان الذين خضعنا دائما لسلطتكم منذ اليوم الذي ظهرت فيها بيننا ونفذنا دائما وبإخلاص كل الواجبات التي أنيطت بنا سواء عن طريق الجهد الجماعي أو على مستوى الجهود الفردية وذلك بكل الحماس الذي لدينا ملتزمين التزاما

دقيقا حدود الواجبات التي أنيطت بنا. ولقد قمنا، وبصفة خاصة ضد أعداء فرنسا مثل بوعمامة وأسلافه عندما حاولوا إشعال فتيل الحرب في الجزائر. ولقد أمتثلنا خلال حقبة طويلة من السنين الى كل القوانين العامة وكذلك للأجراءات الخاصة التي تتعلق بقمع الجرائم العادية أو المخالفات السياسية. وأيضا تلك التي تتعلق بالنظام الجبائي الخاص المفروض علينا مثل الزكاة والعشر. ونحن بمسلكنا هذا قد أوفينا بجميع التعهدات التي إلتزم بها أجدادنا إزاء فرنسا عند الاستسلام، على أمل الاحتفاظ بحرية عقيدتنا التي لا يمكن فصلها على كل حال، عن نظامنا الاجتماعي. وحسب الحكمة الدارجة، فالحياة الدنيا هي عماد الدّين.

لقد اتصلنا بالمشروعين اللذين أعدهما السيد مار تينو واللذان يهدفان الى:

1 — جمع مسلمي الجزائر في حلف مشترك مع الأمة الفرنسية عن طريق اصدار مرسوم التجنيس.

2 — اخضاعهم للخدمة العسكرية الاجبارية.

ولقد استقبل هذان المشروعان بالرضى، على ما يبدو، في الجمعية الوطنية التي حولتهما الى لجان خاصة للبحث والدراسة.

ولكن من الواضح جدا أن قبولهما سيؤدي الى القضاء على مبادئنا الدينية وتشويه روح شريعتنا والى الاعتداء على حق الاحترام الواجب نحو نسائنا وأشخاصنا، بمعنى، أن هذا سيؤدي الى الغاء مجموعة من الضمانات وربطنا، في حالة تبعية، برباط مشترك لن نستطيع التخلص منه أبدا.

واننا نعترف مع ذلك أن صاحب المشروعين يهدف من ورائهما الى تحسين وضعنا عن طريق دمجنا وتكريس حقوقنا أمام الأمة الفرنسية وفتح

1-جمال قنان ، نصوص سياسية جزائرية ، مرجع سابق ص ص 210-211.

ملحق رقم (03) : رسالة المبارك بن ابراهيم إلى الحاكم العام يطلب العفو أو نقله إلى تونس[1]

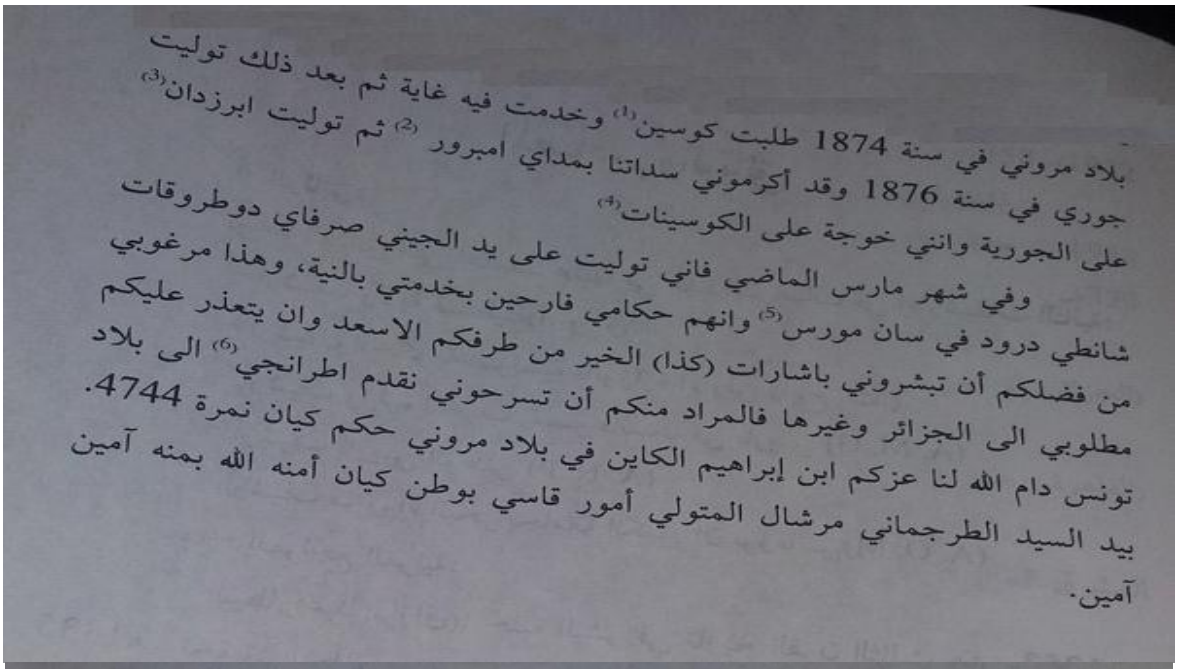

بلاد مروني في سنة 1874 طلبت كوسين[1] وخدمت فيه غاية ثم بعد ذلك توليت جوري في سنة 1876 وقد أكرموني سداتنا بمداي امبرور [2] ثم توليت ابرزدان[3] على الجورية وانني خوجة على الكوسينات[4]

وفي شهر مارس الماضي فاني توليت على يد الجيني صرفاي دوطروقات شانطي درود في سان مورس[5] وانهم حكامي فارحين بخدمتي بالنية، وهذا مرغوبي من فضلكم أن تبشروني باشارات (كذا) الخير من طرفكم الاسعد وان يتعذر عليكم مطلوبي الى الجزائر وغيرها فالمراد منكم أن تسرحوني نقدم اطرانجي[6] الى بلاد تونس دام الله لنا عزكم ابن إبراهيم الكاين في بلاد مروني حكم كيان نمرة 4744. بيد السيد الطرجماني مرشال المتولي أمور قاسي بوطن كيان أمنه الله بمنه آمين آمين.

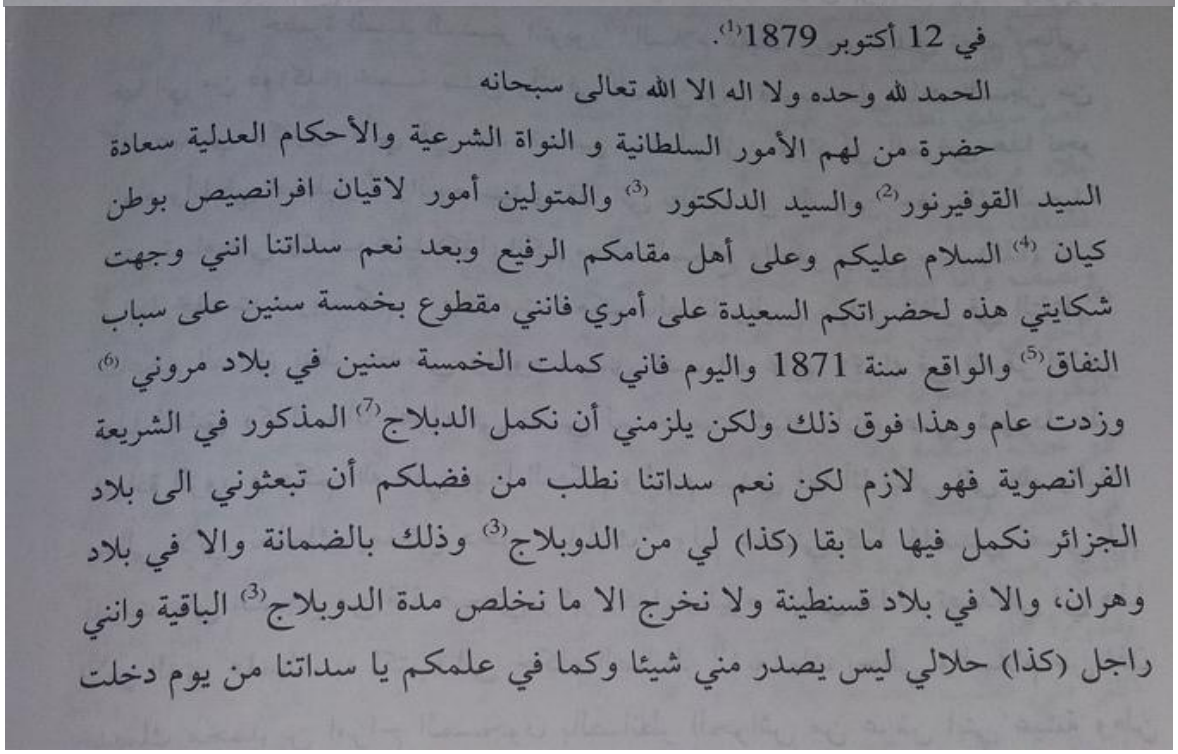

في 12 أكتوبر 1879[1].

الحمد لله وحده ولا اله الا الله تعالى سبحانه

حضرة من لهم الأمور السلطانية و النواة الشرعية والأحكام العدلية سعادة السيد القوفيرنور[2] والسيد الدلكتور [3] والمتولين أمور لاقيان افرانصيص بوطن كيان [4] السلام عليكم وعلى أهل مقامكم الرفيع وبعد نعم سداتنا انني وجهت شكايتي هذه لحضراتكم السعيدة على أمري فانني مقطوع بخمسة سنين على سباب النفاق[5] والواقع سنة 1871 واليوم فاني كملت الخمسة سنين في بلاد مروني [6] وزدت عام وهذا فوق ذلك ولكن يلزمني أن نكمل الدبلاج[7] المذكور في الشريعة الفرانصوية فهو لازم لكن نعم سداتنا نطلب من فضلكم أن تبعثوني الى بلاد الجزائر نكمل فيها ما بقا (كذا) لي من الدوبلاج[3] وذلك بالضمانة والا في بلاد وهران، والا في بلاد قسنطينة ولا نخرج الا ما نخلص مدة الدوبلاج[3] الباقية وانني راجل (كذا) حلالي ليس يصدر مني شيئا وكما في علمكم يا سداتنا من يوم دخلت

1- عبد الحميد زوزو ، كفاح الجزائر ، مرجع سابق ، ص ص 338-339.

ملحق رقم(04):رسالة جورج كليما نصو، لايغ إلى أرستيد بريان رئيس مجلس الوزراء[1]

"سيدي الرئيس

إن لجنة الشؤون الخارجية لغرفة النواب وبالاعتماد على الإدارة المعبر عنها شكليا من طرف الغرفتين، لها الشرف أن ترجو منكم أن تنجزوا في أسرع الآجال الإصلاحات التي ترمي إلى تحسين الوضعية المعنوية والمادية للسكان الأهالي في الجزائر.

"إن هؤلاء السكان قد اثبتوا مرة أخرى وبامتياز إخلاصهم وعميق تعلقهم بفرنسا.

"لا يمكن أن تختار ساعة أحسن من هذه لإنجاز الإصلاحات التي تم التصويت على مبادئها من طرف غرفة النواب بتاريخ 9 فبراير1914م، على أن يكون هذا الإنجاز بأعمال مضبوطة ونهائية.

"إن اللجنة تسمح لنفسها، سيدي الرئيس، أن تذكر لكم النقاط الرئيسية لهذه الإصلاحات التي تمت دراستها بكيفية ناضجة منذ عدة سنوات وهي جاهزة في الوقت الحالي.

"في المرحلة الأولى، قبول الأهالي في نظام جديد للتجنيس، لا يتضمن التخلي عن الأحوال الشخصية.

"توسيع السلك الانتخابي الأهلي وإعطاء الضمانات لحرية التعبير لإرادات السلك الانتخابي، التمثيل الأهلي من أجل مجلس أعلى يكون مقره في باريس ويرمي إلى تقوية المراقبة الإدارية والسياسية للجزائر.

"قواعد جديدة تضبط وتضمن بفعالية الحق والتمثيل الأهلي في المفوضات المالية في

1- الأمير خالد، المرجع السابق، ص ص 64-65.

تابع للملحق رقم (04)[1]

المجالس العامة والمجاس البلدية فيما يخص توزيع مصاريف الميزانية الاستعمارية والميزانيات المحلية ومراقبة استعمالها .

"ونتيجة لهذا، تنافي الوظائف الإدارية مع الوظائف الانتخابية، مشاركة المستشارين البلديين الأهالي في انتخاب شيوخ البلدية.

"إصلاح الضرائب العربية ،"ضمانات جديدة تمنح للملكية الأهلية.

"سياسة أهلية متحررة وواثقة ومعرفة بوضوح وبكثير من التساهل، قد تكون هي الوحيدة التي تستطيع أن تتلاءم مع النظرات العامة والمرامي السياسية الفرنسية، هذه السياسة ستلبي المشاعر الشاملة لبلادنا التي تتمنى تفتح كل الطاقات الحية لملكيتها الإفريقية الكبيرة باشتراك المصالح وتقريب القلوب.

"إن إنجاز هذه السياسة يجب أن يبقى الشغل الشاغل والمستمر لممثلي فرنسا في شمال إفريقيا.

"إن الجنود الأهالي الشجعان من البلدان التي تحت حمايتنا مثل الأهالي الجزائريين قد شدوا إعجابنا في ميادين معركة أوروبا، فقد أراقوا بصفة بطولية دماءهم إلى جانب دمائنا لنصرة أشرف القضايا، إن اللجنة لا تفرق في إبراز عرفائها وتهانينا بين بلدان الحماية والجزائر.

"إنها تطلب من الحكومة أن تلبي المطالب الشرعية بروح من الأخوة و المودة.

"ومن ناحية أخرى إنها تعتبر أنه من الواجب أن توسع إلى كل الأهالي الذين يعيشون في ظل رايتنا التطبيق التدريجي لليبرالية، العدالة هي أساس شرفنا و قوة فرنسا الجمهورية.

1-الأمير خالد، المرجع السابق ،ص ص 65-66.

ملحق رقم : (05) قانون منح المواطنة الفرنسية 07 مارس 1944م[1]

(فيما يلي ترجمة لفاتحة وخاتمة البيان الجزائري وهو الوثيقة التي قدمها باسم الشعب الجزائري مجموعة من النواب الجزائريين إلى سلطات الحلفاء بالجزائر ، بما فيها السلطات الفرنسية ، بتاريخ 10 فبراير 1943 م ، ولطول البيان اكتفينا بالمقدمة التي تصور الظروف التي صيغ فيها البيان والخاتمة التي اشتملت على مطالب النواب ، وقد احتفظنا بالتوقيعات للأهمية التاريخية) .

***

منذ 8 نوفمبر 1942 م والجزائر تعيش تحت احتلال القوات الأنكلو ـ أمريكية .

ان هذا الاحتلال الذي عزل المستعمرة (الجزائر) عن فرنسا قد أحدث في وسط فرنسيي الجزائر سباقاً حقيقياً إلى السلطة . فكل فريق منهم : جمهوريون ، وديغوليون ، وملكيون ، وإسرائيليون ، يحاول من جهته أن يبذل جهده في التعاون مع الحلفاء وكل منهم يسعى إلى الدفاع عن مصالحه الخاصة .

وأمام هذا الهرج والمرج فإن كل أحد يبدو متجاهلاً حتى وجود ثماني ملايين ونصف من الأهالي . ولكن الجزائر المسلمة ، رغم أنها غير مبالية بذلك التنافس ، تظل يقظة وحذرة من أجل مصيرها .

واليوم فإن ممثلي هذه الجزائر ، استجابة منهم للرغبة الإجماعية لشعبهم ، لا يمكنهم التخلي عن الواجب وهو طرح مشكل مصيرهم .

فاذا تحقق هذا ، فإنهم لا يتنكرون للثقافة الفرنسية والغربية التي تلقوها والتي بقيت عزيزة عليهم . على العكس فإنهم ، استقاء من الثراء المعنوي والروحي لفرنسا ومن تقاليد الحرية للشعب الفرنسي ، يجدون القوة والمبررات لحركتهم الحالية .

التخرج من المدرسة الوطنية الكبرى ، أو من مدرسة وطنية للتعليم المهني سواء كانت صناعية أو فلاحية أو تجارية ، وشهادة اللغة العربية والبربرية .

الموظفون المدنيون أو المتصرفون الذين توظفهم الدولة ، والولايات والبلديات ، أو المصالح المعتمدة .

الحائزون على مناصب دائمة بمقتضى تنظيمات سيحددها القانون فيما بعد .

أعضاء الغرف التجارية والفلاحية ، والباشاغوات ، والأغوات ، والقياد الذين تولوا وظائفهم ثلاث سنوات على الأقل ولم يكونوا قد عزلوا منها .

الأشخاص المنتخبون أو الذين كانوا قد انتخبوا كنواب في المجالس المالية ، أو مستشارين بلديين في البلديات كاملة الصلاحيات ، أو رؤساء للجماعة .

أعضاء النظام الوطني للجون دونور ، وأصحاب نظام التحرير ، وحملة الميدالية العسكرية ، وحملة ميدالية العمل ، وأعضاء مجالس إتحاد العمال في الاتحادات العمالية المؤسسة تأسيساً شرعياً بعد أن يكونوا قد مضى عليهم في وظيفتهم ثلاث سنوات .

أعضاء مجالس التوثيق والوكلاء الشرعيون .

أعضاء المجالس الإدارية لعمال وفلاحي (لاسيب) ـ الجمعية الأهلية للصالح العام ـ وأعضاء اللجان الفرعية لعمال وفلاحي (لاسيب) .

المادة الرابعة : وسيؤذن لفرنسيين مسلمين آخرين بالحصول على الواطنة الفرنسية . وسيحدد المجلس الوطني التأسيسي الطريقة التي يحصل بها هذا التغيير . وابتداء من هذا التاريخ فإن الفرنسيين المسلمين من هذا الصنف ، وهم الذكور البالغون 21 سنة أو أكثر ، سيتمتعون بمواد قانون 9 فبراير 1919 ، وسيوضعون في قائمة الدائرة الإنتخابية التي تنتخب النواب الخاصين للمجالس البلدية والمجالس العامة والمجالس المالية حسبما نص عليه القانون المذكور آنفاً . وسيكون هؤلاء النواب في المجالس العامة والمجالس المالية بنسبة الخمسين من مجموع عدد أعضاء هذه المجالس . أما في المجالس البلدية فسيكون أيضاً بنسبة الخُمُسَيْن ، باستثناء الحالات التي لا تصل فيها النسبة بين السكان المسلمين الفرنسيين ومجموع السكان إلى هذا العدد . وفي هذه الحالة فإنهم سيكونون بنسبة حجم السكان المسلمين .

المادة الخامسة : للفرنسيين الحق في المجالس الجزائرية بدون تمييز ومهما كانت الدائرة الإنتخابية التي ينتمون إليها ، ولا يخضعون إلا للشروط العادية .

المادة السادسة : ستظل القوانين المعمول بها بخصوص سكان (وادي) مزاب وسكان المناطق الصحراوية المعروفة بهذا الإسم ، سارية المفعول .

المادة السابعة : ستصدر اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني مرسوماً يحدد طرق تطبيق هذا القانون .

الجزائر 8 مارس 1944 م .

1– أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج3 ، مرجع سابق ، ص ص 273–275.

الملحق رقم (06): قانون الجزائر20 سبتمبر 1947[1]

POLITIQUE

UN NOUVEAU « STATUT » POUR L'ALGÉRIE

Lors de la première élection à l'Assemblée algérienne, issue du nouveau statut de l'Algérie, M. Malé, conseiller général et maire de Maweno, située près de Sétif, dépose un bulletin dans l'urne.

UN ARBITRAGE REJETÉ

20 septembre. Le statut de l'Algérie présenté par Edouard Depreux, ministre de l'intérieur socialiste du gouvernement de Paul Ramadier, divise l'ensemble de la classe politique.

Adopté par 322 voix contre 86, le statut de l'Algérie est finalement celui de Georges Bidault, ancien président du Conseil, déposé par le député MRP d'Alger Paul-Emile Viard, et soutenu à quelques nuances près par la SFIO. Il est légitime de s'interroger sur sa viabilité au vu du nombre élevé des abstentions : 184 sur 592 députés.

L'UDMA de Ferhat Abbas avait présenté un projet visant à créer une République algérienne autonome constituant avec le Maroc et la Tunisie une « Fédération nord-africaine », dans le cadre de l'Union française définie par la Constitution de 1946. Les députés musulmans ralliés à ce projet et les quatre élus de l'UDMA au Conseil de la République ont quitté spectaculairement les délibérations, avant de démissionner de leurs mandats, en dénonçant un « statut octroyé ». Les députés du MTLD, défiant au Parlement français tout droit de légiférer sur l'avenir politique de l'Algérie, se sont tenus à l'écart des débats. Finalement seuls 4 des 30 députés d'Algérie, européens comme musulmans, ont pris part au vote en faveur du projet.

Les conseillers généraux européens d'Alger ont démissionné, eux, en signe de protestation contre ce statut qu'ils jugent « déshonorant ». Certains menacent même d'en appeler aux Nations unies contre l'abandon de la France. Les Européens condamnent la réunion des élus des deux collèges dans une même assemblée, tournant en dérision le vote des femmes musulmanes, au nom d'une défense inattendue des « traditions » de l'islam.

Enfin, les 163 députés communistes se sont abstenus. Les communistes, dont les ministres ont été révoqués en mai, avaient également présenté un statut ambigu d'État associé dans le cadre de l'Union française, jugeant que l'indépendance prématurée ferait le jeu de l'impérialisme.

En somme, l'arbitrage parlementaire est jugé « arbitraire » par des opinions antagonistes qui n'acceptent l'intervention de la métropole dans les affaires algériennes qu'à la condition de satisfaire leurs volontés.

20 septembre. Le texte adopté ne tranche pas entre le statu quo et les revendications d'indépendance.

Ce statut maintient la personnalité civile et financière des trois départements définie en 1900. L'« Assemblée financière » instituée par l'ordonnance de 1944 devient une « Assemblée algérienne » de 120 membres, élus pour moitié par chacun des deux collèges au suffrage universel, et renouvelable par tiers tous les 3 ans. Cette Assemblée vote le budget de l'Algérie, et a le pouvoir de modifier la législation métropolitaine de son application, avec l'accord du gouvernement. Elle n'est donc pas souveraine, en dépit d'une existence juridique indépendante reconnue aux trois départements d'Algérie.

Une majorité des deux tiers peut être requise pour ses décisions. Le statut prétend établir la « parité » entre les deux collèges électoraux représentant les deux composantes de la population. Mais la disproportion est très importante entre les 60 délégués élus par 464 000 citoyens de statut civil français (pour une population de 922 000 Européens) et 48 000 musulmans du premier collège, alors que leurs 60 homologues sont élus par quelque 1,5 million d'électeurs « citoyens de statut local » inscrits dans le second collège (pour une population de 7 860 000 musulmans). Dans les conseils généraux et municipaux, ces derniers ne désignent toujours que 20 % des élus. Le pouvoir exécutif est exercé par un Conseil du gouvernement de six membres, dont quatre issus de l'Assemblée et deux désignés par le gouverneur général. Enfin, la liberté du culte musulman, l'enseignement de la langue arabe et le droit de vote aux femmes sont prévus mais soumis à une décision ultérieure de l'Assemblée algérienne, où l'équilibre et le consensus s'annoncent quasi impossibles à obtenir.

Brèves...

27 OCTOBRE. Les élections municipales, qui donnent le MTLD prépondérant, reflètent le rejet du statut par les électeurs d'Algérie. « Le peuple algérien a voté pour l'unité de la Nation algérienne, représentée par le MTLD », déclare une publication de ce parti. L'UDMA complète une majorité nationaliste avec 18 %.

حاج حفصي محمد

1– حاج حفصي محمد ، المرجع السابق ، ص 70.

الملحق رقم (07): الحاكم العام ناجيلان مزور انتخابات أفريل 1948م[1]

1-عبد الحميد زوزو :الفكر السياسي للحركة الوطنية و الثورة التحريرية، ج1 ، دارهومة ،الجزائر، 2012م،ص737.

ببليوغرافية البحث

ببليوغرافية البحث

أولا : المصادر

1-المصادر باللغة العربية :

أ-المجلات والجرائد:

1-الشهاب ، ج 5،م12،جويلية 1931.

2- الشهاب ،ج 3،م13،ماي 1937م.

3-جريدة وادي ميزاب 1926-1929م.

ب-الكتب :

1-أوزقان عمار :الجهاد الأفضل(كلمة حق عند سلطان جائر) ، (د ط)،دار القصبة للنشر ، الجزائر ،2005م.

2-بن خدة بن يوسف : جذور أول نوفمبر ،1954م،تر:مسعود حاج مسعود،ط2،دار الشاطبية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2012م.

3- بوداود عمر :من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني (مذكرات مناضل)،تر: أحمد بن محمد بكلي ،(د ط) ،دار القصبة للنشر ،الجزائر ،2007م.

4-عباس فرحات :الشاب الجزائري ،تر :أحمد منور ،(د ط)،المطبعة الشعبية للجيش الجزائر ،2007م.

5-_____ :حرب الجزائر وثورتها الأولى (ليل الاستعمار) تر: أبو بكر رحال،(د ط)،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،الجزائر ،2009م.

6-عفرون محرز : مذكرات وراء القبور ،(وقائع مأساة مبيتة) ، تر: الحاج مسعود مسعود ،ط خاصة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر،2009م.

7-كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي من النضال السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962م)،(د ط)،دار القصبة للنشر ،الجزائر ،(د س ن).

8-المدني أحمد توفيق: هذه هي الجزائر،ج1،(د ط)،دار النهضة المصرية، القاهرة 1956م.

9-ـــــــ :هذه هي الجزائر،ج2،(دط)، دار النهضة المصرية،القاهرة،2001م.

2-المصادر باللغة الفرنسية :

1-Louis Faux : un maffaiteur public jules ferry ,ed achille le rog paris ,1886.

ثانيا :المراجع :

1- أجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط1،منشورات عويدات،بيروت،1982م.

2-ـــــــ: تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير، تر: محمد حمداوي ،ابراهيم صحراوي ،ج2،(د ط)،دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،2013م .

3-ـــــــ:الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919م)، ج1، (د ط) ،دار الرائد الجزائر ،2007م.

4-أقيس خالد: الشيخ العربي التبسي الرئيس الثالث لجمعية العلماء المسلمين ،ط 1،دار الألمعية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2012م.

5-بديدة لزهر :رجال من ذاكرة الجزائر ،ج17،(د ط) ،وزارة الثقافة ،الجزائر ،(د س ن).

6-بزيان سعدي : جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس (د ط)،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ،2005م.

7-بقطاش خديجة : الحركة التبشيرية في الجزائر (1830-1871م)،(د ط)،دحلب للنشر الجزائر ،1977م.

8-بكار محمد :محمد صالح بن جلول (1893-1985م) رائد الحركة المطلبية في الجزائر ،ط 1،دار الأصول للطباعة والنشر ،الجزائر ،2009م.

9-بلاح بشير :،تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1989م)، ج1،(د ط)،دار المعرفة الجزائر ،2006م.

10-بلانش جون لوي :سطيف 1945م بوادر المعجزة ،تر :عبد السلام عزيزي وأخرون (د ط)،دار القصبة للنشر ،الجزائر ،2007م.

11- بوجابر عبد الواحد: الجانب العسكري للثوة الجزائرية (المنطقة الخامسة) الولاية الأولى التاريخية ، (د ط) ، (د د ن) ، (د م ن) ، (د ت ن) .

12- بوحوش عمار : التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1862م ، ج1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1997م.

13-ـــــــ: العمال الجزائريين في فرنسا (دراسة تحليلية) ، ط خاصة (وزارة المجاهدين)، الجزائر، 2008م.

14-بورغدة رمضان :الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962م) سنوات الحسم والخلاص ، ط1،مؤسسة بونة للبحوث والدراسات ،الجزائر ،2012م.

15-بورنان سعدي :شخصيات بارزة في كفاح الجزائر (1830-1962م) رواد الكفاح الإصلاحي (1900-1964م)، ط2،دار الأمة للنشر والطباعة والتوزيع ، الجزائر 2009م.

16-بوصفصاف عبد كريم :جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية(1931-1954م) ،ط1،الجزائر ،1981م.

17-بوعزيز يحي :الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه(1912-1948م)،ط خاصة ،عالم المعرفة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2009م.

18-ـــــــ:سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954م)،ط خاصة ،دار البصائر ،(د م ن)،2009م.

19-ـــــــ:كفاح الجزائر من خلال الوثائق ، ط خاصة (وزارة المجاهدين)،عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2009م.

20-ـــــــ:موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر و العرب ،ج2، (د ط)، دار الهدى الجزائر،2009م.

21-بوقصة كمال :مصادر الوطنية الجزائرية إلي منابع الوطنية الجزائرية الشعوبية ،(د ط)،دار القصبة للنشر ، الجزائر ،2005م.

22-بولوزاع براهمة : نظرة علي الجزائريين بين (1947-1962م)من خلال كتابات الجزائر في الصحافة التونسية (الزهرة-الاسبوع-الصباح نموذجا) ، ط1 ،دار كوكب العلوم ،الجزائر ،2015م.

23-تابليت علي :فرحات عباس رجل دولة ،ط2،منشورات تالة ،الجزائر ،2009م.

24-تاد الطيب :الجزائر حضارة وتاريخ الحضارات المتعاقبة للجزائر وتاريخها المشرف (د ط)، دار الهدى ،الجزائر ،2008م.

25-تركي رابح :الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح الاسلامي والتربية في الجزائر ، ط خاصة (وزارة المجاهدين)،EDITION ANEP،(د م ن)، 2001م.

26- تقية محمد: الثورة الجزائرية (المصدر الرمز و المال) ،تر: عبد السلام عزيزي دار الهضبة للنشر، الجزائر ،(د ت ن).

27-تميم أسيا :الشخصيات الجزائرية (100 شخصية)،دار المسك للنشر والتوزيع الجزائر،2008م.

28-ثينيو نور الدين : إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية ،ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ،بيروت ،2015م.

29-ج ب دروزيل :التاريخ الدبلوماسي (تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم) تر :نور الدين حاطوم ،ط2، دار الفكر ، سوريا ،1978م.

30-الجيلالي عبد الرحمان بن محمد : تاريخ الجزائر العام،ج4،ط جديدة ومنقحة ومزيدة ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2014م .

31-الحاج مصالي :مذكرات مصالي الحاج (1898-1938م)،تر :محمد المعراجي منشورات ANEP،الجزائر ،2007م.

32-حربي محمد :الثورة الجزائرية سنوات المخاض ،تر : عباد نجيب وصالح المثلوثي (د ط)،موفد للنشر ،الجزائر ،1994م.

33-حسين بو زاهر: العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة (1830-1962م)، (د ط)،دار هومة ،الجزائر ،2011م.

34-خالد الأمير: رسالة الى الرئيس ولسون ونصوص أخرى ،(د ط)،وزارة الثقافة الجزائر، 2009م.

35-خرشي جمال :الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (1830-1962م)،دار القصبة للنشر ،(د م ن)،2009م.

36-بن خرف الله الطاهر :الوسيط في الدراسات الجامعية ،ج4،(د ط)،دار هومة للطباعة والنشر ،الجزائر ،2003م.

37-بن خليف عبد الوهاب :تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال ،(د ط)،دار طليطلة ،الجزائر ،2009م.

38-ـــــ:الوجيز في تاريخ الجزائر من بداية الاحتلال إلى مجازر 8 ماي 1945م (1830-1945م)،ط1،دار بني مزغنة للنشر والتوزيع ، الجزائر ،2005م.

39-بن خروبى عبد المجيد :ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها ،(د ط)، موفد للنشر،(د م ن)،2010 م.

40-خياطي مصطفي :الأوبئة والمجاعات في الجزائر ،تر :حضرية يوسفي ،(د ط)،منشورات ANEP،(د م ن)،(د س ن).

41-خيثرعزيز:قضايا في الحركة الوطنية ،(د ط)، دار الحياة العلمية، الجزائر،(د س ن).

42-بن داهة عدة :الاستيطان والصراع حول ملكية الارض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962م)،ج1،ط خاصة (وزارة المجاهدين)،(د م ن)،2008م.

43-ـــــــ.:الاستيطان والصراع حول ملكية الارض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962م)،ج 2،ط خاصة(وزارة المجاهدين)،(د م ن)،2008م.

44-دسوقي ناهد إبراهيم :الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين (1918-1939م)،(د ط)،منشأة المعارف ،الاسكندرية ،2001م.

45-دياكوف نيكولاي :حركة الفتيان الجزائريين في مطلع القرن 20م ،تر :عبد العزيز بوباكير ،(د ط)، أمود كال للنشر ،الجزائر ،2015م.

46-رخيلة عامر:08ماي 1945م المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية ،(د ط)،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1995م.

47-الزبيري محمد العربي :تاريخ الجزائر المعاصر ،ج1،(د ط)،منشورات اتحاد الكتاب العرب ،دمشق ،1999م.

48-ـــــــ:الثورة الجزائرية في عامها الأول ،ط1،دار البعث ،الجزائر،1984م.

49- زرقة عبد الرشيد :جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ط1، دار الشهاب، لبنان، 1999 م.

50-زوزو عبد الحميد: تاريخ اوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية (1914 – 1945 م) مج 6 ، ط خاصة (وزارة المجاهدين ، ديوان المطبوعات الجامعية ، (د م ن)، 2010م ص 103 -105.

51-ـــــــ: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الجزائريين (1914-1939 م)، مج 4، ط خاصة (وزارة المجاهدين) ، ديوان المطبوعات الجامعية، (د م ن)،2010م.

52-ـــــــ:الفكر السياسي للحركة والثورة التحريرية، ج1،دارهومة،الجزائر،2012م ص737.

53-ـــــــ: محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية و الثورة التحريرية (د ط)، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2004م.

54-ـــــــ:المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)،مج 5،ط خاصة (وزارة المجاهدين)،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2010م.

55-ـــــــ:الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)م ط2،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1985م.

56- سعد الله أبو القاسم: أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج 2،دار البصائر، الجزائر 2007م.

57-ـــــــ:أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج 4، ط 1، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1996 م.

58-ـــــــ: تاريخ الجزائر الثقافي (1830- 1945م)، ج 6، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1998م .

59-ـــــــ:الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930م)،ج2،ط4،دار الغرب الإسلامي بيروت،1992م.

60-ـــــــ: أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية (1930-1945م)، ج3 ، ط منقحة ومزيدة ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان 1992م.

61- سعد الله فوزي : يهود الجزائر موعد الرحيل ،ج2 ،ط1 ، دار الأمة للنشر والتوزيع الجزائر ، 2010م.

62- سعداوي مصطفي: المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر ، (د ط) وزارة المجاهدين ،الجزائر ،2009م.

63- سعدي عثمان: الجزائر في التاريخ، شركة الأمة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر 2013م.

64- سكال محمد : باسم الحضارة (جرائم حرب ضد الإنسانية ارتكبت في الجزائر من (1830-1962م) ، (د ط) ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2015م .

65- شامي حكيمة: العقيدة الاسلامية للغرب الإسلامي(عبد الحميد بن باديس أنموذجا) (د ط) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1971م.

66- شريف عبد الرحمان مزيان: حرب الجزائر في فرنسا (موريبيان جيش الحفاء)،(د ط) ،دار الحكمة للنشر الجزائر ، 2012م.

67- شريف ولد حسين محمد: من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال (1830- 1962 م) ، (د ط) ، دار القصبة ، الجزائر ، 2010 م.

68- الشريف ولد حسين محمد :عناصر الذاكرة حتى لا أحد ينسى من المنظمة الخاصة 1947 م إلى استقلال الجزائر في 05 جويلية 1962 م، (د ط) ، دار القصبة للنشر الجزائر،(د س ن).

69-طاعة سعد: دور النواب السياسيين في الحياة السياسية في الجزائر (1947-1956م)، ط1، دار الكوكب، الجزائر،2012 م.

70- الصديق محمد الصالح : شخصيات ومواقف ، (د ط) ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ، (د س ن).

71- عباس محمد الشريف: من وحي نوفمبر (مداخلات و خطب)، (د ط)، دار الفجر (د م ن)، 2005م.

72-العسلي بسام : نهج الثورة الجزائرية (الصراع السياسي) ، ط2 ، دار النفائس بيروت ، 1986م .

73- العقاد صالح: الجزائر المعاصرة (د ط) ، الرسالة للطبع ، (د م ن)، (د س ن).

74- بن العقون عبد الرحمن بن براهيم: الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر (1920-1936م) ج1، ط2، منشورات السائحين ، (د م ن) ، 2007م .

75-.....: الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر(1914-1947م) ج3 ، ط2 ، منشورات السائحى ، الجزائر ، 2008 م.

76- علاق هنري : مذكرات جزائرية (ذكريات الكفاح و الآمال) تر: جناح مسعود، عبد السلام عزيزي، (د ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.

77- علوش سماعيلي زليخة المولودة: تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ط1 ، دار دزاير أنفو، الجزائر ، 2013 م.

78- العلوي محمد الطيب : مظاهر المقاومة (1830-1954 م)، (د ط) ، منشورات وزارة المجاهدين ،(د م ن)، (د س ن).

79-عمر تابليت: مذكرات الضابط سالم جيليانو ، ط 1، دار الألمعية للنشر والتوزيع الجزائر، 2012م.

80-العمرى مومن : الحركة الثورية في الجزائر (من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني) ، (د ط) ، دار الطيعة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2003م .

81- عمورة عمار :الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962م، ج1، (د ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2009م.

82-.....: موجز في تاريخ الجزائر، ط1 ، دار ريحانة ،الجزائر ،2002م.

83- غربي غالي : فرنسا و الثورة الجزائرية(1954-1958م) ، دراسة في السياسات والممارسات، (د ط)، غرناطة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009م.

84- فافرود شارل أنري : الثورة الجزائرية ، تر: كابوية عبد الرحمن، سالم محمد، (د ط) منشورات دحلب، الجزائر، 2016م.

85-فرانسيس جونسون، كوليت : الجزائر خارجة عن القانون ، تر :محمد المعراجي ،(د ط) وزارة المجاهدين ، الجزائر ،2041م .

86-الفرجي بشير كاشه: مختصر و قائع و أحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962م) ، ط خاصة (وزارة المجاهدين)، الجزائر ،2007م.

87-فركوس صالح: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال ،(د ط) ، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر ،2005م.

88- عبد القادر حميد: فرحات عباس رجل الجمهورية ، (د ط) ، دار المعرفة ، الجزائر 2007م.

89- عبد القادر غالية: محطات تاريخية من حياة الثورة التحريرية (احداث و أحاديث منسية)، ط 1، المؤسسة الصحفية للنشر و الطباعة و الاتصال، المسيلة، 2013 م.

90- قداش محفوظ : تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939-1951م) ، تر : أحمد بن البار، ج2، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2008م.

91-بن قصة حورية مايا: الجزائر في عهد الحاكم العام ناجيلان (1948-1951م)، (د ط)، منشورات الرياحين، الجزائر، (د س ن).

92- قنان جمال: قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ، مج 4، (د ط) ، منشورات وزارة المجاهدين (د م ن) ، 2009 م .

93- .....: نصوص سياسية في القرن 19 م (1830-1914م) ، (د ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، (د م ن) .

94- قنانش محمد: الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين (1919-1939م) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982م .

95- قنانش محمد، محفوظ قداش: نجم شمال افريقيا (1926-1937م) ، وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري ،تر : أوذانية خليل ،(د ط)، ديوان المطبوعات الجامعية ، (د م ن) ، 2013م.

96- قيران دانيال : عندما تثور الجزائر، تر: العيد ديوان،ط1، دار التنوير، الجزائر 2014م.

97-كاتب كمال :اوروبيون أهالي و يهود بالجزائر (1830-1962م) تمثيل و حقائق السكان ، تر : رمضان زيدي، دار المعرفة ، الجزائر ، 2012م.

98- كبير سليمة:الأمير خالد من أعلام الجزائر في العصر الحديث (الأمير خالد رمز النضال السياسي) ، المكتبة الخضراء للطباعة و النشر والتوزيع ، الجزائر، (د س ن).

99-_____: الحاج محمد المقراني البطل الخالد،(د ط)،المكتبة الخضراء للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر،(د س ن).

100- لحسن أزغيدي محمد : مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية (1956 - 1962 م) ، (د ط) ، دار هومة للطبع و النشر و التوزيع ، الجزائر،2009م.

101-محمد حاج حفصي: من ذكريات الكفاح (مذكرات مجاهد) ، (د ط) ، فيسيرا للنشر، برج البحري ، 2010م.

102-مرابط مسعودة يحياوي : المجتمع المسلم و الجماعات الاوروبية في جزائر القرن 19م (حقائق و إيديولوجيا ت و أساطير و نمطيات) ، مج 1 ، (د ط) ، دار هومة الجزائر ، 2010م.

103- مريوش أحمد :الّشيخ الّطيب العقبي و دوره في الحركة الوطنية، (د ط) ، مطبعة هومة ، (د م ن) ، 2007 م.

104- مسعود جبران : الحرب العالمية الثانية ، (د ط) ، مؤسسة نوفل للطباعة والنشر لبنان ، 1944 م.

105-مطبقاني مازن صلاح حامد: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و دورها في الحركة الوطنية الجزائرية (1349 - 1358 هـ) - (1931 - 1939 م) ، (د ط) دار بني مزغنة ، الجزائر ، 2015 م.

106-مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954م) ، (د ط)، ديوان المطبوعات الجامعية ،(د م ن)، 2014 م.

107- مقلاتي عبد الله: المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية (1830-1962م) ج1،منشورات سيدي نايل ،2013م.

108- مناصرية يوسف : دراسات و أبحاث في المقاومة و الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954م) ، دار هومة ، الجزائر، 2014م.

109-مهساس أحمد : الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة ، تر: الحاج مسعود مسعود ، محمد عباس ، (د ط) ، دار القصبة للنشر الجزائر ، 2003 م .

110-ـــــــ: الحقائق الاستعمارية و المقاومة،(د ط)، دار المعرفة، (د م ن) 2007م.

111-مياسي إبراهيم: توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881-1919م) ، (د ط) ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1996م.

112-هلال عمار: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962م)، (د ط)، ديوان المطبوعات الجامعية (د م ن)، 2016م.

113- وزارة المجاهدين : اثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954م) ، ط خاصة ،و ب ح و ث أ ن 1954 م،الجزائر،2007م.

114-ـــــــ: الجرائم الفرنسية والابادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م،(ط خاصة) ، م و ب ح و ث أ ن 1954م ، (د م ن) ، 2007م.

115-ـــــــ : عبد الحميد بن باديس مفكر الاصلاح و زعيم القومية الجزائرية (1307هـ -1889 م)(1358هـ-1940م) ، عالم الأفكار، الجزائر، 2013م.

116- ـــــــ:الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال ،م و ب ح و ث أ ن 1954م،(د م ن)،2007م.

117- ولد خليفة محمد العربي: الاحتلال الاستيطاني للجزائر (مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي نحو تحديد الخطاب واشراك الشباب)، ط2 ، منشورات ثالة ،الجزائر 2008م .

ب –باللغة الفرنسية :

1- Acheur cherfi : la classe politique algerienne de 1900 à nos jours ,éd, casbah ,alger,2011.

2-André Noshi : la naissance du nationalisme algérienne , Ed 5 du minute ,paris ,1962.

3-Djamal Kharchi :Colonisation et politique d'assimilation en Algérie(1830-1962).Ed . Casbah .Alger.2009.

4-ferhat Abbas : la nuit coloniale , ministére de la culture,2009

5-Mahfoud kadache : histoire du nationalisme algérienne ,2éme Edition ,tome 2,end.

6-Mohammed chérif ould el Hocine : de la résistance a la d'indépendance 1830-1962 ,Ed casbah ,Alger.

ثالثا: الملتقيات:

1-سيفو فتيحة :عرائض الجزائريين ضد السياسة العقارية الاستعمارية، أعمال الملتقى الوطني الأول و الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830م، ط خاصة (وزارة المجاهدين)، الجزائر، 2007م.

2-مريوش أحمد: موقف الجزائريين من التعليم الفرنسي بالجزائر خلال فترة الاحتلال أعمال الملتقى الوطني الأول حول التعليم في الجزائر أثناء الاحتلال (1830-1962 م) العالمية للطباعة و النشر، الجزائر، 15-14 جوان 2009 م.

3-صغيري أحمد : محاضرات ملتقى مجازر 05 ماي 1945 م في الذاكرة الوطنية ، (د ط) ، وزارة المجاهدين ،سطيف ، 2009م .

4-سيد علي أحمد مسعود: ارهاصات النشاط الثوري في نضال الحركة الوطنية الجزائرية (1919 – 1945 م)، منشورات مؤسسة الإمام عبد الحميد بن باديس ،ملتقي جامعة محمد بوضياف (المسيلة)،الجزائر ،1 مارس2016م.

رابعا: الرسائل الجامعية:

1-بديدة لزهر : الحركة الديغولية في الجزائر(1940- 1945 م) من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2009 – 2010م.

2-بو عبد الله عبد الحفيظ : فرحات عباس بين الاندماج و الوطنية (1919-1962م) رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ ، جامعة باتنة، الجزائر 2006-2007م.

3-جباري مسعود: الفكر السياسي عند الشيخ عبد الحميد بن باديس (دراسة تحليلية) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية، كلية أصول الدين، جامعة الجزائر، 2001-2002 م.

4-بن حسين كريمة: الحياة السياسية في الجزائر من سنة 1930إلى سنة 1939م،رسالة للحصول على دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث ،جامعة قسنطينة، 1984م.

5- خليفي عبد القادر : أحمد توفيق المدني و دوره في الحياة السياسية و الثقافية بتونس والجزائر (1899 – 1983 م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث

و المعاصر، قسم التاريخ و الأثار، جامعة منتوري(قسنطينة)، الجزائر، 2006 – 2007 م .

6- خليل كمال: المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر التأسيس والتطور (1850-1851م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر،جامعة منتوري (قسنطينة) ، قسم التاريخ ، 2008-2009م.

7-شبوب محمد : الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) دراسة سياسية اقتصادية و اجتماعية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ و الآثار ، جامعة وهران 1، الجزائر ،2014-2015م .

8-شريف عبد الغفور: موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الثورة التحريرية من خلال جريدة البصائر (1954-1956م) دراسة وصفية تحليلية ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علوم الإعلام و الاتصال ، قسم علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر3، الجزائر ،2010-2011م.

9-شلي آمال: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1956م) ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث المعاصر، قسم التاريخ، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006م.

10—الصغير محمد عباس: فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية (1927-1963م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في تاريخ الحركة الوطنية ،قسم التاريخ والأثار، جامعة منتوري ،2006-2007م.

11-الغول الطاهر: مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية (1919-1954م) مذكرة تخرج من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم العلوم الانسانية، جامعة حمة لخضر – الوادي-، الجزائر، 2013-2014م.

12-معزة عز الدين : فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية و مرحلة الاستقلال (1899-1985م) ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ ، جامعة منتوري ، 2004-2005م.

خامسا :الموسوعات والقواميس :

أ-الموسوعات:

1-جاسر حمد عبد الغني : موسوعة مشاهير و عظماء و شخصيات من التاريخ ، ط1 دار البرهان ، القاهرة ، 2005م.

2-أبو عيشة عبد الفتاح: موسوعة القادة السياسيين "عرب وأجانب "،(د ط)،دار أسامة للنشر والتوزيع ،(د م ن)،(د ن س).

3- الكيالي عبد الوهاب: الموسوعة السياسية ، ج 1 ، (د ط) ، دار الهدي ، بيروت 1979 م.

4- مقلاتي عبد الله : موسوعة أعلام و أبطال الثورة الجزائرية ، ك 5 ، (د ط) ، وزارة الثقافة ، الجزائر ، (د م ن).

5- موسوعة المعرفة (شخصيات تاريخية ،علماء) ج2 ، (د ط) ، دار النهضة العربية بيروت ، 1987م.

ب-القواميس :

مقلاتي عبد الله : قاموس أعلام و شهداء الثورة الجزائرية، ط1،وزارة الثقافة، الجزائر 2009م .

سادسا: الدوريات:

1-بلعيد رابح: حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ع 5، منشورات جامعة باتنة، جوان 1996م.

2-بوجمعة أكرم: أوضاع الجزائر مع مطلع القرن 20م، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ،ع 28، جامعة بابل ،2016م.

3-بورغدة رمضان: جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة (1830-1892م) ، مجلة كلية الآداب و العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، جانفى 2009م.

4-بوقريوة لمياء: مشروع موريس فيوليت ، مؤامرة سياسية و اجتماعية ضد الجزائر مجلة علوم الإنسان و المجتمع ، ع 4 ، جامعة باتنة ، الجزائر ، ديسمبر 2012 م .

5- عبد الرزاق أحمد بهاء: الجبهة الشعبية الفرنسية و دورها السياسي في فرنسا ، مجلة كلية التربية للبنات " للعلوم الانسانية" ، مج 17 ، الكوفة ، السنة التاسعة 2015 م.

6-شليغم غنية : ميلاد الظاهرة الحزبية في المغرب العربي مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، ع 27 ،جامعة قاصدي مرباح ورقلةّ ، الجزائر ، ديسمبر 2016م.

7- بن شوش محمد: الغزو الفكري للجزائر (1830-1870م)، مجلة المصادر، ع 18،السداسي الثاني 2008م.

8–طوزان أحمد محمد : التحول في المفهوم القانوني لحق تقرير المصير في تحقيق الاستقلال و الانفصال ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، مج 29 ع3،(د م ن) ، 2013 م.

9– بن قبي عيسى: تطور النضال السياسي لدى فرحات عباس من خلال بيان 10 فيفري 1943م ، مجلة عصور جديدة ، ع 10 ، جامعة وهران ، الجزائر ، جويلية 2014م.

10–لونيسي إبراهيم :الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن19 م منطقة سيدي بلعباس نموذجا ، مجلة عصور، ع 6–7،جوان–ديسمبر 2005م.

11–.....: مفهوم الديمقراطية في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية قبل 1954م، مجلة المصادر،ع11(عدد خاص للمقاومة و الحركة الوطنية) ، م و ب ح و ث أ ن1954م الجزائر ، السداسي الأول 2005م.

12–لهلالي اسعد: المواقف السياسية للشيخ محمد خير الدين (المؤتمر الاسلامي الجزائري1936م ،وبيان الشعب الجزائري 1943م)،مجلة الحكمة للدراسات التاريخية ع20،مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، السداسي الاول 2013م.

13– المدني أحمد توفيق : أبطال المقاومة الجزائرية (أحمد ابن عثمان خوجة، أحمد باي قسنطينة ،الأمير عبد القادر و الدولة العثمانية)، مجلة التاريخ، ع 4، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010 م.

14–مريوش أحمد: دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحركة الوطنية ما بين (1931–1952 م) ، مجلة الرؤية ،ع2، الجزائر،السنة الأولى 1996م.

15-منعم أسامة صاحب : الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الادارة الفرنسية (1830-1962م) ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، مج 4، ع3،(د م ن)،(د س ن).

الفهـــــارس

فهرس الأعلام :

(أ)

-أبريال: 53.

-الأمير خالد :43/-ابراهيم بن شريف:20/ -ابن جلول:51-57-66/-أحمد بن الدهمان :21/ -أحمد بومنجل:56/ -ابن حسان :24 /-أرستدبريان:33/-إسحاق :25/- ابن العربي: 24/ -أليس سيبورتيش:72 /- أندري نوشي:31-44.

(ب)

-بارتيلو:23/-بان روزي :31/ -بن بريهمات:24/-بن زكري :20/-بن المسعود:35/ -البشير الابراهيمي :45-51-71-72-82/-بن علي محمود :48. بودربة:24/- بوردو:22-23./ -بولونجي:22/-بوليات: 22-23/-بن يامين سطورا:67 /-بيار فابى : 72/-بيتان :52-53/-بيجو:10/-بيرتون:55-59/ بيرنارد:44/- بيليسي:11.

(ت)

-تامزالى :57/-توفيق المدني :57/-توين بي :44.

(ج)

-جورج كليما نصو : 30-32- 33 /-جورج لايغ : 32-33/ -جول فيري:21-22-23-24-25-26-27-28/-جول كامبون : 26-27/-جول كويشراد:26/- جون جوريس :31/-جون الموهوب عمروش :67/-جيرو:56.

(ح)

-حماد عبد الرحمان الشريف : 72.

(خ)

-خوجة:24.

(د)

-دارلان :55/-دوفال:70/-ديغول:54-60-61-62-64-67-69.

-ديغيدون:12-14-17.

(ر)

-روبرت قوتي :44/-رومبو :23/-ريمل :25.

(س)

-سعدان:57.

(ش)

-شاتينيو :84/-شارل أندري جوليان:44/-شارل لافيجري :18/- شارل لوتو:33 شاميجوران :26/-الشريف حسين :30.

(ص)

-صالح بوشناق :19.

(ع)

-عبد الحميد بن باديس:19-51/- العربي التبسي :57/-عمار أزقان:66-71.

(غ)

-غريس أحمد:57/-غولد زيغر:67.

(ف)

-فانسان أوريول :72/-فرانك شفو:23-26/-فرحات عباس :42-45-51-52-55-56-57-59-60-61-65-70-81/-فيار :72.

(ق)

-قاضي عبد القادر :57/-قامبيتا:21.

(ك)

-كاترو :60-61/ كريميو :13/-كوستان :26.

(ل)

-لويس بوليات :22/-لويس تيرمان :21-22/- ليون بلوم :38.

(م)

-ماريس موتى :33/-ماسكوراي :23 /-ماك ماهون : 11-20/-المبارك بن ابراهيم :21/ -المجاوي :19 /-مختاري محمد:72/-محمد الأمين دباغين :57/ محمد بن امراح :20/ -محمد بن أبي القاسم :20/ -محمد بوراس: 53/ -محمد خيضر :50/

محمد بن رحال: 24/ -محمد بن ساعد الحشمي :20/ -محمد الطيب العقبي :48/ - محمد الهادي جمان :57/-مصالي الحاج :46-50-52-53-55-68-70 /-مفدي زكرياء :50/-المقراني :14/-المكي بن باديس : 18-19.

-موريس فيوليت :36-37-38-39-46/-ميسيمي :31.

(ن)

-نابليون الثالث :11-12/-ناجيلان :84.

(هـ)

-هنري علاق :68.

(و)

-ولد قاضي :18-19.

فهرس الأماكن والبلدان:

(أ)

-إسبانيا:53/-الاتحاد الاوروبي : 74/-إفريقيا الشمالية :10 /-الألزاس:14/-ألمانيا :52-53-54/ -إيطاليا :53/-أوروبا :30.

(ب)

- باريس:14-18-19-36-43-45-48/-بجاية :68-70/-البلاد الإسلامية :16. - بني ثالة :20.

(ت)

-تلمسان :19/-تونس :16-21-53-73.

(ج)

-الجزائر: 9-10-11-12-13-14-15-16-17-18-21-22-23-24-25-28-32-33-36-37-38-39-40-41-44-45-47-48-52-53-54-55-57-58-59-61-60-63-67-68-70-71-72-73-74-75-76-77-78-81-82/-الجنوب :12-34-35-40-77-79.

(ح)

-الحراش:53.

(خ)

-خراطة :70.

(ز)

-زموري:20.

(س)

-سان فرانسيسكو:60/-سطيف :20-57-69-70-71/سعيدة:69/-سيدي فرج:9-37.

(ش)

-شمال إفريقيا :9-31-38-39-45-55/-الشمال :34-35/ -الشرق الأدنى :16.

(ص)

-الصحراء:11./-الصحاري :20.

(ع)

-العاصمة :9-47-53-56-61/-العالم الإسلامي :39/-العالم العربي :39/-عين سمارة :19.

(ف)

-فرنسا :9-10-11-13-16-17-21-24-30-31-32-33-37-38-40-43-44-52-53-54-60-66-67-68-69 -71-72-73-74-82.

(ق)

-قالمة :69-70/-القبائل : 17/-قسنطينة :11-12-20-21-46-53-56-57/-قطار العيش:19.

(ك)

-كاليدونيا :20.

(ل)

-لابراش:61/-اللورين:14.

(م)

-معسكر :20/-المغرب :73/-المغرب الأقصى:16/-موسكو:45.

(ن)

-نسموط:20.

(هـ)

-الهند الصينية :73.

(و)

-واد سيقان :19/- واد مريان :20/-واد ميزاب :63-65/-الوطن العربي :56/- ولاد يلس :20./-وهران :11-18-20-47-53-57.

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ-خ
الفصل الأول: فرنسا والمطالب الجزائرية خلال القرن19م	
المبحث الأول: السياسة الفرنسية اتجاه الأهالي1830م-1900م	9
المبحث الثاني: صدى صوت الشعب الجزائري في باريس	18
المبحث الثالث: لجنة جول فيري 1891م، المهمة والمقترحات	21
الفصل الثاني: مشاريع الإصلاحات الفرنسية بين الحربين1919-1939م	
المبحث الأول: إصلاحات فيفري 1919م،أسبابها ومحتواها	30
المبحث الثاني: مشروع بلوم فيوليت 1936م،مضمونه ومصيره	36
المبحث الثالث: مشاريع الإصلاح بين ارادتين: رصد للمواقف	42
الفصل الثالث: التوجه الإصلاحي الفرنسي1944م-1948م،قطيعة أم استمرارية؟	
المبحث الأول: مطالب الحركة الوطنية الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية	50
المبحث الثاني: الطرح الديغولي،أمرية 7مارس 1944م	60
المبحث الثالث: القانون التنظيمي للجزائرر1947م	68
خاتمة	86
الملاحق	91
ببليوغرافية البحث	112
فهرس الأعلام	121
فهرس الأماكن و البلدان	125
فهرس الموضوعات	128

كشاف جامعة –محمد بوضياف –بالمسيلة لرسائل الماستر

كلية : العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم : التاريخ

رقم التسلسل :

الطالبة :خليدة بلقرع

رقم التسجيل :1333058038

تاريخ المناقشة : 21-06-2018م

عنوان الرسالة: مشاريع الإصلاحات الفرنسية بين طموحات الجزائريين ومعارضة المعمرين (1891م-1947)

لغة الرسالة : اللغة العربية

نوع الرسالة : ماستر

المؤسسة الجامعية : جامعة محمد بوضياف – المسيلة-

المشرف : أ.د.عبد القادر خليفي

عدد الصفحات :128صفحة

التخصص : تاريخ العالم معاصر

الملخص :

تعتبر نهاية القرن 19م والنصف الأول من القرن 20م من أهم المراحل في تاريخ الاستعمار الفرنسي بالنسبة للشعب الجزائري كون هذه المرحلة تميزت بعدة مشاريع إصلاحية طرحتها الإدارة الفرنسية بدعوى إصلاح أوضاع الشعب الجزائري

غير أن مضمونها يقر عكس ذلك، ومن أهمها لجنة جول فيري البرلمانية 1891-1893م إذ تعتبر من أهم اللجان في نهاية القرن 19 م، ودستور الجزائر 1947م خلال القرن 20م، وتعتبر كل المشاريع الاصلاحية المطروحة بين الفترة المذكورة أنفا لا جدوي لها فلم يتحقق أي إصلاح.

الكلمات المفتاحية :

المشاريع ، الإصلاح ،الجزائريين ،المعمرين.

جاء هذا البحث في ثلاثة فصول تناول :

الفص الأول : فرنسا ومطالب الجزائريين خلال القرن 19م

الفصل الثاني :مشاريع الإصلاحات الفرنسية بين الحربين 1919م-1939م

الفصل الثالث :التوجه الإصلاحي الفرنسي 1944م-1947م،قطيعة أم استمرارية

أهم النتائج المتوصل اليها :

-إن نهاية القرن 19 م ، والنصف الأول من القرن 20 م، مرحلة ليست بالهينة بالنسب لأوضاع الجزائريين نظرا لاستمرار المقاومة السياسية للاستعمار بمختلف الاساليب واصرار فرنسا لإرضاخ الشعب الجزائري أكثر، وتجريده من حقوقه .

-إن الاوضاع التي عاشها الشعب الجزائري خلال هذه الفترة ، أدت إلي بروز الوعي من جهة ،وذلك من خلال الهجرة والمشاركة في الحرب العالمية الأولى ، كذلك تم تجريد المجتمع الجزائري من علمائه وقضاته، في حين زادت من توافد المعمرين الأوربيين وتم نزع الملكية من الجزائريين مما أدى إلى توسيع نفوذهم خاصة بعد قرار تجنيس اليهود 1870 م .

-لقد عبرت العرائض والرسائل والمذكرات الاحتجاجية، التي قدمها الشعب الجزائري إلى فرنسا، عن ظاهرة سياسية قوية الوعي، لعبت دورا مهما في لفت أنظار البرلمان إلى الوضع الجائر في الجزائر.

-يرجع اهتمام البرلمان الفرنسي فجأة بقضايا الجزائريين من خلال لجنة جول فيري إلى الاوضاع التي عرفتها السياسة الاستعمارية عامة والفرنسية خاصة .

-ويمكن القول أن لجنة جول فيري تمكنت من نقل مشاغل الشعب الجزائري إلى البرلمان الفرنسي ، لكن دون أي جدوى في تحقيقها.

-إن جميع الهيئات الفرنسية لم تكن راغبة في سياسة الإصلاحات التي بادر بها كليمانصو في فيفري 1919 م ، بل هناك ظروف قاهرة كانت وراء ذلك التحول في السياسة الفرنسية تجاه شعوب المستعمرات.

-بالرغم من بعض الإصلاحات السياسية والاجتماعية المتواضعة التي منحها مشروع بلوم فيوليت إلا أنه أبقي كلا من الجزائر وفرنسا في حالة من الاضطراب الشديد لعدة سنوات – لم يكن الرأي العام الفرنسي ولا المستوطنين مرتاحين للمشروع ،ولم يستطيعوا الاقتناع بأنه لا يعرض مصالحهم للخطر .

-لقد هدف مشروع بلوم فيوليت إلى فصل النخبة عن الشعب وادماج الجزائر في فرنسا.

- القانون التنظيمي للجزائر 20 سبتمبر 1947 م ، جسد فكرة التمييز العنصري بين المسلمين الجزائريين والمستوطنين الاوربيين ،ذلك أنه منح تمثيل متساوي للطرفين في المجالس المنتخبة علي الرغم من أنّ عدد الجزائريين أكثر من المستوطنين.

-صحيح أنه منح للمسلمين الجزائريين ولأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية الحق في اختيار ممثليهم في المجلس الجزائري، ومجلس الحكومة العامة بالجزائر والجمعية الوطنية الفرنسية لكن اقدام الادارة الفرنسية على تزوير. الانتخابات اقنع المسلمين الجزائريين بأن هذه المساواة مستحيلة وأن المشاركة في الانتخابات ما هي إلا تلاعب من طرف فرنسا.

-لم يأت بأي جديد لإخراج الجزائر من ازمتها السياسية خلال تلك الفترة .

-وأخيرا يمكننا أن نستنتج من خلال بحثنا هذا أن فرنسا لم ولن تفي بوعودها اتجاه الشعب الجزائري أبدى، و من هنا تفطن هذا الاخير للمراوغات السياسية وتأكدوا أن فكرة المساواة بينهم وبين الفرنسيين تعد ضربا من الخيال ، فقرروا توحيد صفوفهم واقتنعوا أن الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة للتخلص من سيطرة الإدارة الفرنسية.